مركز مأمون بحيري للدراسات
الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا

أثر الإقتصاد الخفي على الإقتصاد السوداني
دراسة حالة ولاية الخرطوم

يناير 2020

مركز مامون بحيري
MAMOUN BEHEIRY CENTRE

الملخص التنفيذي:

يعتقد الكثير من المحللين الاقتصاديين ان هناك شئ خفي في الاقتصاد السوداني وان المعلن من المعلومات والبيانات والاحصاءات....وحتي المستوي المعيشي للافراد...لا يتناسب مع حجم موارد السودان المادية والبشرية بسبب ان الاقتصاد الخفي ينخر في جسد الاقتصاد السوداني ويعطل ويعيق الكثير من مفاصله بل يسد شرايينه ولذلك هدفت هذه الدراسة الي سبر غوار اثار الاقتصاد الخفي علي الاقتصاد السوداني خاصة ولاية الخرطوم التي تعتبر المراة التي تعكس كل السودان. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الاحصائي كما تم بناء نموذج لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في السودان. بناء علي تقدير حجم العينة وفق الاسس العلمية المعروفة ووزع عدد 384 استبانة في مناطق ولاية الخرطوم المختلفة ،استرجعت منها 373 استمارة اشتملت علي عدد من المحاور غطت الجوانب المختلفة للاقتصاد الخفي وقد عرضت على عدد من المحكمين قبل تحليلها.

تحتوي الدراسة علي اربعة فصول تناول الفصل الاول المفاهيم الرئيسة للاقتصاد الخفي وأسبابه، كما استعرض الفصل عدد من الدراسات السابقة خاصة في الدول الشبيهة بالسودان مثل مصر والجزائر.

واستعرض الفصل الثاني الاقتصاد الخفي في السودان حيث بين مكونات الاقتصاد الخفي في السودان واسبابه وحجمه. وقد تم تقدير حجم الاقتصاد الخفي في السودان بأكثر من طريقة، وعليه تعتبر هذه الدراسة بداية لدق ناقوس خطر الاقتصاد الخفي أو الأسود، ولاستشعار غداً أفضل في ظل التطورات التي تشهدها البلاد. وتوصلت الدراسة إلي أن حجم الاقتصاد الخفي في السودان بلغ 41.0‰ في العام 2017 وإن لم تتم المعالجات اللازمة خلال الفترة القليلة المقبلة سوف يرتفع حجمه إلي اكثر من .65.0‰ في العام 2025 في حده الأعلي.

أما الفصل الثالث فتناول الاقتصاد الخفي في ولاية الخرطوم، حيث استعرض الملامح العامة للولاية ومن ثم الدراسة الميدانية وتوزيع الاستبانة وجمعها وتحليلها، وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها ان أن عدم توافر فرص العمل في الاقتصاد الرسمي، وعدم توازن التنمية والخدمات بين الولايات والعاصمة، وارتفاع الجبايات والضرائب والرسوم غير المشروعة هو من اهم الاسباب الرئيسة التي تؤدي إلي اللجوء إلى الاقتصاد الخفي. فعدم التوازن في التنمية بين الولايات ادي الي الهجرة من الريف الى العاصمة ومن ثم الى العمل في الاقتصاد الهامشي، كذلك يري 91% أن ارتفاع الجبايات والضرائب والرسوم غير المشروعة أدت إلى العمل الخفي ، كما اثر النزوح علي تضخم الاقتصاد الخفي حسب افادات 84% من افراد العينة، في حين لجأ نحو 82 % منهم أنهم إلى الاقتصاد الخفي بسبب السياسة والظلم والجور وعدم العدالة التي تمارس في الوظيفة العمومية. بينما ابان 84% افراد العينة أن إرتفاع الدخل في

الاقتصاد الخفي جذبهم الى العمل في هذا القطاع، بينما اضطرت نسب مقدرة من المبحوثين للعمل في الاقتصاد الخفي بسبب الفساد والاستبداد الاداري والمالي الذي تفاقم، وبسب البطالة المقعنة في المؤسسات العامة.

اختص الفصل الرابع بآفاق ومقترحات دمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي، موضحا ان الاقتصاد الخفي يعتبر في الوقت الحالي مكون أساسي من مكونات الاقتصاد السوداني ويشمل الكثير من القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والخدمية، ويحتضن العديد من القوى العاملة. ورغماً عن ذلك فهو خارج حسابات الناتج القومي الإجمالي والدخل القومي ومعدلات البطالة والاستهلاك والإنتاج والتوفير وغيرها. وظلت هذه المؤشرات الكلية تحسب لفترة طويلة بناءً على إحصاءات ومعلومات غير شاملة للاقتصاد الخفي، الأمر الذي أدّى إلى الشلل التام في السعي إلى الوصل إلى نتائج علمية حقيقية وواقعية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الخفي في السودان يتفاوت ما بين(65%-41%) من حجم الاقتصاد ككل، وفي بعض الولايات فاقت مساهمته مساهمة الاقتصاد الرسمي. ولذلك اشتمل الفصل الرابع على العديد من التوصيات منها الطرق المقترحة لمناهضة الاقتصاد الخفي مثل ا وقف إهدار الموارد المادية والبشرية وسوء استغلالها، الذي أدى إلى تفاقم معدلات البطالة، ولجوء الأفراد إلى ممارسة أنشطة اقتصادية خفية غير سوية. بجانب تطبيق الأنظمة الاقتصادية العادلة والسليمة، وتحجيم التستر التجاري، وتحفيز مساهمة المشاريع الصناعية ورفع طاقتها الإنتاجية، ورفع معدلات الادخار والاستثمار في المشاريع الإنتاجية، مما يوفر فرص عمل للمواطنين، ويبعدهم عن الأعمال الخفية، وتحسين توزيع الدخل بين الأفراد والمجموعات والأقاليم وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المتوازنة ونمو ونهضة الريف.

وقدم الفصل رؤية لإدماج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي اشتملت على مقترحات حول الهياكل والسياسات منها: إنشاء المجلس القومي لمعالجة الاقتصاد الخفي، ووضع استراتيجية واضحة المعالم بواسطة مختصين لإدماج الاقتصاد الخفي في الرسمي ورسم الخطط والبرامج والمشاريع التي تناهض الاقتصاد الخفي، وإجازة السياسات والقوانين والهياكل واللوائح والإجراءات ذات الصلة وعدم الركون إلي الإجراءات الأمنية والبوليسية التي تنتهك حقوق الإنسان، واستحداث أو تفعيل القوانين التي تحكم القطاع الخاص وتشجع إدارة الأعمال الحرة، ومراجعة أساس حساب الضريبة ومعدلها والعقوبات قد يحدُّ من تزايد ظاهرة الاقتصاد الخفي، فكلما ارتفعت احتمالية كشف هؤلاء المتهربين من دفع الضرائب وازدادت حدة العقوبات على التهرب الضريبي،ضعفت حوافز دخول الأفراد إلى الاقتصاد الخفي، مما يقلل من ظهوره.

قائمة الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الملخص التنفيذي	أ
قائمة الموضوعات	ت
قائمة الجداول	ث
قائمة الأشكال	ح
الفصل الأول: المفاهيم الرئيسة في الاقتصاد الخفي والدراسات السابقة	
1- 1 المقدمة	11
1-2 مفهوم الاقتصاد الخفي ونشأته وتطوره	12
1-3 طرق قياس وتقدير الاقتصاد الخفي	14
1-4 أسباب الاقتصاد الخفي	19
1-5الدراســـــات السابقة	23
1-6 الاقتصاد الخفي في بعض دول العالم	46
الفصل الثاني: الاقتصاد الخفي في السودان	
2-1مكونات الاقتصاد الخفي في السودان	53
2-2 أسباب الاقتصاد الخفي في السودان	63
2-3 حجم الاقتصاد الخفي في السودان	66
الفصل الثالث: الاقتصاد الخفي في ولاية الخرطوم	
3-1 ملامح عامة عن ولاية الخرطوم	103
3-2 الدراسة الميدانية	07
3-3 مناقشة الفرضيات والنتائج	123
الفصل الرابع: آفاق ومقترحات دمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي	
4-1 تمهيد	149
4-2 مبررات مناهضة الاقتصاد الخفي	149
4 -3 رؤية لإدماج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي	151
قائمة المراجع والمصادر	163
الملاحق	171

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2013-2017	35
(2-1)	الاقتصاد الخفي في مختلف دول العالم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	46
(3-1)	حجم الاقتصاد الخفي في عدد من الدول الإفريقية وقد تم استخدام طريقة الطلب على النقود في التقدير	47
(4-1)	حجم الاقتصاد الخفي في بعض دول أمريكا اللاتينية	48
(5-1)	حجم الاقتصاد الخفي في الدول الآسيوية	49
(6-1)	حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول المتقدمة	50
(1-2)	الترتيب العالمي لبعض الدول في الإجراءات الإدارية رقم(18) لعام 2015م	65
(2-2)	بعض الطرق المُتَّبَعَة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي	68
(3-2)	الإشارات المتوقعة بين المتغيرات المستقلة في نموذج الطلب على العملة والمتغير التابع وتفسيرها	71
(4-2)	شرح وتفسير الملامح العامة لمتغيرات نموذج الطلب على النقود في السودان للفترة 2001-2017	73
(5-2)	نتائج اختبار ديكي- فوللر الموسع لمتغيرات نموذج الطلب على العملة المستخدم في قياس حجم الاقتصاد الخفي في السودان للفترة 2001-2017	80
(6-2)	نتائج اختبار ديربن واتسون لتقدير نموذج الطلب على النقود في السودان للفترة 2001-2017 بطريقة المربعات الصغرى العادية	81
(7-2)	معامل التحديد وقيمة معامل ديربن واتسون وقيمة (F) لنموذج الطلب على النقود في السودان خلال الفترة 2001-2017	83
(8-2)	نتائج تقدير نموذج الطلب على النقود في السودان خلال الفترة 2001-2017	84
(9-2)	القيم المُقدرة لمتغير نسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي إلى عرض النقود بمعناها الواسع باستخدام نموذج الطلب على النقود في السودان للفترة 2001-2017	85
(10-2)	نتائج تحليل التباين في اتجاه واحد للفرق بين القيم والمقدرة والحقيقية لمتغير نسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي إلى عرض النقود	87

	بمعناها الواسع باستخدام نموذج الطلب على النقود في السودان للفترة 2001-2017	87
(2-11)	الحجم المُقدَّر للاقتصاد الخفي باستخدام نموذج الطلب على النقود في السودان للفترة 2001-2017	88
(2-12)	أهم المؤشرات الإحصائية الوصفية لحجم الاقتصاد الخفي في السودان للفترة 2001-2017	90
(2-13)	نتائج اختبار ديكي- فوللر الموسع لمتغيرات نموذج الانحدار المتعدد لتحديد أهم العوامل المؤثرة على حجم الاقتصاد الخفي في السودان للفترة 2001-2017	93
(2-14)	نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد المرحلي Stepwise Regression وتحليل التباين لأهم العوامل المؤثرة على حجم الاقتصاد الخفي في السودان خلال الفترة 2001-2017	94
(2-15)	نتائج اختبار ثايل،والفرق بين البيانات الحقيقية والمُقدَرة لحجم الاقتصاد الخفي في السودان المُقدَّر في الفترة 2001-2017	96
(2-16)	التنبؤ بمساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي في السودان للفترة 2018-2025	98
(2-17)	أهم الآثار الإيجابية والسلبية للاقتصاد الخفي على الاقتصاد السوداني	101
(3-1)	عدد سكان الولاية حسب المحليات للأعوام 2012-2013م	104
(3-2)	تقديرات سكان ولاية الخرطوم للأعوام 2012-2013م حسب النوع والفئة العمرية	105
(3-3)	الاستبيانات الموزعة والمعادة	108
(3-4)	مقياس درجة الموافقة	109
(3-5)	معامل ارتباط محاور الدراسة بالمجموع الكلي	110
(3-6)	نتائج اختبار الثبات لمحاور الدراسة	111
(3-7)	نتائج اختبار الفأ كرنباخ لمقياس محاور فرضيات الدراسة	112
(3-8)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب النوع	113
(3-9)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر	114
(3-10)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير الحالة الاجتماعية	114

(3-11)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي	115
(3-12)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب طبيعة العمل الحالي	115
(3-13)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير القطاع	116
(3-14)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير الدخل الشهرى	117
(3-15)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات العمل	117
(3-16)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير الغرض من العمل	118
(3-17)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير التسجيل لدى الجهات	118
(3-18)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير منطقة المنشأ	119
(3-19)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير نوع السكن	119
(3-20)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير دوافع العمل غير المنظم	120
(3-21)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير مصادر تمويل العمل	120
(3-22)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير موقع العمل الحالي	121
(3-23)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المضايقات من السلطات	122
(3-24)	التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المهنة الأخرى	122
(3-25)	التوزيع التكراري لفقرات أسباب الاقتصاد الخفي في الاقتصاد السوداني	124
(3-26)	التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات محور أسباب الاقتصاد الخفي في السودان	131
(3-27)	التوزيع التكراري لفقرات آثار الاقتصاد الخفي في السودان	138
(3-28)	التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات محور آثار الاقتصاد الخفي في السودان	143

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	تطور معدل البطالة في مصر للفترة 2013-2017م مقارنة بالمتوسط العالمي	34
(2-1)	التوزيع النسبي لمساهمة أنشطة الوحدات الإنتاجية في القطاع الخفي في مصر لعام 2015م	36
(3-1)	مساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي في مصر عام 2015	37
(4-1)	حجم الإيرادات والمصروفات لأنشطة الاقتصاد الخفي في مصر لعام 2016م	38
(5-1)	التوزيع النسبي للعاملين بأنشطة الاقتصاد الخفي في مصر لعام 2016م	38

(1-6)	السعر الرسمي للدينار الجزائري أمام الدولار والسعر الموازي	42
(1-7)	الكتلة النقدية المتداولة في إطار الاقتصاد الرسمي في الجزائر بالمليار	43
(1-8)	توزيع العمالة غير الرسمية على أهم الأنشطة الإنتاجية في الجزائر	44
(1-9)	مساعمة الاقتصاد الخفي والرسمي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	44
(2-1)	آلية عمل النموذج المستخدم في تقدير حجم الاقتصاد الخفي بالسودان	77
(2-2)	حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول العربية مقارنة بمتوسط الفترة 2001-2017 في السودان	90
(2-3)	تطور حجم الاقتصاد الخفي في السودان للفترة 2001-2017 باستخدام نتائج نموذج الطلب على النقود	91
(2-4)	-القيم المتوقعة لمساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي بالسودان للفترة 2018-2025	99

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	رقم الصفحة
1	البيانات الواردة في النموذج في صورتها الخام من مصادرها	171
2	بيانات النموذج بعد تحويلها إلى بيانات ربع سنوية لزيادة عدد المشاهدات وتحسين جودة التحليل	172
3	بيانات النموذج بعد تسكين السلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج من خلال اللوغاريتم الطبيعي والفروق	176

الفصل الأول: المفاهيم الرئيسة للاقتصاد الخفي والدراسات السابقة

1-1 المقدمـــــــــــــة

2-1 مفهوم الاقتصاد الخفي ونشأته وتطوره

3-1 طرق قياس وتقدير الاقتصاد الخفي

4-1 أسباب الاقتصاد الخفي

5-1 الدراســـات السابقة

6-1 حجم الاقتصاد الخفي في بعض دول العالم

1-1. المقدمة:

رغم أن ظاهرة الاقتصاد الخفي من الظواهر القديمة في كافة المجتمعات الإنسانية، إلا أن الاهتمام بها ودارستها لم يبدآ إلا منذ أعوام قليلة نتيجة لارتفاع حدة خطورتها على اقتصاديات دول العالم التي تبحر حالياً في بحر متلاطم من تناقضات العولمة الحديثة والتكتلات الاقتصاديةوتسارع خطوات التكنولوجيا.لذلك قامت منظمة العمل الدولية عام 1972م بالاعتراف بهذه الظاهرة رسمياً مما أدّى إلى اعتبارها حقيقة من الحقائق الاقتصادية في كافة دول العالم سواء النامية أوالمتقدمة على حد سواء، وبالتالي فإن هذه الحقيقة قد ينطوى عليها ضعفٌ شديدٌ في الخطط والسياسات الاقتصادية المرسومة للعديد من الدول وبالتالي فقد تؤدي إلى تهديد استقرار الاقتصاد العالمي.(النمروطي: 2013م).

ويوجد شبه اتفاق بين دارسي الاقتصاد الخفي على أن الظاهرة تشترك فيها كافة دول العالم المتقدم منها والنامي، بل ويمكن التأكيد أن كلاً منا قد شارك بالفعل بشكل أو بآخر في أنشطة هذا الاقتصاد، سواءًأكان يعلم أو لا يعلم أنه يتعامل بالاقتصاد الخفي. فعلى سبيل المثال عندما ندفع نقوداً مقابل درس خصوصي لأبنائنا، أو عندما نستدعي سَبّاكاً أو نجاراًأو غير ذلك، أو عندما نشتري سلعة من بائع جائل، أو عندما ندفع رشوة، فإننا نتعامل في الاقتصاد الخفي، حيث أن أمثال هؤلاء لا يكشفون عن دخلهم للسلطات الضريبية، (عبد المطلب عبد الحميد:2013).

ويعد(جوتمان) Guttmann أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة عندما نشر بحثه عن الاقتصاد السفلي، الذي أشار فيه إلى أن المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي ليست قليلة يمكن إهمالها. ونتيجة لذلك حاول كثيرٌ من الاقتصاديين إثبات الفرضية التي طرحهاGuttmann وذلك من خلال التأكد من الأهمية النسبية للاقتصاديات الخفية في دول العالم المختلفة. ولقد أثبتت هذه الدراسات أن الاقتصاديات الخفية كما ادعى Guttmann بلغت نسباً لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادي في كل من دول الشرق والغرب. بل وأنها فى بعض الحالات تنمو بمعدلات لم تشهدها الاقتصاديات الرسمية. ولقد أدى ذلك إلى تصاعد الاهتمام في كثير من دول العالم خصوصاً المتقدمة منها بحجم ومستوى نمو أنشطة الاقتصاد الخفي، وما إذا كان الاقتصاد الخفي يتزايد أم لا، وما إذا كان من الممكن قياس حجم الاقتصاد الخفي والتحكم فيه، وما إذا كانت التكاليف الاجتماعية المصاحبة لوجود الاقتصاد الخفي كبيرة أم لا، وغير ذلك من القضايا المرتبطة بوجود هذا الاقتصاد، (عبد المطلب عبد الحميد:78).

تتناول هذه الدراسة أثر الاقتصاد الخفي على الاقتصاد السوداني-خاصة ولاية الخرطوم-حيث أنه يؤثرعلى الناتج القومي والدخل القومي والإيرادات الاتحادية والولائية والعمالة والعطالة والفقر والفساد والزراعة والصناعة والخدمات،هذا بجانب الآثار الاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية والبيئية وغيرها.وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي والمنهج التحليلي، وهي مناهج تناسب هذا النوع من الدراسات.

1- 2 مفهوم الاقتصاد الخفي ونشأته وتطوره:

لم يكن الاقتصاد الخفي محل اهتمام الاقتصاديين حتى الأربعة عقود الأخيرة، حيث تبين أن كل البلدان المتقدمة والمتخلفة معنية بهذه الظاهرة. ومنذ اكتشافه كمفهوم في أوائل السبعينات، صار الاقتصاد الخفي ودوره في التنمية الاقتصادية محل نقاش كبير، بحيث يُعتَبَرُ من جهة مصدراً لكسب العيش لكثير من الفقراء، كما يمثل مجموعة من مشاريع تتميز بصمودها ومرونتها خاصة في الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. ومن جهة ثانية فهو يهدد سلطة وإيرادات الدولة من خلال التجنب العمدي للقوانين والتنظيمات والضرائب ما يقلص من إيرادات الدولة، وبالتالي يؤثر على الإنفاق على البنية التحتية.(رشيدة حمودة:12).

لقد أُطلِقَتْ أسماء عديدة على هذا القطاع من الاقتصاد، حيث سُمّيَ بالاقتصاد التحتي، والاقتصاد الخفي، والاقتصاد الأسود، والاقتصاد غير المرئي، والاقتصاد المغمور، والاقتصاد السفلي، والاقتصاد غير الرسمي، والاقتصاد الثاني، والاقتصاد غير المُسَجّل، واقتصاد الظل، والاقتصاد المقابل، واقتصاد الباب الخلفي، وغير ذلك. وأياً كانت التسمية فإن الاقتصاد الخفي يُعَدُّ من الظواهر المعقدة التي تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابكة التي تحتاج إلى درجة أكبر من التحليل والفهم.

يمكن النظر للاقتصاد الخفي على أنه (مجموعه من المعاملات والأنشطة الخفية غير الظاهرة، وغير المحسوبة في الحسابات الاقتصادية القومية، وغير المسجلة، سواء كانت غير مشروعةأومشروعة)، (عبد المطلب عبد الحميد: 78). ويمكن عرض عدد من مفاهيم الاقتصاد الخفي كما يلي:

1. يعرف الاقتصاد الخفي بأنه كافة الأنشطة المُوَلِّدَة للدخل والتي لا تُسَجّل ضمن حسابات الناتج القومي الإجمالي إما لتعمد إخفائها أو للتهرب من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عنها، وإما لأنها مخالفة للنظام القانوني السائد. وهناك العديد من الأمثلة على هذا الاقتصاد مثل المشروعات الحِرَفِيّة غير المُرَخّصَة، ودور الدعارة والقمار، وتجارة المخدرات.

2. يطلق صندوق النقد الدولي عدة مسميات على الاقتصادغير الرسمي منها: اقتصاد الطلب، والاقتصاد الخفي، والاقتصاد غير الرسمي، والاقتصاد الموازي. وهو لا يشمل الأنشطة غيرالمشروعة فقط بل يشمل أيضاً أشكال الدخل التي لا يُبلّغ عنها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواءً من المعاملات النقدية أوالمعاملات التي تتم بنظام المقايضة. ومن ثم فإن الاقتصاد غيرالرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي لا تخضع للضريبة إذاما أُبلِغَت بهاالسلطات الضريبية.(رشيدة حمودة:12).

3. **تعريف مفوضيةالاتحاد الإفريقي:**

4. يتم تعريف الاقتصادغير الرسمي بالإشارة إلى وثيقة مفوضية الاتحادالإفريقي رقم(1553LSAC-EXP-5-SA)على أنه»يشمل المنشآت التي لا يتم تسجيلهاعادة

ولهامستوًى منخفض من التنظيم والإنتاجية والمردودية، ولها وصول محدود إلى الأسواق والتسهيلات الائتمانية والتدريب الرسمي والخدمات العامة، ولهامبانٍ صغيرة أو غيرثابتة، وأخيراً لا تحظى بالاعتراف والدعم أو التنظيم من قبل السلطات العامة ولا تتقيد بلوائح الحماية الاجتماعية والتشريعات الخاصة بالعمالة أو أحكام السلامة الصحية. ويُعتَبَرُ هذاالتعريف واسعاًبحيث يشمل المجالين الريفي والحضري على حَدٍّ سواء، ويشير أيضاً إلى العمل غيرالمتضمن في نظام التنظيم العادي.(لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي:3).

5. يعرف (Guttmann ، 1997) الاقتصاد الخفي بأنه ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي ولكن لسببٍ أو آخر لم يدخل ضمن هذه الحسابات.

6. ووفقاً لـ(Tanzi، 1982) فإن الاقتصاد الخفي يشمل الدخول التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية والتي قد تدخل أو قد لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي.

Tanzi.1999-(p338)

7. يتفق كثيرٌ من الباحثين في مجال الاقتصاد الخفي على أن مصطلح الاقتصاد الخفي يضم مجموعة مختلفة من الأنشطة التي تشترك في محاولة التهرُّب الضريبي أو الحاجة إلى تجنب القيود الروتينية الموضوعة على عملية ممارسة النشاط الاقتصادي. غير إن هناك جانباً لا يمكن إهماله من الأنشطة التي تتم في هذا الاقتصاد بسبب الطبيعة الخاصة لهذه الأنشطة التي تعد مخالفة للقانون.فعلى سبيل المثال أنشطة الرشوة، والعمولات، والسرقة، وبيع السلع المسروقة، وتجارة المخدرات، وأنشطة التهريب السلعي، وتهريب الأموال، وأنشطة القمار، والدعارة، وأنشطة المافيا أو فرض الإتاوات وغيرها،فهذه القائمة الطويلة من الأنشطة التي تُعَدُّ مخالفة للقانون قد تمثل جانباً لا يمكن إهماله.

8. ويشيرMirus، Roger، & Smith إلى أن ما نطلق عليه أنشطة الاقتصاد الخفي سيعتمد على المنظور الذي ننظر منه إلى هذا الاقتصاد. فقد ننظر إلى الاقتصاد الخفي على أنه يضم كافة الأنشطة المصاحبة لعمليات التهرُّب الضريبي الناشئ عن وجود هذا الاقتصاد، أو قد ننظر إليه من منظور أثر وجود هذا الاقتصادعلى مدى دِقّة حسابات الناتج القومي فيالاقتصاد ككل. ومن المنظور الأول فإن نقطة الانطلاق هي النظام القانونى الذي يحدد طبيعة الدخول التي تخضع للضريبة. ووفقاً لذلك فإن الاقتصاد الخفي يشمل كافة الأنشطة التي تُوَلِّدُ دخلاً يخضع للضريبة والتي يتم إخفاؤها عن السلطات الضريبية في البلاد بهدف التهرُّب من دفع الضريبة. أما من المنظور الثانى فإن الاقتصاد الخفي سيتسع ليشمل كافة الأنشطة التي يترتب عليها توليدٌ للدخل سواءً أكانت هذه الأنشطة قانونية أو غير قانونية، وسواءًأكانت خاضعة أو غير خاضعة للضريبة، (عبد المطلب عبد الحميد:79).

ومما سبق يتضح أنه لا يوجد تعريف محدد للاقتصاد الخفي، فهو يختلف من شخص لآخر

حسب مفهومه للأنشطة التي تتم في مثل هذا المجال. ولكن يمكن تعريف الاقتصاد الخفي بأنه «كافة الأنشطة المُوَلِّدَة للدخل التي لا تُسَجّل ضمن حسابات الناتج القومى إما لتعمد إخفائها تهرُّباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما بسبب أن هذه الأنشطة المُوَلِّدَةللدخل بحكم طبيعتها تُعَدُّ من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد».

ووفقاً لهذا التعريف فإن أنشطة الاقتصاد الخفي تشمل الدخول المُوَلِّدَة بطرق شرعية ولكن لا يعلن عنها للإدارات الضريبية، وكذلك الأنشطة الإجرامية التقليدية مثل الاتجار بالمخدرات والقمار والتهريب وغيرها، وأخيراً عمليات المقايضة التي تتم بدون استخدام النقود.

ويدل تعدد التعريفات والمسميات على كثرة الأنشطة التي تندرج تحت الاقتصاد الخفي لذلك فإن التعرف على المقصود بالاقتصاد الخفي يعتبر من الأمور العامة. وتجدر الإشارة إلى أنه لايوجد اتفاق على تعريف محدد للمقصود بالاقتصاد الخفي، فهو يختلف من شخص لآخر حسب مفهومه للأنشطة التي تتم فيه، فوجود أنشطة اقتصادية غير مسجلة رسمياً في الحسابات القومية للدولة هو حقيقة لا يخلو منها الاقتصاد القومي في أي دولة، نامية كانت أو متقدمة، وإن كان حجم هذه الظاهرة يتفاوت من دولة إلى أخرى حسب ظروفها الاقتصادية وأحوالها الاجتماعية ومراحل النمو التي تمر بها.

ولا تعتبر أنشطة الاقتصاد الخفي (غير المُسَجّل) أنشطة منعزلة عن المجتمع، بل تتعايش وتتشابك مع أنشطة الاقتصاد الرسمي في إطار المجتمع، إلا أن هنالك جانباًلا يمكن إهماله ضمن الأنشطة التي تدخل في إطار هذا المجال بسبب الطبيعة الخاصة لهذه الأنشطة التي تعتبر مخالفة للقانون كالرشوة، والعمولات، والسرقة، وتجارة المخدرات، وتهريب الأموال، والقمار، وغيرها.

1-3. طرق قياس وتقدير الاقتصاد الخفي:

يتفق دارسو الاقتصاد الخفي على أنه من المستحيل تقدير حجم هذا الاقتصاد لأنه أصلاً اقتصاد خفي. إلا أن ذلك لم يمنع من محاولة التوصُّل إلى تقدير ما لحجم الاقتصاد الخفي. وعندما تمت محاولات لتقدير حجم الاقتصاد الخفي، وُجِدَ أن هذه التقديرات متضاربة حتى بالنسبة للاقتصاد الواحد وذلك بسبب عدم الاتفاق على تعريف محدد للاقتصاد الخفي، ومن ثم يختلف التقدير باختلاف تعريف الأنشطة التي يتم تقديرها. وكذلك تتعدد الأساليب المستخدمة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي وتختلف من حيث المدخل المستخدم في القياس، ولذلك لايستطيع أيٌّ من الذين تناولوا هذا الموضوع الادِّعاء بأنهم قد قاموا بتقدير حجم الاقتصاد الخفي بدقة. وقد اُستُخدِمَت طرق عديدة لتقدير الاقتصاد الخفي، وهي:

1.3.1. طَريقة النسب الثابتة: يعد(جوتمان) أول من استخدم أسلوب النسب الثابتة لقياس الاقتصاد غير الرسمي، إذ استخدم هذا الأسلوب لقياس الدخل غير المعلن في الولايات المتحدة الأميركية، إذ قُدِّرَتْ قيمته عام (1976)م بما يوازي (176) بليون دولار. وفي دراسة أخرى قُدِّرَ بنفس الطريقة في عام (1979)م بما يعادل (250) بليون دولار وبنسبة(10%) من

إجمالي الناتج القومي الإجمالي. وتفترض هذه الطريقة أن ثمة نسبة نقدية للعملات إلى الودائع تحت الطلب، يفترض أن تظل ثابتة فيما لو لم يتواجد الاقتصاد الخفي، وتفترض وجود فترة في الماضي لم يوجد خلالها اقتصاد غير رسمي أو خفي. (إيهاب الموسوي: 111، 113).

2.3.1. طريقة التناقض بين قوة العمل الرسمية والفعلية: إن أساس هذه الطريقة هو الاختلاف بين نسبة قوة العمل الرسمية والفعلية في الاقتصاد، بافتراض أن نسبة قوة العمل الكلية ثابتة فإن انخفاض المعدل الرسمي للمشاركة يمكن أن يعد مؤشراً لزيادة الأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي. إن أوجه الضعف في هذه الطريقة تتمثل في اختلاف المشاركة، فضلاً عن أنه من الممكن أن يشغل الأفراد وظيفة الاقتصاد الرسمي ووظيفة الاقتصاد غير الرسمي، وكذلك تمثل مؤشراً ضعيفاً لبيان وتطور الاقتصاد غير الرسمي، (عادل عبد العزيز السن2008، ص1).

3.3.1. الطريقة النقدية: تعتبر أكثر الطرق التي اُستُخدِمَتْ في تقدير حجم الاقتصاد الخفي كما أنها أكثرها عرضة للانتقاد في ذات الوقت. وتقوم على افتراض أساسي مفاده أنّ معاملات الاقتصاد الخفي تتم أساساً باستخدام النقود السائلةوذلك في محاولة من جانب المتعاملين في هذا الاقتصاد لإخفاء معاملاتهم، التي يمكن أن يتم اكتشافها إذا تمت هذه المعاملات بوسائل دفع أخرى مثل الشيكات. ومن ثم يفترض أن كبر حجم الاقتصاد الخفي لابد وأن ينعكس في شكل ارتفاع مستوى الطلب على النقود السائلة. إن هذا الافتراض يجد من الناحية الواقعية ما يؤيده. على سبيل المثال فإن كافة القضايا التي تم ضبطها داخل السودان ومصر والمتعلقة بالاتجار في المخدرات أو العملة أو القمار... إلخ، كانت مصحوبة بضبط أو مصادرة كميات كبيرة من النقود السائلة.

لقد دعا هذا الافتراض المنطقي المهتمين بمجال الاقتصاد الخفي إلى إجراء العديد من الدراسات على الطلب على النقود، في محاولة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي. ولقد تمثل التساؤل الأساسي الذي تحاول هذه الدراسات الإجابة عنه في الآتي: «ما هي كمية النقود التي يمكن تداولها في الاقتصاد إذا لم يكن هناك اقتصادٌ تحتيٌ؟». فإذا تم التوصل إلى ذلك فإن الفرق بين الطلب على النقود في الاقتصاد ككل والطلب على النقود اللازمة لتمويل المعاملات التي يمكن أن تتم في ظل غياب الاقتصاد الخفي يمثل كمية النقود اللازمة لتمويل معاملات الاقتصاد الخفي. ومن ثم تأتي الخطوة التالية وهي محاولة تقدير كمية المبادلات التي تتم في مقابل كل جنيه في الاقتصاد الخفي، أو بمعنى آخر، محاولة قياس سرعة تداول النقود في الاقتصاد الخفي، والتي من خلالها يمكن تقدير حجم الاقتصاد الخفي. ويحتاج تقدير سرعة تداول النقود في الاقتصاد الرأسمالي إلى البحث عن فترة زمنية يفترض أنه لم يوجد خلالها اقتصاد تحتي، أو كان حجمه ضئيلاً بالشكل الذي يمكن تجاهله. ثم وضع بعض الفرضيات حول كيفية تغير الطلب على النقود خلال الفترة الزمنية التي تفصل بين الفترة التي يفترض عدم وجود الاقتصاد الخفي خلالها وفترة الدراسة. وفيما يلي نتناول هذه الأساليب النقدية بالتفصيل.

1-3-3-1: أسلوب الوحدات النقدية ذات القيم المرتفعة: يقوم هذا الأسلوب على أساس افتراض أنه عندما يتزايد حجم الاقتصاد الخفي، فإن الحاجة إلى النقود السائلة تتزايد، وبالتالي من المتوقع زيادة نسبة الأوراق ذات الفئات النقدية المرتفعة لتسهيل علمية تسوية المعاملات في الاقتصاد الخفي. على سبيل المثال في الولايات المتحدة زادت نسبة التعامل بالورقة النقدية فئة الـ 100 دولار بأكثر من 250% فيما بين أعوام 1966 إلى 1978، في الوقت الذي زادت فيه القيمة الإجمالية للنقد المصدر بحوالي 125%. أما في المملكة المتحدة فقد ارتفع معدل الوحدات النقدية من فئة 10 و 20 جنيهاً من 7% عام 1967 إلى 47.5% عام 1979. ويقوم هذا الأسلوب على أساس اشتقاق حجم الاقتصاد الخفي من خلال نسبة الوحدات النقدية ذات الفئات المرتفعة إلى باقي الفئات.

وقد تَعَرّضَ هذا الأسلوب أيضاً للنقد على أساس أنه من الصعب أن نعزو ارتفاع معدل وحدات النقود ذات الفئات النقدية المرتفعة إلى وجود الاقتصاد الخفي. ذلك أن محاولة اشتقاق حجم الاقتصاد الخفي من خلال نسبة الوحدات ذات القيم النقدية المرتفعة يواجه مشكلة كبيرة وهي أن جانباً كبيراً من الحاجة إلى إصدار هذه الوحدات قد يعود بالدرجة الأولى إلى عوامل ليس لها علاقة بالاقتصاد الخفي مثل التضخم أو التدهور المستمر في القوة الشرائية للعملة إلى الدرجة التي تجعل عملية إبراء المعاملات باستخدام الوحدات النقدية ذات القيم النقدية الصغيرة مشكلة كبيرة بالنسبة للمتعاملين. كذلك قد يرجع جانب كبير من الزيادة في النقود ذات الفئات النقدية المرتفعة إلى زيادة مستوى الأجور والادِّخار من الدخول القانونية حيث تبرز الحاجة إلى وحدات نقدية ذات فئات أعلى.

إن الأساليب الثلاثة التي تم اقتراحها لتقدير حجم الاقتصاد الخفي من خلال المدخل النقدي تعاني من نقص أساسي وهو أن التغيرات في المعدلات النقدية تُعزَى فقط للتغير في حجم الاقتصاد الخفي. ومثل هذا المدخل يعد معقولاً في حالة واحدة وهي غياب تأثير أيّ عوامل أخرى على هذه المعدلات. إلا أنه من المعلوم وفقاً للنظرية الاقتصادية أن المعدلات النقدية المستخدمة لحساب حجم الاقتصاد الخفي عرضة لعدد كبير من العوامل منها:

أ – آثار الأسعار النسبية الناتجة عن التغيرات في تكلفة الاحتفاظ بالنقود السائلة والنقود بشكل عام، أي التغير في معدلات الفائدة ومعدلات التضخم ودرجة المخاطرة المرتبطة بالاحتفاظ بالنقود في شكل سائل.

ب – آثار الدخل.

ج – التغيرات في الترتيبات المؤسسية، وبصفة خاصة الاستخدام المتزايد للشيكات والبطاقات الائتمانية.

د – التغيرات في الأذواق والمتعلقة باستخدام النقود السائلة أو باقي أشكال النقود.

ولقد أشار العديد من الباحثين إلى أن هناك حاجة إلى التحكم في هذه الآثار بهدف التأكد من أن التغيرات في عرض النقود ترجع إلى التغيرات الحادثة في الاقتصاد الخفي.

1-3- 4: طريقة الطلب على العملة: إن الفكرة الرئيسية لهذه الطريقة هي أن كل الصفقات غير الرسمية تأخذ شكل مدفوعات نقدية، وبذلك فإن أي زيادة في حجم الاقتصاد غير الرسمي، سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على العملة، ويتم ذلك من خلال معادلة رياضية محددة، ويجب أن تتوفر مجموعة من العوامل لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي مثل نمو الدخل ومعدلات الفائدة وعوامل أخرى مثل التهرب الضريبي المباشر وغير المباشر والتشريعات الحكومية ومرونة النظام الضريبي والتي تفترض عوامل مساعدة للعمل في الاقتصاد غير الرسمي، وتكون معادلة التقدير على الشكل التالي:

$$LN(C/M2) = B0+B1\ LN\ (1+TW)t+B2LN(WS/Y)t+B3LNRT_ B4\ LN(Y/N)t+Ut$$

$$B4، 0>B3 ، 0<B1>0$$

إذ أن:

معدل النقود المدخرة للعملة والحسابات	C/M2
المتوسط المرجح لمعدل الضريبة	TW
نسبة الأجور والرواتب والدخل القومي	WS/Y

الفائدة المدفوعة على الادخارات المحسومة كلفة الفرصة البديلة للنقود المدخرة R

الدخل الشخصي للفرد Y/N

وفي هذه الطريقة فإن أي زيادة في الطلب على العملة تُعزَى إلى ارتفاع التهرُّب الضريبي وباقي الأسباب التي تقود إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي. إن حجم ونمو الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يحسب في الخطوة الأولى بواسطة مقارنة الاختلاف بين التطور في العملة عندما يكون فيها التهرُّب الضريبي المباشر وغير المباشر وباقي العوامل منخفضة، والتطور في العملة مع ارتفاع قيم التهرُّب الضريبي المباشر وغير المباشر وباقي العوامل بافتراض أن الخطوة الثانية ثبات سرعة دوران الدخل للعملة المستخدمة في الاقتصاد غير الرسمي.

1-3-5: طريقة الصفقات والناتج القومي : تقوم هذه الطريقة في فكرتها على افتراض أن هنالك علاقة ثابتة بين حجم الصفقات (المعاملات) والناتج القومي، وتنطلق هذه الطريقة من معادلة فيشر الكمية(mv=pt) إذ أن m عرض النقود، v سرعة دوران النقود، p الأسعار، t المعاملات. ومن خلال هذه الطريقة يمكن استخراج الناتج القومي الإجمالي للاقتصاد غير الرسمي وذلك من خلال طرح الناتج القومي الفعلي، ونفترض أن الناتج القومي الرسمي يجب أن يكون طبيعياً وثابتاً، ووجود أساس من دون اقتصاد خفي. إلا أن مايُعَاب على هذه الطريقة أنها تفترض وجود سنة من غير اقتصاد خفي وهو أمر صعب نوعاً ما، كما أن هنالك العديد من الصفقات تتم في الاقتصاد الرسمي ولايتم الإفصاح عنها وهو مايعطي صورة غير حقيقية عن حجم الاقتصاد غير الرسمي الحقيقي.

1-3-6: طريقة الصفقات والمبادلات: تختلف هذه الطريقة عن الطريقة السابقة بكونها لاتقتصر في تقديرها لحجم الاقتصاد الخفي على متغير واحد وهو التهرب الضريبي المباشر وغير المباشر، فهنالك أسباب أخرى مثل: عبء التشريعات الحكومية، والضريبة الأخلاقية. كما تأخذ في الاعتبار مؤشرات نمو النقد، ونمو سوق العمل، ونمو سوق الإنتاج.

تعتبر هذه الطريقة أفضل الطرق السابقة كونها تأخذ أسباب عديدة للاقتصاد الخفي وتضم مؤشرات يمكن من خلالها الكشف عن الزيادة التي حصلت في الاقتصادغير الرسمي، كما أنها تأخذ في الاعتبار الجانب الشرعي وغير الشرعي في الاقتصاد الخفي، لكنها تحتاج إلى توفر مجموعة من البيانات كبيانات سوق النقد والعمل والإنتاج والضرائب عن التشريعات الحكومية والتي لا يمكن توفرها في بعض الدول.

طريقة الاعتماد على مؤشرات جزئية: تتمثل هذه الطريقة في الاعتماد على مؤشرات جزئية، مثل معرفة الاستهلاك الحقيقي من الكهرباء أو الماء، أو اعتماد مؤشر التشغيل النظامي، فمثلاً إذا كان حجم الكهرباء اللازم لإنتاج دخل قدره (20) مليار دولار في بلد ما إحتاج إلى (21) مليون كيلو فولت، فإذا كان الاستخدام من الكهرباء هو (30) كيلو فولت فعندها نستطيع أن نقدر حجم الاقتصاد غير الرسمي بعد استبعاد الهدر في الكهرباء. تمتاز هذه الطريقة بالسهولة وإمكانية توفر البيانات، إلا أنه يُعَاب عليها أن كثيراً من الأنشطة غير الرسمية لاتعتمد في إنتاجها على الكهرباء فقط. كما أن العلاقة بين الإنتاج والكهرباء المستخدمة قد يتغير من وقت لآخر، وكباقي الطرق تفترض سنة أساس من غير اقتصاد خفي، (إيهاب الموسوي : 114،115،116،119).

1-3-7 طريقة أسئلة الاستقصاء(الاستبيانات): تقوم هذه الطريقة على توزيع إستمارات تُسَمّى (إستمارات استقصاء) تحتوي عدداً من الأسئلة المنوعة بمعرفة خبراء متخصصين، وتهدف الأسئلة إلى جمع معلومات مفيدة عن حقيقة الاقتصاد غير الرسمي، وهي موجهة إلى البائعين والمشترين في الاقتصاد غير الرسمي.وفي حالة تطابق الإجابات يمكن الاعتماد على نتائج عملية الاستقصاء، وفي هذه الحالة يمكن التوصل إلى أرقام تكون قريبة من قيمة الاقتصاد غير الرسمي الحقيقية وقد تم تطبيق هذه الطريقة في كل من السويد والنرويج.

ومما يُعَابُ على هذه الطريقة أنها:

- تغطي جزءاً معيناً من الاقتصاد غير الرسمي المتمثل في الجانب المنظم كالباعة الجائلين والمشروعات الرسمية في حين تهمل الجانب غير الشرعي، أي الأسود، وذلك لصعوبة الحصول على معلومات هذا الجانب أو رفض المتعاملين في هذه الأنشطة غير القانونية الإدلاء بإجابات على قوائم الاستقصاء.
- تحتاج إلى عدد كبير من الباحثين لتغطية الباعة المنتشرين.
- تحتاج إلى جهد ووقت كبيرين، فضلاً عن احتمال ظهور تحيز في البيانات والإجابات،وفضلاً عن احتمال عدم تطابق الإجابات بين البائعين والمشترين.

1-3-8: الفروق بين الدخل والإنفاق: تستند هذه الطريقة إلى التناقض بين الدخل المقيس والإنفاق المقيس، وتستخدم كمؤشر لوجود الاقتصاد غير الرسمي، أي أن التعاون بين إحصاءات الدخل والإنفاق في الحسابات القومية يرجع إلى أن هنالك دخولاً تتولد بين إحصاءات الدخل والانفاق في الحسابات القومية خارج إطار الاقتصاد الرسمي، وبالتالي يظهر التناقض بين الدخل والإنفاق بسبب أن الأفراد لايعلنون عن جانب من دخولهم المتحصل عليها، وبالتالي يكون دخلهم المعلن أقل من إنفاقهم. ولهذا فالفرق بين الدخول المُسَجّلَة والإنفاق يعطينا معلومات حول حجم الاقتصاد غير الرسمي. ويُعَابُ على هذه الطريقة أن حالات الإغفال أو الأخطاء في الحسابات القومية ستؤثر في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي، (فادية بيضون2008، ص95).

1-4 أسباب الاقتصاد الخفي:

تتعدد الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى نشوء واتساع ظاهرة الاقتصاد الخفي. وعلى الرغم من اختلاف هذه العوامل من دولة إلى أخرى، إلا أن العوامل الاقتصادية تأتي في مقدمة العوامل المسؤولة عن نمو ظاهرة الاقتصاد الخفي. كما أن هذه العوامل لايمكن فصلها عن البيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية السائدة في البلدان،ومن ثم يمكن القول إن نمو ظاهرة الاقتصاد الخفي يُعزَى إلى مجموعة متشابكة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية،فضلاً عن بعض العوامل الخارجية. والواقع أن الاختلالات الهيكلية التي تصيب الاقتصاد القومي للدولة المعنية يعتبرمن أهم العوامل التي تفسر نشأة ونمو ظاهرة الاقتصاد الخفي. كما يُرجِع بعض الاقتصاديين نشوء هذه الظاهرة إلى تفشّي ظاهرة البيروقراطية والتعقيدات الإدارية التي ترتبط بهيمنة القطاع العام على مجريات النشاط الاقتصادي، فضلاً عن ارتفاع الأعباء الضريبية. وبصفة عامة يمكن إيجاز أسباب نشوء الاقتصاد الخفي في الآتي:

1. **انخفاض مستوى الدخل:** يعد انخفاض مستوى دخل الفرد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى نشوء ظاهرة الاقتصاد الخفي، خصوصاً إذا ما اتسمت دخول الأفراد بالجمود لفترة طويلة مع ارتفاع عام لمستوى الأسعار، مما يؤدي إلي انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد.وعادة ما يجد الأفراد أنفسهم مضطرين للعمل في الاقتصاد الخفي حتى يتمكنوا من الحفاظ على نفس مستوى معيشتهم وقد يدفعهم ذلك إلى تخفيض معدل استهلاكهم بنسبة أقل من معدل انخفاض دخلهم الحقيقي، (صفوت عبد السلام:11).

2. **ارتفاع مستوى الضرائب:** تعتبر الضرائب المرتفعة والرسوم الشرعية وغير الشرعية مسؤولة عن نشأة الاقتصاد الخفي بشكل كبير في كثير من الدول. ويتزايد الحافز نحو الدخول إلى العمل في الاقتصاد الخفي إذا كانت الأنشطة في الاقتصاد الرسمي تتعرض للمزيد من الضرائب من وقت لآخر. ويعتمد قرار المشاركة في الاقتصاد الخفي للتهرّب من الضرائب على أساس الموازنة بين العقوبات التي يتعرض لها الفرد في حالة اكتشاف التهرّب من دفع الضرائب أخذاً

في الاعتبار مدىاستعداده لتحمل المخاطرة، وبناءً على هذه الموازنة يتخذ قراره بالتهرُّب أو عدم التهرُّب.ويؤدي ارتفاع العبء الضريبي إلى تحول المشروعات نحو الاقتصاد الخفي، لكن تخفيض الضرائب لايعني القضاء على الاقتصاد الخفي، إذ أن المتعاملين في الاقتصاد الخفي يتمتعون بمعدل ضريبة فعلي يساوي صفراً، وبالتالي فإن تخفيض الضريبة بعدة نقاط ليس من المحتمل أن يؤثر على رغبة هولاء الأفراد في إظهار دخولهم الحقيقية ودفع الضريبة المطلوبة، (نسرين عبد الحميد نبيه:40، 41).

3. **النظم الإدارية والقيود الحكومية:** تُعَدُّ النظم الإدارية والقيود الحكومية الأخرى التي يتم فرضها على النشاط الاقتصادي من العوامل المهمة التي تؤثر على نمو واتساع نطاق الاقتصاد الخفي بحيث أنه يمكن القول «كلما ارتفعت درجة التدخل الحكومي وزادت الضوابط الإدارية المفروضة من أجل السيطرة على الاقتصاد القومي، كلما زادت الدوافع لدى الأفراد للتحايل على هذه النظم والقواعد». وعادة ماتُفرَض هذه النظم أو القيود بهدف ممارسة أعمال معينة ورفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للأفراد وضمان مستويات مناسبة من المعيشة أو الرفاهية والأمان لهم. كما قد تتعلق هذه القيود أو النظم المفروضة بتنظيم أسواق العمل أو أسواق السلع أو الأسواق المالية المحلية أو أسواق النقد الأجنبي. وقد تُفرَض هذه القيود أيضاً بسبب أن الأنشطة ذاتها تعتبر غير قانونية من المنظور الاقتصادي أو الاجتماعي، وإذا ماكانت هذه القيود مصحوبة بغرامات مرتفعه ونظام فعال للرقابة، وهو ماقد يحول دون وجود مثل هذه الأنشطة، الإ أنه في أغلب الأحوال يساهم في حدوث الاقتصاد الخفي. كما أن ممارسة أنواع معينة من المهن الحرفية أو العمليات الإنتاجية تتطلب في كثير من الأحيان الحصول على ترخيص أو إذن حكومي، كما قد تهدف هذه النظم إلي الحد من الكميةً المُنتَجَة أو المعروضة من سلع وخدمات معينة وهو ماينشأ عنه في بعض الأحيان فجوة بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من هذه السلع والخدمات مما يحفز الأفراد الذين لايحملون ترخيصاً بمزاولة المهنة بإنتاج هذه السلع والخدمات إلي دخول الاقتصاد الخفي بدون تحمل النفقات الاستثمارية المتمثلة في تكاليف استخراج مثل هذه التراخيص. وفي حالة وضع الدولة لنظام مُعَقّد للأجور أو الحوافز أو لساعات العمل الإضافية أو للتقاعد عن العمل وغيرها، فإن ذلك يؤدي في معظم الحالات إلى ظهور ونمو الأسواق السوداء للعمل، ومن ثم إلى استخدام القوة البشرية في غير الأغراض التي تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما النظم المفروضة على أسواق السلع فعادة ماتشتمل على نظم للأسعار المحددة للبيع أو البيع الإجباري للحكومة أو لمكاتب التسويق أو البيع بالبطاقات أو فرض حصص للواردات أو قيود على التصدير، وهو مايؤدي في معظم الحالات السابقة إلى ظهور ونمو السوق السوداء للسلع نظراً لمحاولة كل من البائع والمشتري التحايل على هذه النظم والقيود من خلال أسواق موازية أو أسواق سوداء ترتبط بالاقتصاد الخفي بشكل مباشر، وعادة ماينتج عن مثل هذه المعاملات عدم تسجيل للدخل القومي الحقيقي في الحسابات القومية، وتدهور مستوى النشاط

الاقتصادي مع خسارة الدولة لنسبه مهمة من حصيلة الإيرادات التي كان من المفترض أن تؤول إلى خزانة الدولة. (صفوت عبد السلام:18).

وبالنسبة للنظم المفروضة على أسواق المال والنقد، فهي ترتبط بالقيود التي تفرضها بعض الحكومات على أسعار الفائدة وعلى حجم الائتمان المحلي، وهو مايؤدي إلى نشأة السوق السوداء للنقد والائتمان في أغلب الأحيان وعادة لايتم تسجيل عوائد أو حصيلة الفائدة التي حصل عليها المقرضون لدى السلطات الضريبية، كما لايتم قيد قيمتها في الحسابات القومية. (بيتر كويرك:8،9).

أما السوق الموازية للنقد الأجنبي فتنشأ عندما تفرض الحكومة بعض القيود على التعامل في النقد الأجنبي أو تحديد سعر غير مناسب أو لايتفق مع ظروف العرض والطلب ولايعكس بالتالي القيمةالحقيقية للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. وينشأ الاقتصاد الخفي في مثل هذه الأحوال نتيجةً لقيام الكثير من التجار بالتحايل على كُلٍّ من قيود التعامل في النقد الأجنبي والقيود المفروضة على تحركات رأس المال (مثال على ذلك قيام بعض المستوردين بالحصول على النقد الأجنبي بالسعر الرسمي وتحويل جانب منه والاحتفاظ به خارج البلاد، أو بيع النقد الأجنبي في السوق السوداء للعملات الأجنبية). ويحدث نفس الشيء فيما يتعلق بحصيلة الصادارات، حيث يحتفظ المصدرون بجزء من حصيلة النقد الأجنبي في الخارج أو يقومون ببيع النقد الأجنبي المتحصل عليه من الخارج في السوق السوداء وتحقيق أرباح طائلة من وراء ذلك. وتنشأ في كافة هذه الحالات سوق سوداء أو موازية للسوق الرسمية للنقد الأجنبي محلياً وتكون هنالك فجوة واضحة بين أسعار التعامل في كل سوق، فضلاً عن عدم خضوع أرباح المعاملات في هذه الأسواق للضرائب وعدم تسجيلها ضمن الحسابات القومية للدولة.ففي السودان،على سبيل المثال،نجد أن أكثر من 90% من التعامل في النقد الأجنبي يتم خارج الأطر الشرعية، أي في الاقتصاد الخفي، بل حتي الحكومة نفسها كانت تتعامل في الاقتصاد الخفي وتتعامل بطريقة غير شرعية مع المجتمع العالمي والإقليمي والمحلي–خاصة في فترة الحصار الاقتصادي المفروض علي السودان 1997–2017. ولا تستطيع البنوك والمؤسسات المالية السودانية التعامل بالطرق الشرعية لتحويل العملات للخارج أو حتى سداد المستحقات ويتم ذلك عبر الوسطاء والسماسرة والسوق السوداء والتهريب. كما أن الحكومة كانت تمارس أشكالاً شتى من أنشطة الاقتصاد الخفي مثل:التجنيب الذي تمارسه العديد من المؤسسات الحكومية العامةعن طريق تزييف المعلومات وعدم الإفصاح عنها بالإضافة إلى أشكال الفساد المختلفة التي تتم في الوزارات والمؤسسات الحكومية، بل إن هناك مئات الشركات الحكومية العشوائية والتي لا يدري المراجع العام عنها شيئاً.

4. **التعقيدات والفساد الإداري:** إن ازدياد التعقيدات الإدارية المتعمدة وغير المتعمدة يؤدي إلى لجوء الجمهور إلى الأبواب الخلفية أو مايُسَمّى بالسوق السوداء. فالتعقيدات التي تضعها الجهات الحكومية مثلاً في سبيل الحصول على تراخيص أو تصريحات تؤدي إلى ظهور

طائفة من المستفيدين يقومون بإنهاء هذه الإجراءات في مقابل الحصول على إكراميات أو عمولات أو رشاوي، وعندما تفرض الحكومات القيود على تداول هذه العملات مثلاً،سرعان ما نجد انتشار الأسواق السوداء لتغطي احتياجات المتعاملين من هذه العملات.

كما يشمل الفساد الإداري تصرُّفات غير قانونية تهدف إلى تحقيق مكاسب غير مشروعه، فيعتمد المسؤولون على استغلال سلطاتهم مثلاً في إعطاء تصريحات غير قانونية أو إرساء عطاءات لجهات لاتستحقها على حساب جهات أخرى لها الأولوية فيها. فكل التعقيدات الإدارية والإجراءات البيروقراطية تؤدي إلي نتيجه حتمية واحدة هي انتعاش الاقتصاد الخفي.

5. **القوانين المانعة:** إن ظهور القوانين التي تُحَرِّم الاستيراد أو التعامل في بعض أنواع السلع يؤدي إلى ظهور السوق السوداء التي تتعامل في مثل هذا النوع من السلع لسد احتياجات المستهلكين لها، وعادة ماتكون باهظة الثمن وتحقق أرباحاً كبيرة تدخل في عداد الاقتصاد الخفي، ومثال: لها تجارة المخدرات، وأنشطة القمار، والإقراض بفوائد ربوية عالية، والتعامل في الأدوية وغيرها.

وهنالك مجموعة أخرى من القيود القانونية التي تساهم في تحوُّل المشروعات نحو الاقتصاد الخفي مثل القيود المفروضة بواسطة نقابات العمال حول مستويات الأمن والسلامة الواجب توفرها أثناء أداء الوظيفة أو العمل بهدف حماية البيئة والمحافظة عليها.(محمد ابراهيم طه:22،23).

6. **تراجع الدولة عن أداء مهامها وانتشار البيروقراطية والرشوة،** بالإضافةإلى عدم تطبيق القوانين بصرامة وغيرها، كل هذايشجع الأفرادعلى الدخول إلى مثل هذاالنوع من الاقتصاد.

7. **هيكل النموالاقتصادي:** في بعض البلدان يكون النمو الاقتصادي ضعيفاً، أو يوجد نمو لكن لايرافقه توفير لفرص عمل جديدة، وهذا ما يخلق اختلالاً في إمكانية تشغيل العاطلين، ممايدفعهم إلى الجوء إلى العمل في القطاع غيرالرسمي من أجل تلبية حاجاتهم، (ملك قارة 38).

8. **ندرة السلع:** تختلف عوامل نشوء الاقتصاد الخفي في الدول النامية عنها في المتقدمة، فندرة السلع الاستهلاكية والرأسمالية وسهولة التلاعب في السلع التي توفرها الدولة والتي يفترض أن توزعها من خلال قنوات التوزيع المتعارف عليها تؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي.

9. **عجز الموازنة:** يؤدي أيضاً عجز الموازنة العامة للدولة إلى نشوء ظاهرة الاقتصاد الخفي، إذ أن عجز الموازنة العامة للدولة يزيد من الأعباء الواقعة على كاهل الدولة مما يجعلها تلجأ لزيادة العبء الضريبي عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة قيمة الضرائب القائمة، وفي كلتا الحالتين تخلق حافزاً لدى الممولين للتهرُّب من دفع الضرائب واللجوء إلى النشاط الخفي،(أسامة الجيلاني: 8). وهذا يزيد من عدم التكافؤ في تحمل الأعباء العامة. وفي حال التهرُّب الضريبي قد تلجأ الدولة (خاصة في البلدان النامية التي تضعف فيها كفاءة النظام الضريبي) إلى الإصدار النقدي الجديد لتمويل بعض العجز في الموازنة الحكومية، مع ماهو معروف أن وسائل الدفع الجديدة تعتبر من المصادر الرئيسة للضغوط التضخمية والارتفاع في المستوى العام للأسعار ويلاحظ أن انكماش الدخل الحقيقي للفرد في ظلّ ارتفاع المستوى العام للأسعار

يُعَدُّ من الأسباب الرئيسية لنمو وازدهار أنشطة الاقتصاد الخفي في أغلب الدول النامية حيث يسعى الفرد إلى زيادة دخله الحقيقي عن طريق العمل في أنشطة الاقتصاد الخفي.

10. **دور المشروعات الصغيرة:** يعتبر الاقتصاد الخفي مهماً جداً بالنسبة للمشروعات الصغيرة، كما أن المشروعات الصغيرة مهمة جداً لوجود الاقتصاد الخفي. فالمشروعات الصغيرة تميل إلى إجراء معاملاتها باستخدام النقود السائلة. ومن المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم على استخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات تُسَهِّل الأنشطة الخفية، ولهذا السبب نجد أن أي محاولة لتطبيق النظم الضريبية بالقوة يترتب عليها إفلاس عدد كبير من المشروعات الصغيرة لأن هذه المشروعات تعمل أصلاً في ظل افتراض عدم وجود ضرائب. ويؤدي تزايد أعداد المشروعات الصغيرة التي تقوم أساساً على استخدام النقود السائلة في إبراء المعاملات إلى زيادة الأهمية النسبية للاقتصاد الخفي في العديد من الدول، حيث يصبح من السهل التهرُّب من الضريبة عندما يكون حجم المشروعات صغيراً نسبياً، (نسرين عبد الحميد: 46، 50).

11. **العولمة:** إن تحرير أسواق رأس المال وحركة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية ونواحي التقدم في تكنولوجيا المعلومات وانخفاض تكلفة النقل، كلهاأحوال تجعل التدفقات أسهل وأسرع وأقل تعقيداً، ليس بالنسبة للمعرفة فقط بل لتطور الأساليب والأدوات من أجل ممارسة أنشطة غير مشروعة كغسل الأموال وتجارة المخدرات وتجارة الأسلحة والبشر وغيرها، الأمر الذي يؤدي إلى خلق تفاوت طبقي بين فئات المجتمع من شأنه أن يدفع إلى الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي، (إيهاب الموسوي:18).

من أبرز أسباب الاقتصاد الخفي من المنظور الإسلامي:

- الفساد الديني(العقائدي) إن هؤلاء قد طمس الله على قلوبهم وأصبحت قاسية بل أشد قسوة من الحجارة ولا يخافون الله في تعاملاتهم.
- الفساد الأخلاقي وانتشار الخيانة والسرقة والكذب والنصب والتدليس والغرر والجهالة وأكل أموال الناس بالباطل والتعامل في الحرام الخبيث.
- الفساد السلوكي ومن أبرزه الأنانية والذاتية وتطبيق مبدأ الغاية تبرر الوسيلة والكراهية والحقد.
- الفساد الإداري والبيروقراطية وسوء تأويل وتفسير القانون.
- الفساد السياسي وتسرب من لا قيم ولا أخلاق ولا وطنية لهم إلى المناصب الأساسية.

5.1. الدراسات السابقة:

الدراسة الأولي:

موضوع الدراسة: الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية :حالة الجزائر دراسة قياسية[1]

كاتب الدراسة: د.بودل العلي، كلية العلوم الاقتصادية. علوم التسيير والعلوم التجارية– جامعة أبيبكر بلقايد جامعة تلمسان2007م.

[1] د. بودل العلي (2007) ، الإقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية : حالة الجزائر دراسة قياسية ، جامعة ابيبكر بلقايد جامعة تلمسان ، الجزائر.

أهم فرضيات الدراسة:

يتمحور البحث حول فرضية أساسية وحيدة تتفرع عنها مسائل وفرضيات أخرى فرعية. الفرضية الأساسية هي أن الاقتصاد الخفي هو السبب المباشر وغير المباشر في إضعاف معدلات النمو الاقتصادي والتخلف، والفرضيات الفرعية تتمثل في الترابط بين الاقتصاد الخفي والبطالة، ومن ثمّ نفترض أيضاً أن رسم السياسات الوطنية المناسبة لمكافحة البطالة هو المدخل الحقيقي لإدماج القطاع الخفي وتحقيق التنمية.

أهم نتائج الدراسة:

توصلت إلى أن حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر خلال الفترة (1970-2004)م مسؤولية تتقاسمها جميع البلدان، وأن اتِّبَاع استراتيجية محددة لمكافحة الاقتصاد الخفي أحد الشروط الأساسية لضمان التنمية المستدامة. والاستراتيجيةالفعالة لمعالجة مشاكل الاقتصاد الخفي والتنمية والبيئة في وقت واحد تبدأ بالتركيزعلى الموارد والإنتاج، وتعزيز النموالاقتصادي بشكلٍ مطرد ومستدام.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي والوصفي التحليلي.

أهم نتائج وتوصيات الدراسة:

مازال القضاء على الاقتصاد الخفي وتحقيق مزيد من العدل في توزيع الدخل وتنمية الموارد البشرية من التحديات الرئيسية في كل مكان. ومكافحة الاقتصاد الخفي هي مسؤولية تتقاسمها جميع البلدان. ولذا فإن اِتِّبَاع استراتيجية محددة لمكافحة الاقتصاد الخفي أحد الشروط الأساسية لضمان التنمية المستدامة. والاستراتيجية الفعالة لمعالجة مشاكل الاقتصاد الخفي والتنمية والبيئة في وقت واحد ينبغي أن تبدأ بالتركيز على الموارد والإنتاج، وتعزيز النمو الاقتصادي بشكلٍ مطرد ومستدام يترافق بإجراءات مباشرة للقضاء على القطاع الخفي، تتمثل في تحقيق الأهداف الآتية:

1. السعي إلى التعرُّف على أنشطة القطاع غير الرسمي، وإدماجها في مؤسسات الاقتصاد الرسمي.
2. تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بشأن أنشطة القضاء على الاقتصاد الخفي.
3. تقوية الهياكل القائمة في منظومة الأمم المتحدة لتنسيق العمل الدولي المتعلق بالقضاء على الاقتصاد الخفي، بما في ذلك تنفيذ مشاريع رائدة لمكافحة الفقر تكون قابلة للتكرار.
4. تمكين النظام الضريبي من المتعاملين الاقتصاديين.

الاستعانة بالدعم الدولي عند الاقتضاء في إقامة هياكل أساسية ونظم التسويق

5. والتكنولوجيا والائتمان وما شاكل ذلك، والموارد البشرية اللازمة لدعم الإجراءات

المذكورة آنفاً، وزيادة الخيارات المتاحة لمحدودي الموارد، وإعطاء أولوية عليا للتعليم الأساسي والتدريب الفني.

الدراسة الثانية:

موضوع الدراسة: إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب (المكسيك، تونس، السنغال)[1]

كاتب الدراسة : رسالة دكتوراه أعدتها الطالبة قارة ملاك – جامعة منتوري قسنطينة – الجزائر 2011م.

أهم فرضيات الدراسة:

فرضية أساسية هي أن تنامي الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يعود إلى:

قطاع التشغيل في الجزائر لايغطي احتياجات الأفراد.

انتشار مختلف الظواهر السلبية في الاقتصاد الوطني (الفساد، التزييف، الغش الضريبي، البيروقراطية).

ركود الاستثمار في بعض القطاعات التي يمكن استغلالها من أجل توفير عدد كبير من فرص العمل (كقطاع الفلاحة،السياحة،...إلخ).

أهم مبررات وأهداف الدراسة:

1. التنامي المستمر والمتزايد لهذه الظاهرة خاصة في الآونة الأخيرة.
2. أهمية الموضوع وحداثته وقلة الدراسات فيه.
3. دراسة الأسباب التي أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.
4. دراسة نوعية الأساليب المستعملة من طرف السلطات تجاه هذه الظاهرة.
5. استخلاص دروس من تجارب البلدان التي نجحت سياستها في التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي.

منهجية الدراسة:

المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي الاستنباطي.

أهم نتائج الدراسة:

1. أن قطاع التشغيل لايغطي احتياجات الأفراد.
2. هنالك انتشار لمختلف الظواهر السلبية في الاقتصاد الوطني(الفساد، التزييف، الغش الضريبي، البيروقراطية...إلخ).
3. هنالك ركود في الاستثمار في بعض القطاعات التي يمكن استغلالها من أجل خلق عدد كبير من مناصب الشغل.

[1].قارة ملاك (2011) ، إشكالية الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب (المكسيك ، تونس، السنغال) رسالة دكتوراة ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر،ص2.

أهم توصيات الدراسة:

1. مراجعة المهام الأساسية للمؤسسات المهتمة ببرامج التشغيل وتفعيلها بما يساير متطلبات سوق العمل.
2. إعطاء دعم كبير للاستثمارات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها القاعدة الأساسية للنهوض بالقطاعات خاصة الصناعية منها.
3. ضرورة مراجعة التشريع الضريبي وسد مختلف الثغرات التي يتضمنها بالإضافة إلى إنشاء قضاء ضريبي مستقل يفصل في قضايا الضرائب.
4. العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بربط وتحصيل الضريبة[1].

الدراسة الثالثة:

موضوع الدراسة: ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال، المصادر والآثار، دراسة في مجموعة من البلدان المختارة (1998-2008)م[2].

كاتب الدراسة: ورقة أعدها أ. د. أحمد حسن الهيتي – جامعة الموصل/ كلية الاقتصاد– منشورة عام2010م.

أهم فرضيات الدراسة:

إن لظاهرة غسيل الأموال والاقتصاد الخفي جملة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية في ظل توسُّع وشمولية الظاهرة المدروسة.

أهم أهداف الدراسة:

دراسة ظاهرة غسيل الأموال من حيث مراحلها ومؤشراتها ومخاطرها وكيفية مواجهتها باعتبارها تشكل جزء اًكبيراً من الاقتصاد الخفي.

منهجية الدراسة:

تَضَمّن منهج البحث قسمين، الأول نظري يتصدّى للجانب المفاهيمي لكلمن الاقتصاد الخفي وظاهرة غسيل الأموال ولأغلب عناصرها، والثاني عملي اشتمل على تقدير وتحليل حجم الاقتصاد الخفي وعمليات غسيل الأموال اعتماداً على التقديرات الدولية لها.

نتائج الدراسة:

1. تُعَدُّ عمليات غسيل الأموال من الجرائم التي يمكن أن تمس هيبة الدولة ونظامها السياسي، كما تمس بالاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته، ولاشك أيضاً أن هذه الجرائم تمس المنظومة الأخلاقية للمجتمع.

---

[1] .قارة ملاك (2011) المصدر السابق ،ص224،223،4

[2] د .احمد حسن الهيتي(2010)، ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الاموال ، المصادر والآثار ، دراسة في مجموعة من البلدان المختارة (1998 –2008)،مجلة الادارة والإقتصاد العدد 81 ، جامعة الموصل ، العراق ،ص80.

2. تُعَدُّ التشريعات من الأمور المهمة في مواجهة عمليات غسيل الأموال وذلك لأن وجود نص يُجَرِّم عمليات غسيل الأموال سيؤدي إلى الحد منها والقضاءعليها. فضلاً عن ذلك فإن للمعاهدات والاتفاقيات والمؤتمرات والندوات الدور الكبير في المواجهة، خاصة أن أغلب هذه الاتفاقيات عملت على إرغام أوجذب الدول لجهود المواجهة.

3. إن الدول المتقدمة(عينةالدراسة) كانت مختلفة من حيث إمكانية الحد من الظاهرة ففي كل من)أستراليا، وبلغاريا، واليونان، واليابان، والدنمارك، وفنلندا، والنمسا) يمكن القول بأن المواجهة لهذه الدول كانت مثمرة، ونجحت هذه الدول في التصدّي للظاهرة، وذلك لأن حجم عمليات غسيل الأموا لفي هذه الدول كانت الزيادة بها قليلة، ويرجع ذلك إلى الجدية في تطبيق القوانين والإجراءات التي تم اتخاذها من قبل هذه الدول. أمافي(إيطاليافرنسا وكندا) فإن مقدار الزيادة في حجم عمليات غسيل الأموال مستمرة، ويعد ذلك دليلاً على عدم قدرة هذه الدول على السيطرة وهي دول مُوَقِّعَة على الاتفاقيات، وهذايعني عدم جدوى التشريعات وعدم جديةالدول في تطبيقهاربمالأنهاتستفيد من هذه العمليات.

4. إن حجم الدخول غير المشروعة تَطَوّرَ أيضاً في دول عينة الدراسة ولكن بمعدلات متباينة، إذأن التطور كان بطيئاً في كل من(أستراليا، وبلغاريا، واليابان، واليونان) وأن هذه الدول تقريباً نفسها كانت عمليات غسيل الأموال فيها تتزايد بشكل قليل. أمافي) إيطاليا، وفرنسا، وكندا)، فكانت نسبة التطور في الدخول غير المشروعة متزايدة بمعدلات ملحوظة فيها. أما) النمسا،وفنلندا،والدنمارك)فقدتطورت نسبالدخول غيرالمشروعة لهابشكل ضئيل ممانعكس على نسب الزيادة في حجم عمليات غسيل الأموال في تلك الدول.

أهم توصيات الدراسة:

1. ضرورة تفعيل التعاون الدولي فيما يتعلق بمكافحةعمليات غسيل الأموال والاستفادة القصوى من تجارب بعض الدول المتقدمة التي حققت نتائج باهرة في مواجهةعمليات غسل الأموال.

2. ضرورة تشريع قانون وطني لمكافحةغسيل الأموال ينص على جميع صورها ويتضمن عقوبة المصادرة الكاملة للمال القذر وأدواته كما ينص على عقوبات جزائية صارمة توقع على الفاعلين والمتعاونين والشركاء والمساهمين من موظفي المصارف العامة والخاصة[1].

3. تشديد الرقابة على الأموال التي تدخل المصارف في كل دولة ومعرفة مصادر الأموال التي يفتح أصحابها لهم حسابات في هذه المصارف خاصة إذاكان المبلغ كبيراً ويشتبه أن يكون من كسب غير مشروع.

4. ثمة أساليب لمكافحة جرائم غسيل الأموال تقوم بها الجهات المختصة، الأمنية والمصرفية، إلا أن غاسلي الأموال يحاولون ابتكار أساليب ووسائل جديدة. الأمرالذي يتطلب تحديث الوسائل الراهنة واستحداث وسائل أكثرت طوراً.

[1] د.احمد حسن الهيتي (2010) المصدر السابق ،ص101،ص102

الدراسة الرابعة:

موضوع الدراسة: استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر[1].

كاتب الدراسة: رسالة ماجستير أعدتها الطالبة رشيدة حمودة – جامعة فرحات عباس سطيف– الجزائر 2012م.

فرضيات الدراسة:

1. يؤثر الاقتصاد غير الرسمي على التخطيط للتنمية المستدامة من خلال الثروة الكامنةغير المصرح بها الموجودة فيه والتي تختلف حسب خصوصية كل دولة.
2. يُدَارُ الاقتصاد غير الرسمي من خلال تبني استراتيجية تنموية تقوم على تبسيط إجراءات وخفض تكاليف ممارسة الأعمال التي تختلف على حسب أنظمة وقوانين كل دولة.
3. يُدَارُ الاقتصاد غير الرسمي من خلال تحسين شروط الصحة والحماية الاجتماعية للعاملين فيه.

أهم أهداف الدراسة:

1. إبراز الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمؤسسي للاقتصاد غير الرسمي على أبعاد التخطيط للتنمية الاقتصادية.
2. التعرُّف على استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي من خلال التجارب الدولية الناجحة في الدول النامية.
3. تسليط الضوء على خصائص الاقتصاد غير الرسمي وكيف أن إهمال شريحة كبيرة وحساسة وإبعادها عن قضايا صنع السياسات يؤدي إلى قصور الرؤية في التخطيط التنموي المستدام بجميع أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية.
4. إبراز مدى الثروة الكامنة الموجودة في الاقتصاد غير الرسمي وغير المستغلة وذلك بالاستعانة بدراسة الخبير الاقتصادي البيروفي هيرناندو دي سوتو.
5. إبراز أهمية تحسين بيئة الأعمال بالنسبة للمؤسسات المصغرة والصغيرة ودورها في تحسين تراجع حجم الاقتصاد غير الرسمي.
6. إبراز أهمية الحقوق الملكية بالنسبة للفقراء وما يمكن أن تساهم فيه من ناحية تحسين البيئة والحد من الفقر.
7. أهمية تركيز السياسات على الأسباب وليس على الآثار، أي الأسباب التي دفعت إلى تفشِّي الاقتصاد غير الرسمي والتي نتجت عن فشل السياسات في الاقتصاد الرسمي.

[1].رشيدة حمودة (2011) استراتيجيات إدارة الإقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة ، دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر، جامعة فرحات عباس سطيف–الجزائر ص د.

منهجية الدراسة:

المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي الاستنباطي[1]

أهم نتائج الدراسة:

غياب تعريف مُوَحّد ومشترك للاقتصاد غير الرسمي والذي زاد المشكلة تعقيداً منذ وصفه لأول مرة في تقرير لمنظمة العمل الدولية عن العمل في كينيا سنة 1972م، وما رافق ذلك من خواص مغايرة لطبيعة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وبالتالي تعريفات مختلفة تؤدي إلى استراتيجيات مختلفة. وكذلك اختلاف وجهات النظر في تفسير علاقته بالاقتصاد الرسمي، ما زاد من صعوبة ضبط تعريف مُوَحّد له.

يعتبر العنصر النسوي وفئة الشباب والأطفال من أهم ما يميز خصائص العاملين في الاقتصاد غير الرسمي. وتزداد أهمية الاقتصاد غير الرسمي من خلال ما يمثله حجمه كقيمة مضافة وكنسبة مئوية من إجمالي الناتج الوطني الإجمالي.

تتعدد أسباب نمو حجم الاقتصاد غير الرسمي لكن أهمها هو عبء الضرائب والضمان الاجتماعي وكثرة اللوائح والقوانين المُنَظّمَة لممارسة الأنشطة وتعقدها والتدخل الحكومي في الأسواق المختلفة وتدني كفاءة وجودة خدمات القطاع العام والعاملين فيه، وهي ظروف تعتبر بمثابة أرض خصبة لنمو وانتشار الأنشطة غير الرسمية وانتشار الفساد.

يوفر الاقتصاد غير الرسمي للتنمية القدرة الإنتاجية على الإبداع ويعتبر كمخزن للمبادرات القائمة على المؤسسات المصغرة، وكديناميكية مستقلة لبناء القدرات والمهارات المتخصصة، وهذه القدرات غير مستغلة.

الحد من ظاهرة الفقر ودعم الفقراء العاملين في الاقتصاد غير الرسمي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة وتدعيم القائم منها.

أهمية تنمية المؤسسات؛ عن طريق قانون العقود،والأسواق المالية،والنظام القضائي وإتاحة الحصول على قروض، وإصدار صكوك ملكية للأراضي، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير فرص الحصول على المعلومات العامة.

وجود الاقتصاد غير الرسمي يُعَبّرُ من جهة عن وضع أو حالة غير طبيعية في العلاقة بين الدولة والمواطن، ولذلك يتولد شعور بعدم الرضا من قبل دافعي الضرائب عمّا تقدمه الدولة من خدمات عامة؛ لذا فالاقتصاد غير الرسمي لا يعتبر قطاعا إشكالياً ينبغي السعي للقضاء عليه بليجب السعي إلى فهم أسبابه، فهو ابن شرعي للسياسات الفاشلة في الاقتصاد الرسمي.

يُعتبر معظم العمال غير الرسميين فئات مستضعفة تعمل في ظروف محفوفة بالمخاطر، وبالتالي فهي تستحق اتخاذ تدابير لمساعدتها من خلال انتهاج سياسات اجتماعية وقانونية خاصة بالعمل.

[1].رشيدة حمودة (2012).

9. إن الاقتصاد غير الرسمي هو ميدان لمنظمي مشاريع نشطين يحتاجون إلى التخلص من اللوائح المرهقة الحائلة دون إضفاء الصبغة الرسمية على أعمالهم.

10. يجب التأكيد على إدارة الاقتصاد غير الرسمي واتباع سياسات تجعل الريف أو الإقليم جذاباً وداعماً للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة خاصة في المناطق الريفية لما توفره من فرص عمل ودخل للعاملين بها ومساعدتها على تقليل النزوح الريفي إضافة إلى تحويلها إلى مشاريع رسمية تساهم في الضريبة.

11. إن مظاهر الفقر في الاقتصاد غير الرسمي لا تمثل الصورة الأكثر دقة له لأنها تصرف الاهتمام عن إنجازات أصحاب المشاريع الريادية الذين يمثلون جزءاً من ثروة الاقتصاد غير الرسمي والذين يخاطرون بإنشاء مشاريعهم في ظروف صعبة ساهم في تكوينها الاقتصاد الرسمي.

أهم توصيات الدراسة:

الإقرار بدور الاقتصاد غير الرسمي كمحرك رئيسي للنمو وخلق فرص العمل، وضرورة توفر سياسات تستهدف تنمية هذا الاقتصاد لدعم توفيرفرص العمل وضمان تحوله إلى مشروعات تتمتع بالاعتراف القانوني السليم ويكون لديها كافة الحقوق والمسؤوليات.

إطلاق حملة واسعة النطاق حول خطة توفيرالحماية الاجتماعية للاقتصادغيرالرسمي والعمال الريفيين، وكذلك التنفيذ الفعّال لخطة توفيرالحماية الاجتماعيةعلى كل المستويات وبخاصة الوطنية، إلى جانب توسيع حيز الموقع الإلكتروني المخصص للاقتصاد غيرالرسمي وزيادة الرسائل الإخبارية ذاتالصلة للتوعية بهذا المجال، وحشد التأييد لخطة توفير الحماية الاجتماعية للاقتصاد غيرالرسمي والعمال الريفيين كماأوصت به مفوضية الاتحادالإفريقي.

تجب معالجة الاعتبارات الاجتماعية التي تكمن وراء كثيرمن نظم سوق العمل من خلال شبكة أكثر فعالية للأمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن البيئي، والأمن السياسي.

يجب أن يكون الإصلاح المؤسسي على رأس التحديات التي تواجه اقتصادَي الجزائر ومصر، والتي تعتبر عاملاً حاسماً في تحقيق التنمية المستدامة وتوفير بيئة مواتية للأعمال.

تتطلب المنظومة العامة لإدارة الحكم في الدول العربية على وجه عام ودولتي مصر والجزائر على وجه خاص، تحولاً جوهرياً في دور الدولة نحو تطبيق الحكم الراشد، في مقابل التحول في دور الفاعلي ن والأطراف أصحاب المصلحة في التنمية[1].

[1].رشيدة حمودة (2011) المصدر السابق ، ص 314،311.

الدراسة الخامسة:

موضوع الدراسة: الاقتصاد الخفي في ليبيا، أسبابه وحجمه وآثاره الاقتصادية[1].

كاتب الدراسة: أسامة الجيلاني علي-(2011) باحث اقتصادي بإدارة البحوث والإحصاء – مصرف ليبيا المركزي.

أهم فرضيات الدراسة:

1. تعاني معظم دول العالم من ظاهرة تُهَدِّدُ اقتصادياتها تُسَمّى الاقتصاد الخفي، وتشكل نسبة لايستهان بها من الناتج القومي الإجمالي، وفي بعض الأحيان ينمو هذا الاقتصاد بمعدلات نمو تفوق معدلاتن موالاقتصاد الرسمي.
2. إن البيانات والمعلومات التي تعكس وضع الاقتصاد الرسمي تكون غير صحيحة مما يترتب على ذلك أن السياسات المتخذة قد ينجم عنها أثار عكسية تضرب الاقتصاد.

أهم أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي وتقدير حجمه ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية.

منهجية الدراسة:

هناك مجموعتان من الطرق لتقدير حجم الاقتصاد الخفي، منها الطريقة المباشرة التي تقوم على احتساب الناتج المتولد عن مختلف الأنشطة الفرعية التي لها علاقة بالاقتصاد الخفي، أما الطريقة الثانية فتعتمد على الأساليب غير المباشرة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي، حيث تقوم على أساس تتبع الآثار المترتبة على وجود الأنشطة الخفية.

أهم نتائج الدراسة:

1. إن انخفاض نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي ترجع لكون أن معظم المؤسسات العاملة في الاقتصادالوطني خاضعة لسيطرة الاقتصادالعام. أمانسبة مساهمة القطاع الخاص (المتمثلة في المشروعات الصغيرة) فلا تزال متواضعة.
2. الارتفاع النسبي في الاقتصاد الخفي خلال النصف الثاني من عقد الثمانينيات والتسعينيات مقارنة بالسنوات الأخرى إنماهو ناجم عن تطبيق الإجراءات المتبعة في الرقابة على الصرف الأجنبي والقيودعلى الواردات.
3. إن ارتفاع رقعة أو حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي خلال عقد التسعينيات مقارنة بالسنوات الأخرى يرجع إلى مجموعة من العوامل، لعل أهمها فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستيراد بدون تحويل عملة مما يضطر معه المُستَورِد إلي شراء العملة الأجنبية من السوق الموازية.

[1] .اسامة الجيلاني (2011) الإقتصاد الخفي في ليبيا اسبابه ،حجمه ،اثاره الإقتصاديه ،باحث اقتصادي بإدارة البحوث والاحصاء –مصر فليبيا المركزي ،ليبيا، ص 3.

4. أظهرت البيانات التي تم الحصول عليها من خلال تقدير نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي أن الرقابة على الصرف الأجنبي والتي ترتب عليها ظهور للسوق الموازية للعملات قد أدت إلى ارتفاع نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، ومن ثم فإن القضاء على هذه السوق مع بداية عام 2002م أدّى إلى انخفاض مساهمة الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي بشكل ملحوظ[1].

الدراسة السادسة:

موضوع الدراسة: الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي[2].

كاتب الدراسة: رسالة ماجستير أعدتها بورعدة حورية(2014) – جامعة وهران – الجزائر

أهم فرضيات الدراسة:

1. يعتبر الاقتصاد غير الرسمي مرضاً حتمياًتختلف نسبته من دولة إلى أخرى بحسب اختلاف الظروف الاقتصادية لكل بلد.
2. يعتبر الاقتصاد غير الرسمي مكملاً للاقتصاد الرسمي في الجزائر في ظل غياب استثمارات منتجة.
3. يعتبر سوق الصرف في الجزائر منبعاًمهماً لتوفير العملة الصعبة في ظل غياب مكاتب الصيرفة الرسمية وندرة العملة الصعبة.

أهم أهداف الدراسة:

1. محاولة دراسة الأدبيات المختلفة لمفهوم الاقتصاد غير الرسمي.
2. دراسة الأسباب التي أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.
3. محاولة إيجاد حلول تساعد على تقليل آثار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.
4. تدعيم البحوث في هذا المجال.

منهجية الدراسة: اعتمد الباحث على المقاربات النظرية، التحليلية.

أهم نتائج الدراسة:

1. يبقى الاقتصاد غير الرسمي ملجأً للشباب نظراً لغياب استثمارات منتجة طويلة المدى تفتح فرص عمل دائمة.
2. بالرغم من المجهودات المبذولة للقضاء على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي إلا أنها ما تزال منتشرة نظراً لعدم توفير البديل لهؤلاء الناشطين بالاقتصاد غير الرسمي.
3. بالرغم من الاتفاقيات التي عقدتها الحكومة الجزائرية مع عدد من الدول فيما يختص بمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، إلا أنها لم تثمر بسبب الاختلافات في التشريعات من دولة لأخرى.

---

[1]. اسامة الجيلاني علي (2011) ، المصدر السابق ،ص 22.

[2]. بورعدة حورية (2014)، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي ،رسالة ماجستير ،جامعة، وهران ، الجزائر

4. ما تزال أسواق الصرف الموزاي منتشرة بالرغم من القرارات الصادرة لمحاربتها بسبب عدم وجود البديل للعاملين بها [1].

5. لم تنجح المجهودات المبذولة لمكافحة الفساد والغش الضريبي والتهرُّب الجمركي والرشوة.

تظل السوق الموازية للصرف مصدراً لتوفير العملة الصعبة،نظراً لأن الحكومة عجزت عن توفير مكاتب صرف رسمية لها.

أهم توصيات الدراسة:

1. تحفيز المشروعات الصغيرة على العمل في ظل الاقتصاد الرسمي من خلال تسهيل الإجراءات.

2. العمل على فتح مكاتب لتحويل العملات في الإطار الرسمي خاصة في الفنادق والنزل من أجل عملية التسهيل خاصة للأجانب.

3. يستوجب على الدول تبني سياسة تنموية مبنية على أسس متينة تؤدي إلى فتح مناصب عمل ورفع الإنتاجية.

4. تكثيف عمليات التفتيش الضريبي وتبسيط قانون الضرائب وتبسيط إجراءات تنفيذه[2].

الدراسة السابعة:
التجربة المصرية:

تعتبر التجربة المصرية من التجارب المهمة بالنسبة للجانب السوداني للعديد من الاعتبارات، من أهمها التشابه النسبي بين البلدين في كثير من السمات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك كون التجربة المصرية بدأت في التعامل مع أزمة الاقتصاد الخفي ومواجهة تداعياته والحد من آثاره السلبية على الاقتصاد الوطني بعد أن عانت البلاد من بعض التغيرات والتطورات السياسية، وهو ما يتشابه مع الحالة السودانية خاصة بعد دخول السودان مرحلة جديدة تستهدف تحقيق الرفاهية والتنمية الاقتصادية للشعب السوداني. ومن هذا المنطلق يعتبر من الأهمية بمكان إلقاء الضوء على التجربة المصرية للاستفادة منها خاصة فيما يتعلق بسياسات وآليات دمج الاقتصاد الخفي ضمن الاقتصاد الرسمي للدولة.

وكانت مشكلة الاقتصاد الخفي من أهم المشاكل الاقتصادية التي حاولت مصر حلها بهدف دمجه مع الاقتصاد الرسمي للدولة، خاصة بعد مرحلة من التقلبات السياسية التي مرت بها مصر. وترجع أهمية الاقتصاد الخفي بالنسبة لصناع القرار في مصر إلى ارتفاع المخاطر المصاحبة لزيادة نشاط هذا القطاع على المنافسين في الاقتصاد الرسمي، وعدم قدرة الدولة على الاستفادة من عائدات هذا القطاع.

[1].بورعدة حورية (2014) ، المصدر السابق ،ص 196،10.

[2].بورعدة حورية (2014) ، المصدر السابق ،ص 198،196.

أهم أسباب انتشار الاقتصاد الخفي في مصر:

كانت هناك العديد من الأسباب التي ساهمت في تفاقم أزمة الاقتصاد الخفي في مصر، حيث اتّسَمَت البيئة الاقتصادية في مصر بالعديد من صور القصور في السياسات المالية والنقدية، وكان مناخ الاستثمار غير ملائم وعانت الدولة من انتشار الفساد بنسبة كبيرة. وساهمت كل تلك العوامل وغيرها في زيادة انتشار الاقتصاد الخفي في مصر، وتتمثل أهم أسباب انتشار الاقتصاد الخفي في مصر في الآتي:

أ. ارتفاع معدلات البطالة في مصر:

ساهم ارتفاع معدلات البطالة في زيادة فرص نمو الاقتصاد الخفي في مصر، وذلك لاتجاه أفراد المجتمع المصري للعمل تحت أي ظروف. وتشير بيانات الشكل رقم (1) إلى زيادة معدلات البطالة في مصر مقارنة بالمتوسط العالمي مما ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة فرص نمو الاقتصاد الخفي خلال الفترة 2013-2017.

شكل(1-1) : تطور معدل البطالة في مصر للفترة 2013-2017م مقارنة بالمتوسط العالمي

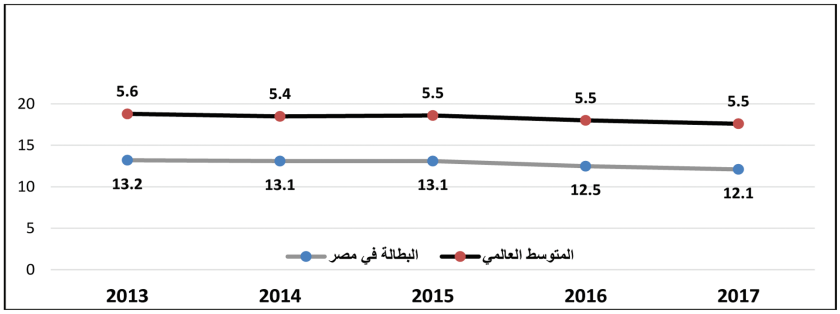

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي

ب. غياب العدالة الضريبية بين فئات المجتمع المصري:

يعتبر غياب العدالة في دفع الضرائب بين كثير من فئات الشعب المصري من أهم العوامل التي ساهمت في تحول الأفراد والمنتجين نحو الاقتصاد الخفي، خاصة مع تزايد رغبة الدولة في زيادة الإيرادات العامة للإنفاق على مشروعات البنية التحتية خلال الفترة (2013-2017).

ج. عدم الرغبة في دفع تكاليف التأمينات الاجتماعية:

هناك اعتقاد سائد في مصر بأن دفع التأمينات الاجتماعية يقلل من هامش الربح للمنتجين والعاملين بالوحدات الإنتاجية، ومن ثم كلما تنامى هذا الاعتقاد ساهم في زيادة نمو الاقتصاد الخفي.

د. عدم الالتزام ببعض معايير سوق العمل:

من الأسباب التي ساهمت في نمو الاقتصاد الخفي في مصر عدم التزام كثير من منشآت العمل غير الرسمية بمعايير سوق العمل التي أقرتها منظمة العمل الدولية ومنها وجود الحد الأدنى للأجور وتحديد ساعات العمل القصوى، والجوانب المتعلقة بحماية حقوق المستهلكين والعمال، وغيرها من المعايير.فبغياب تلك المعايير زادت فرص نمو الاقتصاد الخفي في الاقتصاد المصري.

ه. ارتفاع مستويات الفساد في مصر:

تعتبر زيادة معدلات الفساد من العوامل التي ساهمت في تزايد فرص نمو الاقتصاد الخفي بشكل كبير، ومما هو جدير بالذكر أن مصر تراجعت في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2013-2017، جدول (1-1).

جدول (1-1) ترتيب مصر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2013-2017

العام	ترتيب مصر في المؤشر	عدد الدول
2013	114	177
2014	94	175
2015	36	136
2016	108	176
2017	117	180

المصدر :تقرير مدركات الفساد الصادرعن منظمة الشفافية الدولية، أعداد مختلفة للفترة 2013-2017

«https://www.transparency.org/»

و. ضعف الدولة في التحكم في الأسواق في كثير من الأحيان:

يعتبر ضعف الدولة في التحكم في الأسواق من أهم أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي في مصر، حيث تسبب هذا الاختلال في كثير من الأحيان في النقص المستمر في السلع الاستهلاكية، مما ساهم في زيادة نمو الاقتصاد الخفي نتيجة لاتجاه المنشآت غير الرسمية لإنتاج بعض تلك السلع وبدائلها لمواجهة زيادة الطلب عليها. وفي نفس الوقت تسبب ذلك في ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج في مصر وتكاليف الانتاج أمام وحدات الإنتاج الرسمي بشكل أكبر من مثيلتها في الاقتصاد الخفي والتي تعتمد بشكل كبير على العمالة رخيصة الثمن ومستلزمات الإنتاج الأقل جودة.

أهم أنشطة الاقتصاد الخفي في مصر:

من الملاحظ وجود تشابه نسبي في أنشطة الاقتصاد الخفي في مصر مع السودان نظراً لتشابه الطبيعة الاقتصادية للبلدين المعتمدة على الزراعة والصناعات الحرفية وبعض الأنشطة التجارية، وذلك بداية من وجود العمالة غير المنتظمة، ومروراً بالتجارة الخفية في مستلزمات

الإنتاج، وكذلك تجارة المنتجات الاستهلاكية بشكل عشوائي دون تسجيل تلك المعاملات في السجلات الرسمية للدولة، شكل (1-2).

شكل (1-2) التوزيع النسبي لمساهمة أنشطة الوحدات الانتاجية في القطاع الخفي في مصر لعام 2015م

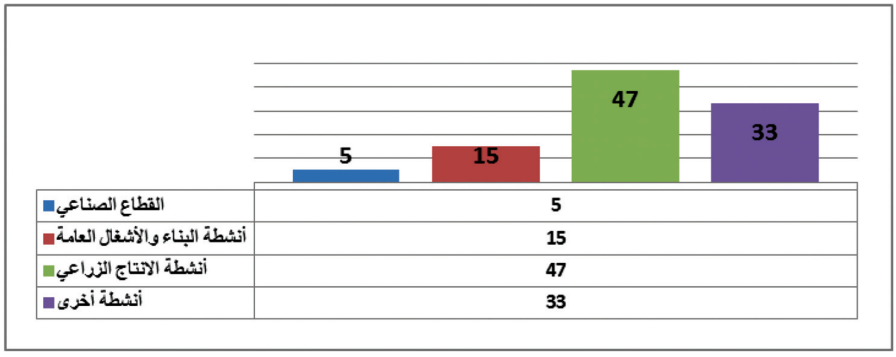

المصدر : صندوق النقد العربي، تقرير حول إحصاءات القطاع الخفي في الدول العربية، الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية، جامعة الدول العربية، في الفترة 8-9 نوفمبر 2017م.

أهم ملامح حجم الاقتصاد الخفي في مصر.

يمكن التعرف على أهم ملامح حجم الاقتصاد الخفي في مصر من خلال التعرف على مجموعة من المؤشرات والمتغيرات من أهمها مساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي وحجم العمالة فيه وإيراداتهم ومصروفاتهم، وأهم الأنشطة التي توجد في هذا القطاع، ويمكن توضيح ذلك في الآتي:

أ. مساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي المصري:

في عام 2017 قامت الجهات الرسمية للدولة المصرية متمثلة في وزارة التخطيط بتقدير حجم الاقتصاد الخفي في مصر بالاعتماد على المنهجية غير المباشرة وفق الحسابات القومية للدولة والأخذ في الاعتبار بيانات الجهات الرسمية بشأن التعداد الاقتصادي وبحث الدخل والإنفاق للأسر بالنسبة للأنشطة التي تتم خارج المنشآت وداخل الأسر نفسها ومسح القوى العاملة الذي يضم العاملين داخل وخارج المنشآت، حيث تم تقدير حجم الاقتصاد الخفي في مصر بحوالي 40% من حجم الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يوضحه الشكل (1-3).

شكل (1-3): مساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الاجمالي في مصر عام 2015

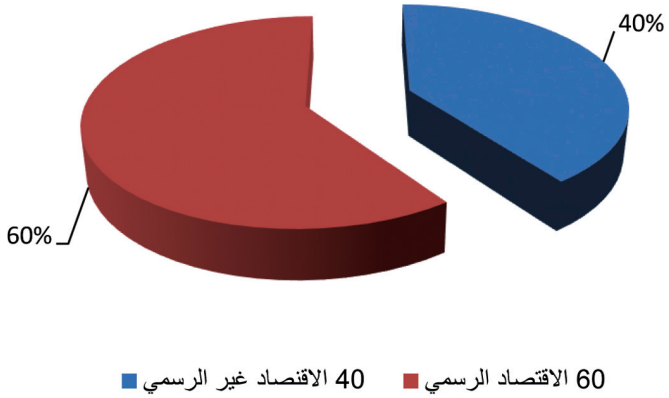

المصدر : وزارة التخطيط والاصلاح الإداري، تقرير رسمي لعام 2017م.

ب. حجم العمالة في القطاع الخفي:

قامت مصر بالعديد من الجهود لتقدير حجم العمالة في الاقتصاد الخفي، حيث تشير التقارير الرسمية إلى أن العمالة الخفية في مصر غالباً ما تتزايد في أنشطة الحرفيين ومشغلي الماكينات والسائقين وعمال المهن العادية والبائعين الجائلين وعمال النظافة، ومن خلال بيانات الشكلين (4-1) (5-1) يمكن استنتاج مجموعة من الحقائق عن حجم العمالة في القطاع الخفي، من أهمها الآتي:

بلغ عدد المشتغلين في الاقتصاد الخفي في مصر عام 2016م حوالي 4.6 ملايين عامل داخل المنشآت (دون التطرق للعمالة خارج المنشآت مثل البائعين الجائلين وغيرهم).

حوالي 63.1% من إجمالي العاملين خارج الاقتصاد الرسمي يعملون بأجر نقدي، بينما سجل المشتغلون الذين يعملون لحسابهم 32.2%، مقابل 4.6% يعملون كأصحاب أعمال ويستخدمون الآخرين.

بلغت قيمة الأجور للأنشطة الخفية التي تزاولها العمالة الخفية حوالي112مليار جنيه، متضمنة الأجور التي يتقاضاها المشتغلون بأجر، وأجور أصحاب العمل في الأنشطة خارج المنشآت، بينما بلغت قيمة المصروفات حوالي 25.2 مليار جنيه.

كان قطاع التجارة والتجزئة صاحب الجزء الأكبر من نسبة المشتغلين في القطاع الخفي، حيث تراوحت ما بين 35 و 40%، بينما وصلت هذه النسبة إلى 15% في قطاع الصناعة التحويلية.

شكل (1-4): حجم الإيرادات والمصروفات لأنشطة الاقتصاد الخفي في مصر لعام 2016م

المصدر :الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تقرير العمالة الخفية لعام 2017م.

شكل رقم (1-5) التوزيع النسبي للعاملين بأنشطة الاقتصاد الخفي في مصر لعام 2016م

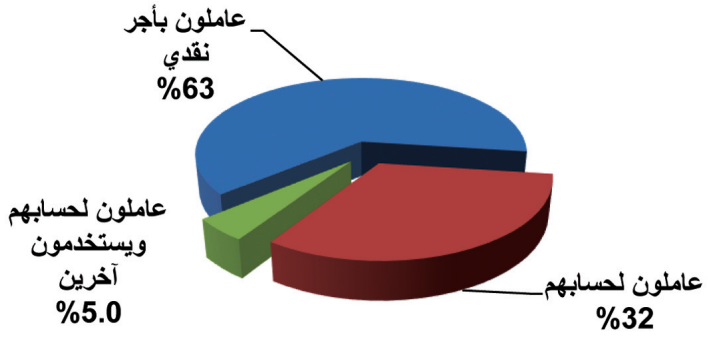

المصدر :الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقرير العمالة الخفية لعام 2017م

4.الجهود المصرية لمواجهة الاقتصاد الخفي:

اعتمدت الجهود المصرية في مواجهة تداعيات مشكلة الاقتصاد الخفي على العديد من المبادئ والأسس كان من ضمها اتباع سياسات مجتمعة ومتناسقة ومتكاملة فيما بينها بحيث تشمل تلك السياسات جميع مكونات المجتمع من القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني، بجانب وجود إطار يشمل جوانب تشريعية، وجوانب تنظيمية وثقافية.

وخلال الفترة 2013-2017 كانت مصر قد بدأت التعافي من العديد من الأزمات والتطورات السياسية التي مرت بها ومن ثم عززت الدولة المصرية جهودها خلال الفترة 2013-2017

لدمج الاقتصاد الخفي، وذلك كإحدى الخطوات لتحقيق عدة أهداف تم وضعها في الاعتبار بهدف زيادة إيرادات الدولة ومواجهة متطلبات الإنفاق على البنية التحتية، وكذلك مواجهة أزمة تفاقم الدين العام وآثارها السلبية على النمو الاقتصادي.

ويمكن إلقاء الضوء على المحاور العامة التي اتبعتها مصر لمواجهة الاقتصاد الخفي في الآتي[1]:

- محور الإصلاحات الضريبية الخاص بتخفيف الحمل الضريبي على المنشآت المنضمة حديثاً للاقتصاد الرسمي مع التأكيد على ضرورة إيجاد الآليات المناسبة لتحصيل الضرائب على المنشآت غير المنضمة للاقتصاد الرسمي.
- محور التشريعات والقوانين الخاص بإصدار مجموعة من التشريعات تساهم في تسهيل عملية دمج القطاع غير الرسمي وتسهيل بدء النشاط.
- محور تمويل المشروعات لتسهيل اندماجها في الاقتصاد الرسمي وذلك من خلال زيادة حجم التمويل لتلك المشروعات المنضمة للاقتصاد الرسمي وتسهيل الحصول على الخدمات الأخرى مثل الكهرباء وغيرها.
- محور تسهيل إجراءات الانضمام للاقتصاد الخفي من خلال تسهيل إجراءات البدء في الأعمال وإجراءات الحصول على التراخيص (حتى وصل عدد أيام الحصول على التراخيص لحوالي 3 أيام في عام 2017 مقابل 6 أشهر قبل عام 2013).

وللمساعدة في أهداف تلك المحاور قامت مصر بتطبيق مجموعة من السياسات والآليات بهدف دمج الاقتصاد الخفي في اقتصاد الدولة وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التنفيذية تمثلت أهمها في الآتي[2]:

- البدء بحصر حجم الاقتصاد الخفي بشكل واقعي من خلال التعداد الاقتصادي الذي يقوم به جهاز الإحصاء الرسمي في مصر.
- إطلاق البنك المركزي مبادرة الشمول المالي، والتي تستهدف جذب المصريين للتعامل داخل القنوات الشرعية المتمثلة في البنوك، وتغيير ثقافتهم في التعاملات المالية، ما يسهم في دمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي للدولة.
- التوسع في إتاحة التمويل للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال القنوات الرسمية للقطاع المالي.
- قيام وزارة المالية في مصر بوضع خطة ضريبية ميسرة لضم الاقتصاد الخفي، حيث تشمل هذه الخطة العديد من الحوافز والترويج لترسيخ ثقافة المعاملات المالية إلكترونياً والقضاء على ثقافة المدفوعات النقدية الموجودة في الأسواق، والتي تمثل العائق الأول أمام كشف حجم الاقتصاد الخفي وضمه للمظلة الرسمية.
- تسهيل الإجراءات الضريبة على المجتمع الضريبي وذلك عبر العديد من الآليات أبرزها

[1]. وزارة التخطيط والمتابعه والاصلاح الاداري ، تقارير رسميه لعام (2016م) ، علي الموقع الرسمي للوزارة: http://mpmar.gov.eg/

[2]. موقع مجلس الوزراء المصري ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الموقع الرسمي: http://www.idsc.gov.eg/

وضع نظام مبسط وميسر لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وكذلك تحويل منظومة العمل في الضرائب للنظام الإلكتروني للتيسير على المجتمع الضريبي والمواطنين.

- إقرار حزمة من القوانين لتشجيع ضم الاقتصاد الخفي، منها تعديلات قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 159 لسنة 1981، وتعديلات أحكام القانون رقم 140 لسنة 1956 بشأن إشغال الطرق العامة، والخاص بمنح تصاريح لعربات المأكولات، ووفقاً للتعديل يمنح التصريح لعربات المأكولات لإشغال الطرق العامة لمدة سنة وبرسم لا يتجاوز 20 ألف جنيه.
- إقرار مجموعة من الحوافز التي يقدمها القانون للاقتصاد الخفي عند انضمامه للقطاع الرسمي هو الحصول على تمويلات بفائدة أقل من التي يحصل عليها حالياً بالإضافة إلى إعفاءات ضريبية كبيرة.

الدروس المستفادة من التجربة المصرية في مواجهة أزمة الاقتصاد الخفي:

تعتبر التجربة المصرية من التجارب الحديثة لمواجهة الاقتصاد الخفي وعلى الرغم من عدم ظهور نتائج ملموسة لتلك التجربة نظراً لحداثتها وحاجتها للمزيد من الوقت والجهد لتحقيق أهدافها، إلا أنه من خلال الملامح العامة لتلك التجربة يمكن الخروج بمجموعة من الدروس المستفادة لمواجهة مشكلةالاقتصاد الخفي في السودان، ويمكن تلخيص أهم تلك الدروس المستفادة في الآتي:

اتباع سياسات مجتمعة ومتناسقة ومتكاملة فيما بينها بحيث تشمل تلك السياسات جميع مكونات المجتمع من القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني، بجانب وجود إطار يشمل جوانب تشريعية، وجوانب تنظيمية وثقافية.

العمل على عدة محاور مختلفة في مواجهة مشكلة الاقتصاد الخفي في وقت واحد، وهي محور الإصلاحات الضريبية، ومحور التشريعات والقوانين، ومحور تمويل المشروعات لتسهيل اندماجها في الاقتصاد الرسمي، ومحور تسهيل إجراءات الانضمام للاقتصاد الرسمي.

اتباع مجموعة من السياسات المالية والنقدية الداعمة لجهود تشجيع الانضمام لمنظومة الاقتصاد الرسمي للدولة، والعمل على الحد من الفساد.

التنسيق بشأن مواجهة أزمة الاقتصاد الخفي من خلال المستويات العليا لاتخاذ القرار في الدولة متمثلة في مجلس الوزراء، وعدم ترك الأمر لإحدى الوزارات أو المؤسسات الفرعية، وذلك إيماناً بخطورة مشكلة الاقتصاد الخفي على الاقتصاد الوطني.

الدراسة الثامنة

التجربة الجزائرية:

يعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصادات الغنية، حيث تعتبر دولة الجزائر من أكبر مُصَدّري الغاز الطبيعي في العالم، ويشكل النفط والغاز قرابة98% من إيرادات الصادرات، و70% من الدخل القومي، ونحو 40% من الناتج المحلي الخام للبلاد، لكنه لا يعمل به إلا حوالي 2% من العمالة. وشهدت الجزائر العديد من مخططات التنمية منذ تسعينيات القرن الماضي وذلك بهدف النهوض بالاقتصاد الجزائري وتنويعه وتحقيق رفاهية المواطنين.

وبعد انخفاض الأسعار العالمية للنفط والغاز،ازدادت أهمية التخطيط من أجل التنمية والتنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث واجه الاقتصاد الجزائري مجموعة من التحديات ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في تفاقم مشكلة الاقتصاد الخفي. من أهمها الاختلال بين العرض والطلب في الأسواق، والتدخل الحكومي في أسعار السلع ومستلزمات الانتاج وأسعار الصرف. وحاولت الجزائر التغلب على تلك التحديات من خلال إنشاء كيان مؤسسي لرعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج نطاق الاقتصاد الرسمي خاصة في القطاع الفلاحي والمناطق البعيدة عن العاصمة.

أهم أسباب انتشار الاقتصاد الخفي في الجزائر[1]:

أ. ارتفاع معدلات الاستقطاع الضريبي:

خلال الفترة 2013-2017 زادت معدلات الاستقطاع الضريبي في الجزائر وتزامن ذلك مع ضعف الأجهزة المعنية بتحصيل الضرائب، وضعف القدرة على تنفيذ العقوبات، كل تلك العوامل ساهمت بشكل فعال في توليد حوافز قوية للتهرب الضريبي والانجذاب نحو منظومة الاقتصاد الخفي.

ب. ضعف الجهود الخاصة بحماية الصناعات الوطنية والأثر الضار لإغراق الواردات:

كان للسياسات التجارية التي اتخذتها الجزائر والخاصة بفتح السوق للسلع المستوردة الأثر البالغ على الصناعة الوطنية خاصة في ظل المنافسة غير العادلة بين المنتج المحلي والمستورد، مما شجع القطاع غير الرسمي على زيادة الطلب على السلع المستوردة. وزادت خلال تلك الفترة عمليات البيع بدون فاتورة وبدون ضمان.

ج. ارتفاع الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار الجزائري أمام العملات الأجنبية:

تعتبر زيادة الفرق بين سعر العملة الرسمية والسعر الموازي في أي دولة، خاصة الدول النامية، من العوامل المشجعة على تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي وزيادة حدتها وتأثيرها على

[1].رشيدة حمودة: استراتيجيات إدارة الاقتصاد الخفي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة دراسة مقارنه بين تجربتي الجزائر ومصر، رسالة دكتوداة، كلية العلوم الاقتصاديه والتجاريه وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف،2012م

الاقتصاد الوطني. وفي الجزائر من الملاحظ زيادة الفرق بين سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري وسعر الصرف الموازي خلال الفترة 2013-2018. ومن خلال الشكل رقم (1-6) يتبين أن هذا الفرق زاد بنسبة بلغت حوالي 93% عام 2018 مقارنة بعام 2013.

شكل(1-6) : السعر الرسمي للدينار الجزائري أمام الدولار والسعر الموازي

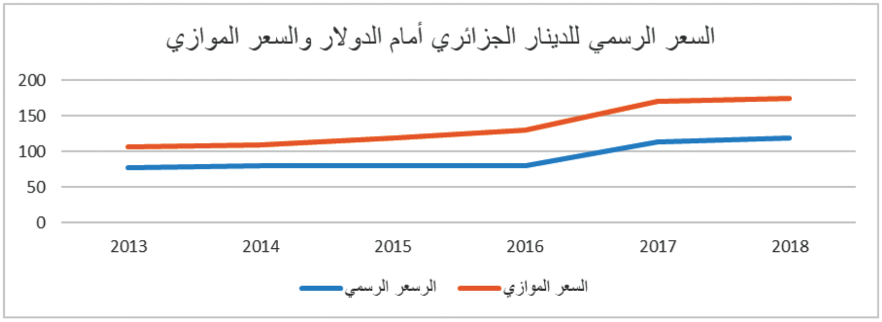

المصدر : جُمِعَتْ من الموقع المتخصص في تحويل العملات :https://www.xe.com

ج. تداعيات برنامج التعديل الهيكلي في أواخر تسعينيات القرن الماضي:

كان لتسريح العمالة من منشآت الشركات العمومية في الجزائر مع بداية عام 2000 الأثر الكبير في اتجاه تلك العمالة إلى مظلة الاقتصاد الخفي. ومن الملاحظ وجود أجيال متعاقبة لتلك العمالة استمرت في هذه المظلة، خاصة مع تزايد حدة المشكلات الاقتصادية التي عانت منها الجزائر مع انخفاض أسعار البترول والغاز وزيادة الآثار المتداخلة للصراعات والتطورات السياسية في المنطقة.

د. الطابع العائلي لكثير من المنشآت الفلاحية، ومنشآت الصناعات التحويلية الصغيرة ومتناهية الصغر

يتركز النشاط الأساسي لمظلة الاقتصاد الخفي في الجزائر في المناطق الريفية البعيدة عن الحضر، حيث ينتشر في تلك الأماكن الطابع العائلي في الأنشطة الإنتاجية والتي تتركز في مجال الفلاحة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث ساهم ذلك في زيادة حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر خاصة في الناطق الريفية.

ه. عدم التزام أصحاب العمل بتحويل عقود العمالة المؤقتة إلى دائمة تجنباً لتحمل تكاليف التأمينات

من الملاحظ أن أصحاب العمل لم يلتزموا بتحويل عقود العمالة المؤقتة إلى عقود دائمة على الرغم من أن القانون الجزائري يلزم بتحويلها إلى عقود دائمة بعد مدة معينة، ويعد السبب الرئيسي في هذا الأمر هو رغبة أصحاب العمل في تجنب تحمل تكاليف التأمينات، وعدم مراعاة

حقوق العمل. ويعد هذا من أسباب انتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر خاصة في المناطق الريفية والحدودية.

2. أهم ملامح حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر:

كانت هناك العديد من الدراسات الأكاديمية والمحاولات الحكومية لتحديد حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر خاصة خلال الفترة 2013-2017. وعلى الرغم من صعوبة تقدير حجم هذا القطاع،إلا أنه يمكن من خلال ملاحظة بعض الإحصاءات والبيانات التعرف على ملامح حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر. منها على سبيل المثال لا الحصر الآتي:

أ. نسبة المشتغلين المهنيين والمستقلين الذين لم يصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي: حيث تشير البيانات الصادرة عن جهاز الإحصاء الجزائري إلى زيادة نسبة العاملين المهنيين والمستقلين ضمن إطار منظومة الاقتصاد الخفي. ويتضح أن حوالي 50% من المشتغلين بنشاط مهني بشكل دائم لم يصرح بهم لدى صناديق الضمان الاجتماعي، كما أن 70% من المشتغلين بنشاط مهني بشكل غير دائم لم يصرح بهم لدى صناديق الضمان الاجتماعي، في حين أن 80% من المشتغلين بشكل مستقل وحر لم يصرح بهم لدى صناديق الضمان الاجتماعي.

ب. حجم الكتلة النقدية المتداولة في إطار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: وفق بيانات بنك الجزائر المركزي يتبين أن حجم الكتلة النقدية المتداولة في إطار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر بلغ حوالي ثلاثة آلاف مليار دينار جزائري عام 2017، وهو ما يوضح ضخامة حجم تلك الكتلة، وتجدر الإشارة هنا للايجابيات التي قد تعود بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري في حال ضم تلك الكتلة النقدية التي في إطار الاقتصاد غير الرسمي لمنظومة الحسابات القومية للدولة، حيث يمكن اعتبار تلك الخطوة حال نجاحها حلاً جذرياً لمشكلة التمويل من أجل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

شكل (1_7): الكتلة النقدية المتداولة في إطار الاقتصاد الرسمي في الجزائر بالمليار دينار

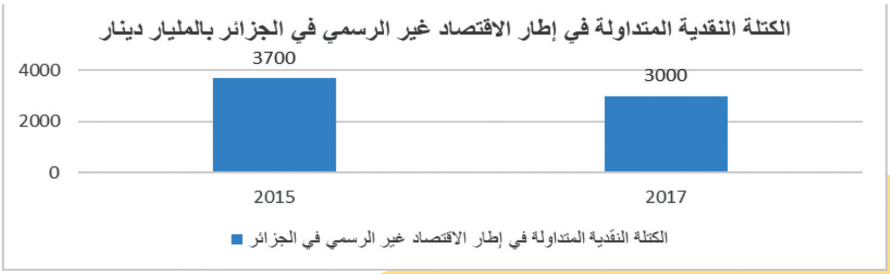

المصدر: البنك المركزي الجزائري:ttps://www.bank-of-algeria.dz/html استناداً للموقع http:// assafirarabi.com .

ج. توزيع العمالة غير الرسمية على أهم الأنشطة الإنتاجية في الجزائر: من خلال بيانات الشكل رقم(8) يتبين أن العمالة غير الرسمية في الجزائر تتركز في قطاعات البناء (بنسبة 30%)، وقطاع التجارة والفنادق بنسبة (24%)، وقطاع الفلاحة بنسبة (19.6%)، وقطاع الصناعات التحويلية (بنسبة 12.3%). ومثلت تلك القطاعات مجتمعة حوالي 86% من حجم العمالة غير الرسمية في الجزائر، بينما مثلت باقي القطاعات الأخرى حوالي 14%.

شكل (1-8): توزيع العمالة غير الرسمية على أهم الأنشطة الانتاجية في الجزائر

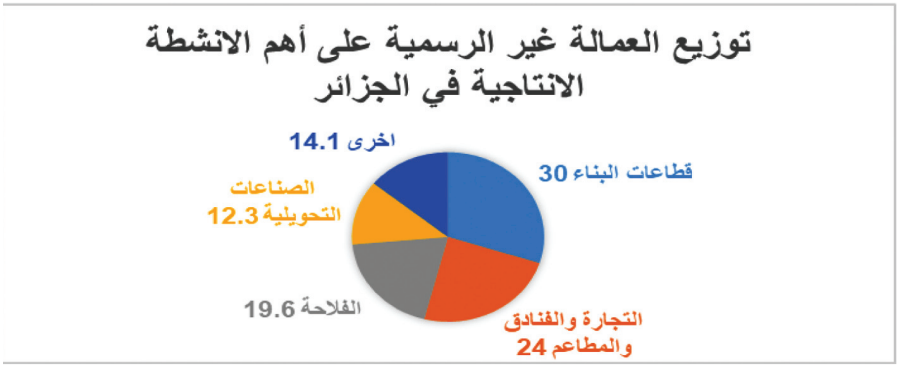

المصدر: على سواق، وآخرون : دراسة بعنوان New Estimates for the Shadow Economies all over the World على الموقع الإلكتروني:

https://hal-upec-upem.archives-ouvertes.fr/hal-01667432

ومن خلال البيانات السابقة وبالاستناد إلى تقارير صندوق النقد العربي، يمكن تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر بشكل تقريبي بحوالي 31% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وهو ما يوضحه الشكل (1-9).

شكل (1-9): مساهمة الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر

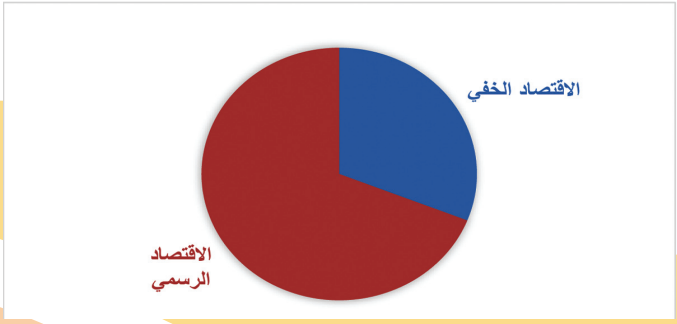

المصدر : تقرير صندوق النقد العربي : احصاءات إحصاءات القطاع غير الرسمي في بعض الدول العربية لعام 2016م

3. الجهود الجزائرية لمواجهة الاقتصاد الخفي :

اتخذت الجزائر العديد من الاجراءات التي تستهدف إخراج النشاطات الاقتصادية الخفية لنطاق الاقتصاد الرسمي. واستهدفت تلك الجهود بشكل مركز جذب الأموال المتداولة داخل الاقتصاد غير الرسمي نحو البنوك بهدف توفير سيولة لتمويل الإنفاق الحكومي خاصة مع انخفاض أسعار النفط وتأثر الجزائر بالأزمات الاقتصادية العالمية المتتالية.

إلا أنه من خلال الملامح العامة لتلك التجربة يمكن الخروج بمجموعة من الدروس المستفادة لمواجهة مشكلةالاقتصاد الخفي في السودان، ويمكن تلخيص أهم تلك الدروس المستفادة في الآتي:

- قيام الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر بإجراء استقصاءات ومسوحات إحصائية بشكل مستمر حول ظاهرة الاقتصاد الخفي.
- التنسيق بين الحكومة والجامعات والمؤسسات البحثية في الجزائر لإلقاء الضوء على الآثار السلبية للاقتصاد الخفي وإجراء مزيد من الدراسات حول هذه المشكلة وأثرها على الاقتصاد الجزائري.
- فرض الحكومة الجزائرية استخدام الصكوك في المعاملات التي تفوق مبلغاً معيّناً (المعاملات التي يعادل مبلغها 10 آلاف دولار تقريباً).
- إطلاق حملة في عام 2016 لإقناع أصحاب الأموال في مظلة الاقتصاد غير الرسمي بإيداعها في النظام البنكي مقابل تسهيلات ضريبية.
- طرح الحكومة سندات عمومية للبيع في عام 2016 بهدف تمويل الإنفاق والاستثمار الحكوميين مقابل فائدة (تختلف من 5 في المئة إلى 5.75 في المئة وفق مدّة الاكتتاب3 أو 5 سنوات).

4. الدروس المستفادة من التجربة الجزائرية في مواجهة أزمة الاقتصاد الخفي:

تعتبر التجربة الجزائرية من التجارب المهمة حيث أنها استهدفت بشكل أساسي من جهودها في حل مشكلة الاقتصاد الخفي تشجيع ضم الأموال في نطاق الاقتصاد الخفي إلى منظومة المؤسسات المالية الرسمية، وذلك بهدف استخدام تلك الأموال في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية والإنفاق الحكومي، كما تتميز التجربة الجزائرية في مواجهة الاقتصاد الخفي بتنوع الأدوات لتحقيق هذا الهدف. وعلى الرغم من عدم تحقيق الجزائر للنتائج المرجوة من تلك الجهود حتى الآن نظراً لحداثة تلك التجربة وحاجتها لمزيد من الجهود الأخرى إلا أنه من خلال الملامح العامة لتلك التجربة يمكن الخروج بمجموعة من الدروس المستفادة لمواجهة مشكلةالاقتصاد الخفي في السودان، ويمكن تلخيص أهم تلك الدروس المستفادة في الآتي:

التنسيق بين الجهات التنفيذية الحكومية والجهات البحثية لتوجيه البحوث والدراسات لتوصيف ظاهرة الاقتصاد الخفي ووضع سبل حل تلك المشكلة والاستفادة من إيجابياتها.

استخدام مجموعة من السياسات المالية والنقدية بهدف تشجيع العاملين في نطاق الاقتصاد الخفي على وضع أموالهم في البنوك الرسمية للاستفادة منها في الانفاق الحكومي والتنمية الاقتصادية. التنسيق بشكل مستمر مع الجهاز المركزي للإحصاء لإجراء استقصاءات ومسوحات إحصائية حول ظاهرة الاقتصاد الخفي، وهو ما يجعل صناع القرار على دراية مستمرة بتطور وضع ظاهرة الاقتصاد الخفي في الدولة، ومن ثم وضع السياسات والآليات المناسبة للتعامل مع تلك الظاهرة.

6-1 الاقتصاد الخفي في بعض دول العالم:

إن عملية تقدير الاقتصاد الخفي عملية في غاية الصعوبة لأننا نتعامل مع أنشطة غير مسجلة لدى الجهات الرسمية، لذلك من الطبيعي أن تتضارب الأرقام والإحصائيات المتعلقة بهذه الظاهرة كونها تعتمد على أدوات تقديرية تختلف حسب الجهة المستخدمة لها. لذلك سنستعرض الإحصائيات المتاحة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في مختلف دول العالم، وقد تم التقدير وفقاً لطريقة الطلب على العملة.

ويبين جدول (1-2) حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف مناطق العالم. ومنه يتضح جلياً أن الظاهرة عالمية لكن درجاتها تختلف من منطقة إلى أخرى ومن دولة لأخرى بحسب درجة التقدم أو النمو.

جدول (1-2): حجم الاقتصاد الخفي في مختلف دول العالم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

الدول	1990	2003
إفريقيا جنوب الصحراء	20	39
جنوب آسيا	22	28
شرق آسيا	18.5	20
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	21	31
أمريكا اللاتينية	29	38
أوروبا وآسيا الوسطى	33	37
البلدان النامية عدا الصين	28	36
البلدان المتقدمة	10	13

La Source: dhush Raju، informal Secoter enterprises and workers labor markets issues and options،labour markets group، hdnsp، world bank p19

حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول النامية:

شهد الاقتصاد الخفي خلال العشرينيات من القرن الماضي تنامياً كبيراً في العديد من دول العالم وخاصة النامية منها، وذلك بعد عولمة الاقتصاد وما حققته اقتصاديات هذه الدول من اعتماد على برامج الإصلاح الهيكلي والتي شملت معظم القطاعات المشغلة للأيدي العاملة والتي أفرزت بدورها أيدٍ عاملة ليس لها ملجأ سوى الاقتصاد الخفي.

الاقتصاد الخفي في بعض الدول الإفريقية:

يبين الجدول (1-3) حجم الاقتصاد الخفي في عدد من الدول الإفريقية وقد تم استخدام طريقة الطلب على النقود في التقدير. تتميز الدول الإفريقية بالارتفاع النسبي لحجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويختلف حجمه من دولة لأخرى. فقد سجلت تنزانيا أعلى نسبة للاقتصاد الخفي بنسبة 60% بينما سجلت جنوب إفريقيا أقل نسبة في الدول الإفريقية التي شملها التقرير بنحو29.5%.

جدول (1-3): حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول الإفريقية

م	الدولة	2000/1999	2002/2001	2003/2002
.1	الجزائر	34.1	35	35.6
.2	انغولا	43.2	44.1	45
.3	بنين	37.3	48.2	49.1
.4	بورندي	36.9	37.6	38.7
.5	الكاميرون	32.8	33.7	34.9
.6	تشاد	46.2	47.1	48
.7	ساحل العاج	43.2	44.3	45.2
.8	مصر	35.1	36	36.9
.9	أثيوبيا	40.3	41.4	42.1
10	كينيا	34.3	35.1	36
11	المغرب	36.4	37.1	37.9
12	موريتانيا	36.1	37.2	38
13	نيجيريا	57.9	58.6	59.4
14	تنزانيا	58.3	59.4	60.2

15	تونس	38.4	39.1	39.9
16	أوغندا	43.1	44.6	45.4
17	زمبابوي	59.4	61	63.2
18	جنوب أفريقيا	28.4	29.1	29.5

La source : fridrich Schneider shadow economies of 145 countries all over the world estimation results over the period 1999 to 2003 department of economies Johannes keeper university linz Austria. march 2005.p15. p16

وأما دول أمريكا اللاتينية، فتعتبر كمثيلاتها من الدول الإفريقية حيث بلغ فيها حجم الاقتصاد الخفي مستويات قياسية، وقدر في دولة بوليفيا بنسبة 68.3%، و65.3% في دولة بنما كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا مايؤكد الارتباط الوثيق بين سهولة الإجراءات الإدارية وحجم الاقتصاد الخفي بالإضافة للمساهمة الكبيرة للبطالة في نمو وازدهار الاقتصاد الخفي، جدول (1-4).

جدول (1-4): حجم الاقتصاد الخفي في بعض دول أمريكا اللاتينية:

م	الدولة	2000/1999	2002/2001	2003/2002
.1	الأرجنتين	25.4	27.1	28.9
.2	بوليفيا	67.1	68.1	68.3
.3	بنما	64.1	65.1	65.3
.4	تشيلي	19.8	20.3	20.9
.5	البرازيل	39.8	40.9	42.3
.6	الإكوادور	34.4	35.1	36.7
.7	المكسيك	30.1	31.8	33.2
.8	أورغواي	51.1	51.4	51.9
.9	فنزويلا	33.6	3.1	36.7
10.	السلفادور	46.3	47.1	48.3
11.	البيرو	59.9	60.3	60.9
12.	جامايكا	36.4	37.8	38.9

La source : fridrich Schneider shadow economies of 145 countries all over the world estimation results over the period 1999 to 2003 department of economies Johannes keeper university Linz Austria. march 2005.p18

وبالنسبة للدول الآسوية فقد سجلت تايلاند أعلى نسبة للاقتصاد الخفي مقارنة بالدول المضحة بالجدول، إذ بلغت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي 54.1%، بينما سجلت سنغافورة أقل نسبة بلغت 13.7%، وذلك لقيامها بالعديد من الإصلاحات من أجل تسهيل ممارسة الأنشطة، حيث يستغرق إنشاء شركة في سنغافورة يوماً واحداً لأن جميع الهيئات مرتبطة إلكترونياً، فسهولة ممارسة الأنشطة فيها ساهمت في جذب الاستثمارات إليها مما ساهم في توفير فرص العمل وبالتالي قلص من البطالة وحفز المؤسسات للعمل ضمن الاقتصاد الرسمي، جدول (1-5).

جدول (1-5): حجم الاقتصاد الخفي في الدول الآسيوية:

الدولة	2000/1999	2002/2001	2003/2002
الهند	23.1	24.2	25.6
إيران	18.9	19.4	19.9
اسرائيل	21.9	22.8	23.9
ماليزيا	31.1	31.6	32.2
لبنان	34.1	35.6	36.2
عمان	18.9	19.4	19.8
باكستان	36.8	37.9	38.7
السعودية	18.4	19.1	19.7
سنغافورة	13.1	13.2	13.7
تايلاند	52.6	53.4	54.1
تركيا	32.1	33.2	34.3
الإمارات العربية	26.4	27.1	27.8
سيرلانكا	44.6	45.9	47.2

La source : fridrich Schneider shadow economies of 145 countries all over the world estimation results over the period 1999 to 2003 department of economies Johannes keeper university Linz Austria. march 2005.p17

أما الدول المتقدمة فقد سجلت أدنى مستويات للاقتصاد الخفي في العالم، وينخفض فيها لأبعد الحدود إذ بلغ في الولايات المتحدة الأمريكية 8.4%، وسجلت اليونان وإيطاليا أعلى معدلات للاقتصاد الخفي في الدول المتقدمة موضوع الدراسة. ويرجع هذا الارتفاع إلى مناخ ممارسة الأعمال

في هذه الدول حيث بلغ في ايطاليا 70، وفي اليونان 80 بالإضافة لانتشار الجريمة في إيطاليا.

يتضح مما سبق أن هنالك ارتباط بين درجة التقدم الاقتصادي للدولة وحجم الاقتصاد الخفي من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تنخفض نسبة الاقتصاد الخفي مع ارتفاع درجة التقدم الاقتصادي وترتفع في الدول النامية والفقيرة، غير أن هذا الارتباط بالتأكيد غير مطلق.

جدول(1-6 حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول المتقدمة:

م	الدولة	2000/1999	2002/2001	2003/2002
.1	أستراليا	14.3	14.1	13.5
.2	النمسا	9.8	10.6	10.9
.3	بلجيكا	22.2	22.0	21.0
.4	كندا	16	15.8	15.2
.5	الدنمارك	18	17.9	17.3
.6	ألمانيا	15.2	15.0	14.5
.7	اليونان	25.7	28.5	28.2
.8	إيطاليا	27.1	27	25.7
.9	اليابان	11.2	11.1	10.8
.10	هولندا	13.1	13.0	12.6
.11	سويسرا	8.6	9.4	9.4
.12	المملكة المتحدة	12.7	12.5	12.2
.13	الولايات المتحدة الامريكية	8.7	8.7	8.4

La source : fridrich Schneider shadow economies of 145 countries all over the world estimation results over the period 1999 to 2003 department of economies Johannes keeper university Linz Austria. march 2005.p20

الفصل الثاني: الاقتصاد الخفي في السودان

2-1 مكونات الاقتصاد الخفي

2-2 أسباب الاقتصاد الخفي

2-3 قياس حجم الاقتصاد الخفي

مقدمة:

أدت السياسات الاقتصادية المتعاقبة التي مر بها الاقتصاد السوداني لإحداث اختلالات هيكلية وتدهور في أداء المؤسسات العامة كنتاج طبيعي، مما أثرت سلباً وبصورة مباشرة على أداء معدلات النمو وعدم استقرار السياسات التمويلية والاختناقات التسويقية وارتفاع تكلفة الإنتاج. وفي ظل هذا التدهور ظهر الاقتصاد الخفي وحظي باهتمام كبير في أدبيات التنمية باعتباره قطاعاً سريع الانتشار والحركة وتلقائي في تأسيسه ونشاطه وليس هنالك قواعد رسمية تحكم عمله من ناحية المكان والزمان والاستمرار، فضلاً عن قدرته على إيجاد فرص عمل لشرائح سكانية مختلفة وتقديمه لخدمات ضرورية في شتى المجالات. وتعزى أسباب نموه السريع لعدة عوامل منها قلة رأس المال المطلوب وتوفر العمالة الرخيصة وارتفاع معدل العائد إضافة لسهولة الدخول والخروج من النشاط. البحث في الاقتصاد الخفي تواجهه صعوبات شتى، إلا أن الموقع المهم الذي يمثله في اقتصاديات البلدان النامية وضرورة معالجة السلبيات التي ينطوي عليها يجعل من دراسة هذا القطاع مسألة مهمة، كما أن عجز الاقتصاد الرسمي وتحديداً (القطاع المنظم) في البلدان النامية عن خلق فرص العمل الضرورية لاستيعاب الأعداد المتزايدة للداخلين الجدد إلى سوق العمل جراء النمو السكاني المرتفع قد أدى إلى توسع الاقتصاد الخفي على نحو متسارع، مما نجم عن هذا التوسع وجود قطاع مهم من المجتمع خارج التنظيم والحماية، ومنطقة واسعة من التخلف والفقر تنتشر فيها ظروف غير صحية وتعتمد في معيشتها على أعمال تحكمها الصدفة والموسمية وتنطوي على مخاطر عديدة[1].

ووفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، فإن مساهمة القطاع غير المنظم في الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين 5% –35% للعديد من البلدان النامية، بينما تصل النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 27% من إجمالي الناتج المحلي، و20% في إيطاليا، و10% في السويد، و8% في بريطانيا. ويشمل عدة مسميات مختلفة وهي الصناعات الصغيرة ، قطاع الحرفيين، القطاع الهامشي، والأسر المنتجة.

تمثل العمالة غير الزراعية في الاقتصاد غير المنظم 82% من إجمالي العمالة في جنوب آسيا، و66% في إفريقيا جنوب الصحراء، و65% في شرق وجنوب شرق آسيا (باستثناء الصين)، و51% في أمريكا اللاتينية، و10% في أوروبا الشرقية وآسياالوسطى.

لم يجد الاقتصاد الخفي في السودان حظه الكافي من الدراسات وذلك بسبب غياب المعلومة وعدم توفرها وعدم تدارك أهميته وخطورته على الاقتصاد، ومع ذلك يشكل عنصراً مهماً من عناصر الاقتصاد في الفترة الأخيرة نتيجة لعوامل النزوح واللجوء في ولايات دارفوروجنوب كردفان والنيل الأزرق، بالإضافة إلى انحسار الاهتمام بمهنة الزراعة من قبل الأفراد وارتفاع تكاليف المعيشة، لذلك أصبح مصدراً مهماً لتحقيق دخول إضافية للفئات الضعيفة والعاطلين عن العمل وربات البيوت.

[1].عثمان محمد (2012م) تشريع القوانين لتنظيم القطاع المنظم تقرير منشور بموقع سودان تداول ، مارس 2011م
http://sudantedwal.blogspot.com/2011/03/blog-post 30.html

1-2 مكونات الاقتصاد الخفي في السودان:

بدأ الاهتمام بالاقتصاد الخفي في السودان في الفترة الأخيرة حيث قدمت بعض الدراسات التي تناولت بعض مظاهره كدراسة عمالة المرأة الهامشية التي أعدتها ولاية الخرطوم وغيرها، فهو يشغل نسبة ليست بالقليلة من الناتج المحلي الإجمالي كما يعمل به عدد كبير من نسبة المواطنين يمكن تقسيمهم إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولي: هي الأنشطة الهامشية في قطاع الخدمات الإنتاجية مثل الباعة المتجولين، وستات الشاي، وسائقي السيارات، وماسحي الأحذية، وبائعي الصحف اليومية والمجلات... إلخ. وتتم هذه الأنشطة بصفة مؤقتة أو دائمة بما يكفل الحد الأدنى للمعيشة.

الفئة الثانية : وهي الأنشطة الإنتاجية الصغيرة التي يمكن بتأهيلها ودعمها أن تصبح نقطة الانطلاق لأعمال أكثر إنتاجية وهي المهن الحرفية (ميكانيكا، كهرباء، ورش حدادة ونجارة) وغيرها [1] .

وتمثل هاتين الفئتين الاقتصاد غير المنظم –الاقتصاد غير الرسمي.

الفئة الثالثة: وهي الفئة التي تدخل فيها الأنشطة غير المشروعة من الاقتصاد الخفي مثل: خيانة الأمانة، والرشوة، وغسيل الأموال، والتجارة غير المشروعة، وعمليات النصب والاحتيال والإرهاب، وأنشطة السرقات والتهريب وغيرها.

وفيما يلي عرض لأبرز هذه المظاهر:

1. عمالة المرأة الهامشية(بائعات الشاي): أظهرت دراسة أعدتها وزارة الضمان الاجتماعي أن النزوح والهجرة الجماعية من الأرياف للمدن والحروب والصراعات والجفاف الذي ضرب دارفور في الثمانينيات، كل هذه الظواهر كانت السبب الرئيسي لانتشار ظاهرة بائعات الشاي في السودان بصفة عامة وولاية الخرطوم بصفة خاصة. وتفاقمت مع النزاع المسلح في دارفور، بالإضافة إلى التحولات الاقتصادية مثل خصخصة الشركات الحكومية والتي بدورها أدت إلى خروج عدد من العاملين من الوظائف، كما أن فقدان الترابط الأسري نتيجة الحروب والنزوح ساهم أيضاً في انتشار هذه الظاهرة. ولم تقتصر المهنة علي حملة الثانوية وغير المتعلمات حيث أن 4.7% من عينة الدراسة ممن يحملن شهادات جامعية وتتراوح أعمارهن بين(20–40) حسب الدراسة، وهي سن الإنتاج. كما أن هذه المهنة طوق أمان لعدد مقدر من الأسر وتساعدها في تخفيف حدة الفقر والآثار الناجمة عنه[2].

2. المشروعات الصغيرة: لاشك في انتشار البطالة بين مختلف القطاعات وخاصة الشباب، لذلك اتجهت الجهات المعنية لتشجيع المشروعات الصغيرة من خلال التمويل عبر البنوك أو مؤسسات التشغيل البالغ عددها (24) مؤسسة تمويل أبرزها (بنك الأسرة، مؤسسة الجزيرة

[1] .ايهاب الموسوي واخرون (2016م) مصدر سابق ،165.

[2] .ايمان احمد والامين العوض(2010) التأثيرات الاقتصادية الاجتماعيه لبائعات الشاي ،دراسه حالة ولاية الخرطوم ،وزارة الضمان الاجتماعي وكلية العلوم التحضيريه بجامعة الزعيم الآزهري ،ص40،41.

للتمويل، مؤسسة الشباب للتمويل الأصغر، شمال دارفور للتمويل الأصغر، براعة للتمويل بولاية جنوب كردفان، المثال للتمويل الأصغر، مؤسسة التنمية الاجتماعية ولاية كسلا وغيرها من مؤسسات التمويل الأصغر)[1]، وبلغت المشروعات الممولة عبر محفظة تمويل الخريجين في الفترة (2005-2013) م عدد (2468) مشروع، والممولة عبر الشراكات والتمويل الأصغر(47) مشروعاً[2].

3. **أعمال السمسرة المختلفة:** وخاصة في العقارات والأراضي: انتشرت بكثرة نتيجة انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والتي تتم من خلالها عمليات البيع والشراء دون الحاجة إلى مقر، ولاشك أنها تدر دخلاً على أصحابها لكن يصعب على السلطات المحلية والضريبية السيطرة عليها أو التوصل إليها أصلاً، وكذلك بيع الأثاثات المنزلية، والملابس، والعربات وغيرها من المنتجات.

4. **الباعة الجائلون:** هذه الظاهرة أصبحت منتشرة في أماكن التجمعات كمواقف المواصلات العامة والأسواق،وتتسم برأس المال المحدود جداً ويغلب عليها بيع الحلويات، والرصيد، والصحف اليومية، والفواكه وغيرها. وهذه الفئة عادة ماتعمل دون الحصول على تراخيص وتعاني من ملاحقة السلطات المحلية بين الحين والآخر، ويغلب عليهم فئة الشباب التي تعاني من البطالة وانتشار معدلات الفقر وتدني المستوى التعليمي.

5. **التعدين التقليدي:** تشير الأرقام الحالية إلى أن التعدين التقليدي في السودان ينتشر في (14) ولاية في السودان وفي 244 موقعاً، ويمتهنه عدد كبير من المواطنين تعدى عددهم المليون معدن بالإضافة إلى 27 مهنة مصاحبة.وبلغ إنتاج التعدين التقليدي في العام2018م حوالي (77.6) طناً. وكل التعدين التقليدي يعتبر اقتصاداً خفياً ولا يتم تسجيله، ويهرب أكثر من 90% منه بطرق غير شرعية ولا يعود للبنك المركزي إلا النزر اليسير. فمن عائد مقداره أربعة مليارات دولار يعود لبنك السودان فقط ثلاثمائة مليون دولار لا غير. ويمارس هذا التهريب والإخفاء الأشخاص والشركات الكبرى الخاصة والعامة، وتسود سياسة التعتيم حتي من قبل الدولة نفسها، وينطبق ذلك علي بقية المعادن والبترول.

- ساهم التعدين التقليدي بشكل كبير في إحداث حراك اجتماعي واقتصادي بمناطق التعدين وعمل على زيادة مستوى دخل الأفراد كما ساهم في التقليل من نسب البطالة، ولكن تصاحبه بعض المخاطر حيث وجود العاملين في التنقيب في مناطق مكشوفة والتعرض لدرجات حرارة عالية في الصيف بالإضافة إلى تلوث البيئة وانتشار الأمراض والاستخدام العشوائي للمواد الكيمائية (الزئبق والسيانيد) في عمليات الاستخلاص والتي تتسرب عبر الأودية والخيران والمجاري والأنهار والمياة الجوفية مما يؤثر مباشرة على الإنسان والحيوان.
- الاتجاه لمهنة التعدين أدى إلى هجر العمل في القطاع الزراعي بذهاب الأيدي العاملة من القرى والبوادي إلى مناطق التعدين التقليدي النائية بغرض الثراء السريع.

[1] محمد علي الحسين (2011م) دور التمويل الاصغر في تطوير وإستدامة تمويل الشرائح الضعيفة وتخفيف حدة الفقر ،ورقة مقدمة لندوة التمويل الاصغر بنك السودان المركزي ، ص 15

[2] تقرير حول معالجة البطالة في السودان (2014)، وزارة الموارد البشرية ،ص7.

- ازدياد عمليات تهريب الذهب بسبب ارتفاع أسعاره عالمياً مما أدى إلى عدم ظهور إنتاج التعدين التقليدي ضمن الموازنة القومية كعائدات الدولة وعدم دخوله في القنوات الرسمية بسبب التخزين والتهريب.
- توقف شركات الإمتياز الكبيرة عن الإنتاج نتيجة لتغول المعدنين التقليدين على مناجم تلك الشركات وزيادة الاحتكاكات بين الشركات والمعدنين.
- عدم الاستغلال الجيد للموارد المعدنية بصورة علمية مدروسة يؤدي لفقدان البلاد لمواردها المعدنية،فاستخدام الزئبق لاستخلاص الذهب يخلف حوالي 75% من الذهب في المخلفات.
- الاشتباكات بين العمال بسبب مناطق العمل وناتج الذهب بالإضافة إلى وجود الأجانب بمناطق التعدين ومايشكله من مهدد أمني واجتماعي.
- النزاع بين القبائل حول تبعية المناطق الغنية بالثروات المعدنية (جبل عامر نموذجاً) والنزاع بين الولايات حول الحدود (منطقة وادي العشار بين ولايتي البحر الأحمر ونهر النيل)[1].

6. سوق الصرف الموازي: لعل أبرز أنماط الاقتصاد الخفي في السودان خلال الفترة الأخيرة هي تبادل العملات الأجنبية خارج النظام المصرفي والتي ازدهرت بوتيرة قد تفوق الأنماط الأخرى، ويرجع ذلك لعدة عوامل داخلية وخارجية على رأسها الحصار الاقتصادي. ففي الفترة (1996-2015)م التي تسببت في جعل كل الأنشطة التي يؤديها النظام المصرفي خارج السودان أنشطة اقتصاد ظل غير مشروعة، من أسبابها انفصال النظام المصرفي السوداني عن العالمي بسبب الحصار والذي تسبب أيضاً في تدهور عوائد الدولة من العملات الأجنبية. أما العوامل الداخلية فتمثلت في تراجع المشروعات الإنتاجية، والتوسع في الإنفاق العام وغيرها. بالإضافة إلى إبقاء السلطات النقدية لنظام سعر الصرف الثابت للعملة المحلية في ظل عدم إمكانية الحصول عليها من البنوك إلا وفق شروط معقدة مما أدي إلى تنامي السوق الموازية ولم تفلح إجراءات السلطات النقدية في القضاء على هذه الظاهرة.

فرض البنك المركزي سلسلة من القيود الإجرائية الرقابية على سوق النقد الأجنبي خلال الفترة (2009-2012م) وذلك نتيجة الهبوط الحاد في تدفقات النقد الأجنبي بسبب الآثار المترتبة عن الأزمة العالمية وانفصال الجنوب وأحداث الصراع العسكري في منطقة هجليج وزيادة الضبابية بشأن التوقعات الاقتصادية، حيث تزايدت التوقعات بشأن النقد الأجنبي عقب وقف إنتاج النفط في جنوب السودان وإطالة أمد المفاوضات حول ترتيبات ما بعد إتفاقية السلام، وتضمنت هذه القيود حظر استيراد بعض السلع وخفض المبالغ المسموح بها من العملة الصعبة للمسافر إلى الخارج، وضوابط فتح الحسابات الحرة الخاصة بالنقد الأجنبي، وتشديد الرقابة على شركات التصدير ووضع ضوابط للاستيراد.

[1] تقرير نتيجة مراجعة اداء التعدين التقليدي للعام (2014)، وزارة المعادن ، السودان .

لم تحقق القيود والإجراءات واللوائح المقيدة التي وضعها بنك السودان المركزي على التعامل بالنقد الأجنبي سوى أثراً محدوداً في التصدي للأوضاع الاقتصادية المتدهورة والحفاظ على سعر الصرف الرسمي وحماية احتياطي النقد الأجنبي من التراجع، مما أدى إلى مزيد من الاتساع في الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازي وخلق تشوهات اقتصادية كبيرة وزاد من النقل المستمر لحصيلة الصادرات من السوق الرسمي إلى السوق الحر وازدهار السوق السوداء للعملة (تجارة العملة خارج القنوات الرسمية)[1].

7. التهرب الجمركي: لم يكن للتهريب في السودان وجود مؤثر حتى أوخر الخمسينيات، ولم تشهد تلك الفترة سوى حالات محدودة شملت تهريب الذهب، والخمور، والسجائر، وفي المنطقة الشرقية حيث كان يهرب السمسم والذرة إلى دولة أثيوبيا والصمغ العربي حيث يعاد تصديره إلى الدول الأوربية عبر ميناء مصوع، باعتبار أنه منتج أثيوبي. وكان هنالك نشاط محدود لتهريب مكعبات السكر والشاي إلى (تسني) بأرتريا عبر القطارات، لكن مع التحول الكبير في النشاط التجاري وتطبيق سياسات جديدة في عهد مايو بدءاً بتغيير العملة في السبعينيات وما صاحبها من محاولات للأجانب العاملين بالسودان في تهريب كل ممتلكاتهم وأموالهم إلى خارج البلاد، وتلى تغيير العملة إحداث نقلة نوعية في نظام التعامل بالنقد الأجنبي وفي تلك الفترة أصبح التهريب ظاهرة تهدد الاقتصاد القومي، ونشط خلال العقدين الأخيرين بصورة كبيرة وأصبح يمارس في شكل مجموعات وعصابات متخصصة وأصبح يشكل تهديداً مباشراً على اقتصاد وأمن البلاد، لذلك انعقد مؤتمر قيادات الجمارك في العام 1991م، ومن خلال توصياته تم تحويل الجمارك إلى قوة نظامية شرطية تتبع فنياً إلى وزارة المالية وإدارياً إلى وزارة الداخلية، وتم إنشاء إدارة خاصة لمكافحة التهريب بالجمارك[2].

طرق التهرب الجمركي في السودان:

التهريب عبر الحدود: هو من أكثر أنواع التهريب شيوعاً، حيث أن السودان مساحته شاسعة وتحده عدة دول ذات قبائل حدودية مشتركة ولا توجد أي فواصل حدودية بينها سواء كانت طبيعية أو صناعية، هذا فضلاً عن بوابة البحر الاحمر والتي يقدر طولها حوالي (700) كيلو متر. وهذا النوع يعتبر من أشد الأنواع إضراراً بأمن البلاد والمواطن، إذ أن قلة الرقابة الحدودية الكاملة وقرب القرى الحدودية ذات القبائل المشتركة ووعورة الأماكن الحدودية وموروثات التهريب بين بعض القبائل الحدودية، كلها اعتبرت من محفزات الإرهاب والأعمال الإرهابية بين الدول ودخول الأشخاص والجماعات غير المرغوب في دخولهم أو خروج أشخاص خطرين[3].

[1].مسلم احمد وامانى حسين (2013م) تحديات ادارة السياسه النقدية في السودان في ظل تطبيق مبادئ النظام الاسلامي في القطاع المصرفي في الخرطوم مطابع السودان للعملة ،ط1،ص48،49.

[2].جمال ادم عيسي (2007م) السياسات الجمركية واثرها علي التهريب الجمركي في السودان (1990-2007م)رسالة ماجستير غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان ،ص57ص58ص59.

[3]. موقع هيئة الجمارك السودانية علي الانترنت .http:// costoms.gov.sd

التهريب عبر الموانى والمطارات والمحطات الجمركية: وهذا النوع أقل درجة من التهريب عبر الحدود إذ أن المهرب يعتمد أسلوب الإخفاء داخل الأشياء المصرح بها وذات الإجراءات السليمة، وفي غالب الأحوال يتم اكتشافها بواسطة ضباط وأفراد الجمارك وخبرتهم الطويلة، وبدخول أجهزة الكشف السينية انحسرت هذه الظاهرة.

التهريب عبر المستندات: وينحصرهذا النوع في تقديم بيانات كاذبة في بوليصة الشحن والفواتير والمنفستات أو وسائل النقل. وأخيراً اتسعت هذه الظاهرة لتشمل الامتيازات الممنوحة للقطاعات الصناعية والدبلوماسية والهيئات الخيرية والبروتوكولات التجارية وذلك للاستفادة من الإعفاءات الجمركية أو أي من أنواع القيود التي يراها المهربون حاجزاً أمامهم.

أسباب ودوافع التهريب: للتهريب أسباب ودوافع كثيرة ومتعددة وذات أنواع مختلفة. كل دولة حسب ظروفها وطبيعتها القانونية والاقتصادية. فبالاضافة للنقاط الواردة في القانون من تفادي للرسوم الجمركية وتفادي المنع والحظر، هنالك دواعي أخري للتهريب أهمها:

- طبيعة السودان الجغرافية وكثرة دول الجوار وصعوبة مراقبتها، فالطبيعة تختلف من إقليم لآخر، فمثلاً الصحراء في الشمال أهم عوائق مكافحة التهريب، وكذلك وعورة الطرق في شرق السودان، والغابات الكثيفة في النيل الأزرق.
- عدم وجود الاستقرار الأمني في بعض المناطق الحدودية للدول المجاورة، مما أدى إلى نشاط تهريب الأسلحة والذخيرة والبشر.
- تطور وتغير وعدم استقرار أساليب التهريب.
- العقوبات والقوانين غير رادعة للمهربين.
- ضعف وعي المجتمع بسياسة الانحراف والتهريب ومضاره وآثاره[1].
- ممارسة التهريب بالوراثة والتفاخر بين أبناء القبيلة.
- قرب مواقع الإنتاج من حدود الدول المجاورة.
- عدم الاقتناع بانظمة الاستيراد والخضوع لأنظمة الضرائب.
- سرعة تنامي رأس المال ودورته التصاعدية.
- خروج معتادي التهريب بأموالهم من السلطة والنظام المصرفى المعمول به فى الدولة.
- دوافع سياسية لدولة معادية مثلاً للإضرار بالدولة وتدمير اقتصادها[2].

إن دعم الدولة هوأحد أسباب تهريب السلع الاستهلاكية كالدقيق والوقود والسكر، بالإضافة لانخفاض قيمة الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية مما يعد حافزاً لتهريبها لدول الجوار كإثيوبيا وإرتيريا وجنوب السودان.كما أن تهريب السلع الأخرى كالصمغ والسمسم والذهب قد يكون بدافع التهرب من الإجراءات الإدارية اللازمة لتصديرها والاستفادة من حصيلة الصادر بالعملة الأجنبية وبيعها في السوق الموازي أو تهريب الأموال لخارج السودان.

[1] .عائشة العطا (2008م)،جريمة التهريب الجمركي واثارها السالبة علي التنمية الاقتصادية ،رسالة ماجستير غير منشور جامعة الرباط الوطني السودان ص77.

[2] . موقع هيئة الجمارك السودانية علي الانترنت .http:// costoms.gov.sd

8.تقليد العلامات التجارية: عرفها قانون العلامات التجارية السوداني النافذ بالآتي: يقصد بها أي علامة ظاهرة متصلة أو متعلقة بأية بضائع مستعملة، أو مقترح استعمالها بغرض تمييز بضائع شخص عن بضائع الأشخاص الآخرين.ومالم يكن استعمالها غير مسموح به، يجوز أن تتكون العلامة التجارية من أي علامة مميزة، يشمل ذلك أية كلمة أو اسم مستعار أو رمز أو توقيع أو حرف أو عدد أو شعار أو طرد أو إشارة أو وعاء أو أي مجموعة من الأشياء المذكورة أعلاه.

من أخطر الظواهر السالبة تأثيراً على صحة حياة الناس مباشرة –الغش والتقليد في الدواء والغذاء. وفي الآونة الأخيرة انتشرت هذه الظاهرة وأصبحت تشكل خطراً وهاجساً على مستوى الفرد والمجتمع الدولي بأسره، فقد أصبحت هذه الظاهرة مجالاً خصباً لأصحاب النفوس الضعيفة للتجارة بأرواح الناس في شكل تداول الأدوية المغشوشة والمقلدة. ويستشعر كل منا ضرورة أن يدرك أن هذه الظاهرة تهدد كل أفراد المجتمع والتي قد تتسبب في الموت المباشر إذا كان استخدام هذه الأدوية لشخص مريض. فإذا كان الدواء مقلد من سماته إما أنه لا يحتوي في مركباته علي العقار المطلوب للعلاج أو ناقص في تركيبه أو لايحتوي أساساً على أي مواد معالجة أو يحتوي على مواد ضارة،ففي كل الأحوال سوف تزيد المريض ضرراً باكتسابه أمراضاً أخرى زيادة على مرضه. وقد تكون هذه المنتجات المقلدة مستحضرات تجميل وهذه أكثر ضرراً على المستهلك والأكثر انتشاراً في الاستخدام والرواج لما تدره من عائد مادي على معتادي التداول فيها للحصول على أكبر عائد بأقل جهد وهو نفس الهدف الذي يصبو إليه ممارسو التهريب في مختلف المنتجات الواردة بما فيها الأدوية.إذا اعتبرنا أن انتهاك حق العلامة التجارية أو براءة الاختراع التي يحملها الدواء تدخل في مفهوم التهريب الجمركي [1].

أسباب نمو ظاهرة التقليد والغش الدوائي:

- الأرباح المالية الطائلة التي تعود من الأدوية المقلدة.
- الطلب المتزايد للحصول على أدوية تقليدية لاستعمالات غير خطيرة.
- توافر أجهزة التصنيع البسيطة.
- سهولة توزيع الدواء المزور من خلال التسويق عبر الإنترنت والتوزيع البريدى.
- حرية المريض في وصف الدواء لنفسه.
- ضعف التشريعات ذات الصلة بوضع العقوبات المناسبة لمروجي الأدوية المُقَلّدَة.
- عملياً قامت الجمارك السودانية بضبط العديد من البضائع المُقَلّدَةوالمغشوشة بالمحطات المختلفة: (بورتسودان، الحاويات سوبا، مطار الخرطوم، حلفا، الميناء الجاف كوستى، عطبرة، مدني، القضارف) وتم فتح العديد من البلاغات وتم الفصل فيها إما بالإبادة أو

[1].تقارير الملكية الفكرية للاعوام (2012،2013،2014)م، الادارة العامة للجمارك السودانية

إعادة التصدير لدى محكمة الملكية الفكرية. ومن أمثلة المضبوطات للبضائع الواردة المُقَلَّدَة 2.900.000 قطعة مقلدة معظمها من الأدوات الكهربائية ومستحضرات التجميل ومواد غذائية. وفي عام 2012م بلغت 3.790.701 قطعة مقلدة، ومازالت الضبطيات مستمرة. هنالك بلاغات بالنيابة التجارية ومحكمة الملكية الفكرية لبضائع مختلفة من هذه الحالات بجمارك الحاويات سوبا لعدد (1818) مروحة سقف للعلامة التجارية (ORIENT) والمُقَلَّدَة مكتوب عليها (OIENT) بقصد خداع المستهلك وصاحب العلامة التجارية الأصلية. علماً بأن منشأ المنتج الأصل الهند ومنشأ المقلد الصين. وعند فحصها بواسطة الفنيين التابعين للشركة المنتجة للسلعة الأصلية اتضحت العديد من العيوب التي تفقد السلعة جودتها.

ونفس الحالة تم ضبطها بالميناء الجاف كوستى لعدد (1007) مروحة سقف لذات العلامة التجارية. مثال آخر أيضاً أدوات كهربائية لعدد (3750) لمبة نيون 2 قدم و4 قدم للعلامة التجارية (PHILIPS) والمقلدة مكتوب عليها (PHILPC)، أيضاً كان المنتج المقلد يقصد الغش والخداع بالتضليل للمستهلك ومالك العلامة. السلعة الأصل منشأها هولندا والمقلدة منشأها الصين[1].

9. التهرب الضريبي: يعتبر التهرب الضريبي شكلاً من أشكال الفساد الاقتصادي ويقصد به عدم قيام الممول الذي توافرت فيه شروط الخضوع للضريبة بالوفاء بها بالمخالفة لنصوص قوانين الضرائب دون أن ينقل عبئها لغيره مستعيناً في ذلك بوسائل وطرق احتيالية، لذلك يطلق عليه (الغش الضريبي). وينقسم التهرب إلى تهرب مشروع يقصد به تخلص المكلف من أداء الضريبة نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الجبائي التي ينتج منها التخلص من دفع الضريبة من دون أن تكون هناك مخالفة للنصوص القانونية، وتهرب غير مشروع هو تهرب مقصود من طرف المكلف نتيجة مخالفته الصريحة عمداً لأحكام القانون الضريبي عند دفع الضرائب المستحقة عليه، وذلك من خلال الامتناع عن تقديم التصريح بداخله، أوتقديم تصريح غير صحيح . وفي السودان بلغت عمليات التهرب الضريبي من ضريبة القيمة المضافة في الفترة (2005-2015) في منطقة الخرطوم (623.460.322.11) جنيه سوداني، ومنطقة أمدرمان (130.543.916.23) جنيه سوداني، ومنطقة بحري (57.514.005.25) جنيه سوداني. أي بمبلغ إجمالي للمناطق الثلاث (820.518.243.59) جنيه سوداني[2].

10. اختلاس المال العام: يعتبر اختلاس المال العام أهم الجرائم المرتبطة بالفساد الاقتصادي، فضلاً عن ارتباطها بعملية غسيل الأموال. حيث يتجه الحاصلون على الأموال المختلسة لإيداعها في المصارف خارج البلاد توطئة لعودتها في المستقبل إلى البلاد بصورة شرعية.ويتضح حجم الاعتداء على المال العام في السودان في ما يورده تقرير المراجع العام

[1].تقارير الملكية الفكرية للاعوام (2014،2013،2012)م، الادارة العامة للجمارك السودانية

[2].نزيه عبد المقصود (2013) – مصدر سابق،ص75.

السنوي، حيث يوضح حالات الاعتداء على المال العام التي تعددت أشكالها من خيانة للأمانة، وتزوير، وتبديد في الصرف، وصرف دون وجه حق.توجد جهود مبذولة لمكافحته، لكن بلغت في العام 2015م جملة المال المعتدى عليه (18.920.447) جنيه سوداني.وماتم استرداده فقط 40% منه.

11. غسيل الأموال: يعاني السودان من وجود عدد من الجرائم الأصلية لغسل الأموال تدر متحصلات يمكن غسلها داخله. فمن ناحية يمثل حجم الاتجار في المخدرات مصدر قلق لدى السلطات المختصة، خاصة مع انتشار عمليات التهريب عبر الحدود البرية والبحرية الشاسعة للسودان. ومن ناحية أخرى يشير تقرير برنامج تقييم القطاع المالي الصادر عن البنك الدولي في أبريل 2005م إلى وجود قضايا كبيرة الحجم لعمليات احتيال مالي سنوياً، مما يشير إلى حتمية غسل المتحصلات الناتجة عن مثل هذا النوع من الجرائم الاقتصادية. إضافة إلى ذلك حاز السودان المرتبة 172(من 178 دولة) على مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2010م وهو مؤشر يدل على وجود بيئة مناسبة لغسل الأموال في البلاد. وعلى الرغم من تجريم غسل الأموال منذ عام 2003م، لم يتجاوز عدد الحالات التي أحيلت للتحقيق لدى النيابة العامة في هذا المجال أكثر من ثلاثة حالات حسب إفادة السلطات، قضت المحكمة في إحداها بالشطب[1].

أُصدر قانون مكافحة غسل الأموال للعام 2003م، وبناءً على ملاحظات مجموعة العمل المالي والمؤسسات المالية الدولية، أُصدر قانون جديد في العام 2010م حيث تم بموجبه إنشاء وحدة التحريات المالية كوحدة مستقلة تختص بتلقي وتحليل المعلومات الخاصة بحالات الاشتباه، كما ضمن جرائم الإرهاب في القانون وذلك للإيفاء بالمتطلبات والمعايير الدولية كما غطى الجوانب والمؤسسات غير المالية (كالعقارات، المراجعين القانونيين، المحامين، منظمات العون الإنساني، وغيرها).

12. الاتجار بالمخدرات: تعتبر تجارة المخدرات والمؤثرات العقلية تجارة محرمة بحسب القوانين الوضعية أو الشرائع الدينية، وعلى الرغم من ذلك فإن العائد المالي الضخم المتحصل منها يدفع بالعديد من الأفراد للالتحاق بركبها وتحصيل مدخولات عالية من التعامل بها، وبأي حال من الأحوال تعتبر الأموال المتحصلة من هذه التجارة دخلاً حقيقياً ولكنه لايدخل ضمن الحسابات القومية. كما تعتبر جريمة منظمة وتنتهج الجماعية والاستمرارية وذات بُعد اجتماعي وترتبط بجرائم غسيل الاموال والفساد. إذ تعتبر هذه الجريمة أحد المصادر المهمة في جريمة غسيل الأموال بهدف إضفاء المشروعية على متحصلات الجريمة.

وتُعد تجارة المخدرات من أكبر المشكلات التي تعانيها دول العالم وتسعى جاهدة لمحاربتها؛ لما لها من أضرار جسيمة على النواحي الصحية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، ولم تعد هذه المشكلة قاصرة على نوع واحد من المخدرات أو على بلد معين أو طبقة محددة من المجتمع، بل شملت جميع الأنواع والطبقات، كما ظهرت مركبات عديدة جديدة من المخدرات لها تأثير واضح

[1].تقرير التقسم المشترك مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب السودان 2012، صادر عن مجموعة العمل المالي للشرق الاوسط وشمال افريقيا ص18،نوفمبر 2012.

علي الجهاز العصبي والدماغ. ونتيجة للحدود المترامية وانتشار الوجود الأجنبي في السودان، انتشرت بشكل ملحوظ هذه التجارة في الآونة الأخيرة. بالإضافة إلى أن تهريب المخدرات من خارج السودان تديره شبكات عالمية منظمة لها قدرات تخطيطية وموارد مادية كبيرة. وفي الآونة الأخيرة بدأت محاولات لتصنيع المخدرات في السودان بواسطة هذه الشبكات، وقد تم تفكيك شبكة تضم جنسيات مختلفة تدير هذا العمل. كما توجد شبكات محلية تعمل على إدارة النشاط غير المشروع لزراعة القنب وتهريبه[1].

تستخدم وسائل وطرق عدة للتهريب، ووسيلة جديدة مثل إخفائها داخل أمتعة وأوعية المسافرين عبر الموانى البحرية والبرية والجوية، وأحياناً تلف بالجسم الداخلي للمهربين. وفي الآونة الأخيرة بدأ التجار يستخدمون النساء في عمليات التهريب، وأحياناً أخرى يتم إرسالها عبر المعارف دون علم منهم أنهم يحملونها في حقائبهم. ويعد السودان من دول عبور المخدرات وبصفة خاصة «الحبوب»، حيث يتم إرسالها عبر السودان من دول غرب وشرق أفريقيا لأسواق الخليج، وكذلك من لبنان والشرق الأوسط[2].

يلاحظ في السودان الاتجاه الطردي في عدد قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية المضبوطة بمعرفة السلطات المعنية، حيث إن هنالك تزايد في معدلات الاتجار بالمخدرات في السودان من خلال الكميات المضبوطة مع تنوعها، وإن كانت زيادة عدد المضبوطين في هذه الجرائم يدل على كفاءة الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة، إلا أنه وبحسب معايير الإنتربول والأمم المتحدة فإن حجم المتاح من المخدرات للمتعاطين يعادل10% من المضبوط منها.كما يلاحظ زيادة كمية الحبوب المخدرة، إذ تحتل الصدارة من حيث الكمية، وهذا قد يكون لسهولة تهريبها لداخل البلاد مقارنة بالأنواع الأخرى وسهولة توزيعها أيضاً وإمكانية تصنيعها داخل السودان. واتضح الأخير من خلال ضبط السلطات في عدة مرات لمصانع معدة لتصنيع الحبوب.

13 . الاتجار بالأسلحة والذخائر: بدأت مؤخراً ظاهرة الاتّجار في السلاح بالتصاعد بشكل لافت من خلال الضبطيّات الكبيرة التي قامت بها الأجهزة المختصة، لتشكل أحد المهددات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة تصاعد الخلافات إلى الحروب والانفلاتات في بعض أطراف البلاد، مثلما هو الحال بالنسبة لـ (دارفور) و(جنوب كردفان) و(النيل الأزرق)، فضلاً عن عدم السيطرة على الحدود الشاسعة، بالإضافة إلى الانفلات الأمني وعدم الاستقرار في كثير من دول الجوار مثل دولة جنوب السودان وليبيا وغيرها. بالرغم من وجود قوانين عالمية تجرم وتعاقب تجارة السلاح، إلا أنها في ازدهار حيث تقوم بعض الدول ببيع السلاح للجماعات التي تجمعها بها بعض المصالح، وأحياناً تُمنح هذه الأسلحة لبعض المتمردين الذين يناهضون حكوماتهم، وذلك يعتبر نوعاً من الحرب الخفية بين الدول عبر جماعات معارضة في كل من الدولتين. ومن

[1] .منور محي الدين محمد مدير دائرة العمليات والمكافحة بالادارة العامة لمكافحة المخدرات،وكالة السودان للانباء ،منشور علي الموقع الالكتروني http://gmsudan.sd/ar/index.php بتاريخ يونيو 2016م

[2] المكي محمد المكي مدير الادارة العامة لمكافحة المخدرات 2015 ،تحقيقات صحيفة المجهر ، منشور بموقع الصحيفة http://almeghar.com

هنا يمكن القول بأن هنالك جهات أو عصابات استفادت من الصراع في المنطقة برمتها وفي أطراف السودان بصفه خاصة للترويج لمثل هذه التجارة.

14. **جرائم تهريب البشر:** يتركز تهريب البشر والاتجار فيهم عادة في الولايات الحدودية، وهذا يعني أنها جريمة عابرة للدول، نظراً لأن قانون الاتجار بالبشر في السودان من القوانين الحديثة التي صدرت مؤخراً، إذ صدر في العام 2014م.

15. **جرائم التزوير والتزييف:** تعتبر جرائم تزوير الأوراق النقدية والترويج لها من أحد مكونات الاقتصاد الخفي، حيث تعتبر كسباً غير مشروع يتم بناءً على آليات نصب واحتيال احترافية من خلال تزوير الأوراق النقدية خاصة ذات الفئة المرتفعة. ومع إن هذه الجريمة تمس العمود الفقري لأي اقتصاد حول العالم نظراً لكونها تصيب العملة الوطنية للدولة، لكن التزوير موجود في أغلب دول العالم وبدرجات متفاوتة، وفي بعض الدول يباع الدولار المزور جنباً إلى جنب مع الدولار العادي غير المزور، إضافةً إلى أن المشتري الذي يقوم بشراء الدولار يعلم ذلك.وهنالك درجات للتزوير أجملها في التزوير العالي الذي لا يمكن كشفه إلا بأجهزة دقيقة بجانب وجود تزوير متدني يمكن كشفه باللمس. وتتم عمليات التزوير من خلال ماكينات التصوير والحواسيب حتى الأوراق التي يتم عبرها عمليات التزوير والتي يستورد معظمها من خارج السودان،ومعظم الذين يحترفون هذه الجريمة من خارج السودان بخاصة الدول الإفريقية.

تكمن أضرار عمليات التزوير في زيادة الكتلة النقدية في السوق والتي يتم ضخها في السوق في الأصل بناءً على حسابات معينة مبنية على العرض والطلب للنقود، وفي حالة الزيادة في الكتلة النقدية بسبب التزوير، يعني ذلك نقود كثيرة مقابل سلع قليلة مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي تضرر المواطن بسبب الارتفاع. بالإضافة إلى أن جريمة التزوير تكون جريمة أكبر في حالة أن يكون المزور من خارج البلاد ويقوم بتحويل العملة إلى دولارات مما يزيد الضغط على الدولار والعملات الأجنبية الأخرى التي تؤدي بدورها إلى اختلال ميزان المدفوعات. ويتم تحويل هذه المبالغ إلى الخارج في شكل عملات حرة.

ولتجنيب الاقتصاد عمليات تزوير العملات، لابد من الآتي:

- أهمية خلق رقابة لصيقة خاصة على الأجانب والحسابات البنكية وكل التعاملات المختلفة.
- الكشف عن سبل وأساليب غسيل الأموال والتزوير ومنع التزوير والاستعانة بالتجارب العالمية في مكافحة التزوير.
- الكشف عن التزوير ودعم ماكينات عد النقود التي تكشف التزوير وتوعية المواطن بأساليب التزوير المختلفة.
- ضرورة إحكام الرقابة على الأموال الخارجة عن طريق الحدود البرية [1].

الغش التجاري: أصبح الغش التجاري ظاهرة عالمية واسعة الانتشار، ومن الضروري التصدي

[1].عبد العظيم المهل رستطلاع صحفي لمروة كمال عن تزوير العملة مهدد للاقتصاد وزيادة الكتلة النقديه2015 صحيفة الصيحه السودانيه منشورة علي الموقع الالكتروني للصحيفه علي الشبكة العنكبوتيه ،منشور علي الموقع الالكتروني http://www.assayha.net

لهذه الظاهرة والعمل على محاربتها من أجل حماية المجتمعات والمحافظة على متانة الاقتصاد الوطني. بدأت الظاهرة تستفحل كثيراً في العالم وتخترق منظومة القوانين، وأوضحت أن عملية تقليد المنتجات باتت تمثل مشكلة خطيرة وسريعة النمو، وسميت بجريمة القرن الحادي والعشرين لما لها من أبعاد مختلفة على جميع الأصعدة سواء الاقتصادية أو السياسية أو حتى الأمنية. ويعرف الغش التجاري أنه محاولة التدليس على المستهلك وتضليله بإخفاء المعلومات الكافية عن السلعة التي يملكها المنتِج والتي تماثل وتشابه السلع الجيدة من حيث الشكل ولكنها سلع رديئة عديمة الجودة. يخفي المنتج) البائع) المعلومات المطلوبة عن المستهلك (المشتري) ويعرضها على أنها تضاهي السلعة ذات النوعية الجيدة. في السودان نجد الانفتاح على أسواق العالم الخارجي وقيام التجارة والاستيراد بكميات كبيرة من دول لا تفرض قيوداً لحماية الملكية والعلامات التجارية مثل جمهورية الصين الشعبية، فيما يقوم منتجون محليون بإنتاج سلع متشابهة في شكلها وعلاماتها التجارية مع بعض السلع المشهورة وذات القيمة السوقية المرتفعة، ويعد ذلك أحد أهم أسباب غرق الأسواق بالسلع المغشوشة والمقلدة.

2-2 أسباب الاقتصاد الخفي في السودان:

تعتبر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي (الخفي) ظاهرة معقدة الأسباب وتتعدد أسباب وجودها. ومن أبرز تلك الأسباب تدني مستويات التعليم وضعف الأداء الاقتصادي. ويمكن التعرض لها بالتفصيل من خلال الآتي:

1. ينعكس ضعف الأداء الاقتصادي في السودان من خلال انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.8% في عام 2011م مما انعكس عليه تدني في مستويات المعيشة وارتفاع معدلات الفقر والذي بدوره يوفر تربة خصبة لنمو الاقتصاد غير الرسمي[1].
2. الجفاف والتصحر الذي ضرب ولايات السودان في السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات وما تبعه من نزوح كبير للمواطنين إلى ولاية الخرطوم. وبالتالي ظهرت مجموعة من الإشكاليات أهمها عدم توفر الاحتياجات الضرورية لهذه الأسر النازحة،بالإضافة إلى إزدياد حدة الفقر وعدم مقدرة أرباب الأسر على ممارسة المهن الحضرية مما جعل الأسر تعتمد على المرأة في توفير احتياجات المعيشة.
3. النزاع المسلح في غرب السودان وجنوب كردفان والنيل الأزرق وفقدان رب الأسرة زاد من تفاقم الظاهرة بالإضافة إلى حالات الطلاق والهجر[2].
4. تدني الأجور في القطاعين العام والخاص مما يشجع العاملين بهما على البحث عن عمل إضافي غالباً ما يكون ضمن إطار الاقتصاد غير الرسمي.

---

[1] نسرين عثمان 2016 مصدر سابق ص97

[2] هاجر الزبير عبد المجيد 2013 ،عوامل انتشار القطاع الاقتصادي غير المنظم ودور المجتمع في تنميته ورقة مقدمة بورشة الحمايه الاجتماعيه للعاملين في القطاع غير المنظم ،منظمة العمل العربيه ، الخرطوم ،ص9،10

5.ارتفاع تكاليف المعيشة والخدمات عموماً مما يؤدي أيضاً للبحث عن دخل إضافي.
6.ارتفاع الدخل في الاقتصاد الخفي نظراً لعدم وجود رسوم حكومية وضرائب وتكاليف تشغيل منخفضة وغيرها.
7. الحدود المفتوحة مع دول الجوار والتي تساعد بقدر كبير في تهريب السلع والبشر من وإلى السودان.
8.ارتفاع معدلات البطالة: بدون شك فإن للبطالة دور مهم في نمو الاقتصاد الخفي،هذا باعتبار أنها عامل اجتماعي قد يؤدي بالعاطلين عن العمل إلى المشاركة في أنشطة الاقتصاد الخفي بهدف إشباع حاجاتهم والحصول على ما أمكن من الأموال لتحسين ظروفهم المعيشية. وفي واقع السودان نجد أن البطالة قدارتفعت حتى بلغت (19.5%) وفق الإحصائيات الرسمية.ومع ارتفاع لتكاليف المعيشة لاشك أن معظم العاطلين عن العمل تحولوا إلى العمل في الاقتصاد الخفي مما يسهم في زيادة معدلاته.
9. معدلات الضرائب: على الرغم من أن نسبة الضرائب في السودان منخفضة مقارنة بكثير من الدول لكن لاشك أنها إحدى أسباب الانتقال من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد الخفي(غير الرسمي)، إذ تبلغ نسبة الضريبة على دخل الشركات (وتسمى بضريبة الأرباح التجارية) في قطاع الزراعة 0%، الصناعة 10% والخدمات 15%. بينما ارتفعت ضريبة الدخل على البنوك من 15% إلى 30% والتعدين 30% والنفط 35%. ولاتخضع أرباح الأسهم للضريبة. بينما تشمل الضرائب المباشرة الأخرى ضرائب الأرباح الرأسمالية على الأرباح المجنية داخل البلاد، ضريبة الإيجار، وضريبة التنمية الاجتماعية. حيث تنطبق عليها الإعفاءات خاصة بموجب قانون الاستثمار لسنة 2013م، ومن أنواع الضرائب الأخرى طوابع الواردات، وضرائب التحويل، وضرائب العقارات، والزكاة في حال كانت الشركة مملوكة لمساهمين مسلمين وتقدر بـ2.5% من رأس المال العامل تبلغ نسبة ضريبة القيمة المضافة 17% وتعفى منها العديد من الصناعات. تجنيها الحكومة الاتحادية ويذهب40% منها للولايات.وتفرض ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات التي يوردها الأشخاص الخاضعون للضريبة في البلاد، وكذلك على السلع والخدمات الواردة للسودان وترتفع النسبة إلى 30% للاتصالات السلكية واللاسلكية، وتعفى منها مجموعة واسعة غير إعتيادية من الأنشطة الزراعية والخدمات المصرفية والتأمين، والاستئجار، والصحة، والتعليم، وصادرات الأسمدة والكيماويات، والأدوية، والكهرباء، والمياه، والتعدين بما فيه الذهب، والصادرات المتعلقة بالاستثمار[1].
لاشك أن تخفيض الضريبة لا يقضي على الاقتصاد الخفي، إذ أن المتعاملين به يتمتعون بمعدل ضريبة يساوى صفراً .وبالتالي فإن تخفيض معدل الضريبة بعدة نقاط ليس من المحتمل أن يؤثر على رغبة هؤلاء الأفراد في إظهار دخولهم الحقيقية ودفع الضريبة المطلوبة، لكنه يمكن أن يقلل

[1].استعراض سياية الاستثمار في السودان 2015 ورقة مقدمة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاستثمار(الاونتكاد) ص20،21

من دخول المزيد من الأفراد إلى الاقتصاد الخفي.

التعقيدات والبيروقراطية الحكومية: تُعد التعقيدات والقيود والبيروقراطية الحكومية المفروضة على ممارسة النشاط الاقتصادي إحدى عوامل نشوء ظاهرة الاقتصاد الخفي، فالمغالاة في فرض القيود الحكومية على الأنشطة الاقتصادية بشكل عام من شأنها أن تشجع الأفراد والشركات على التحايل والبحث عن ثغرات بهدف الحصول على ميزات تنافسية عن طريق تجنب هذه القيود وممارسة أنشطة خفية يتم من خلال تحقيق دخول غير اعتيادية. ومن التعقيدات أيضاً ارتفاع تكلفة المعاملات وطول الفترة التي يجب أن يقضيها المستثمر في التردد على نوافذ موظفي الحكومة للحصول على رخصة مزاولة العمل أو تسجيل الشركة في السجلات الحكومية، جدول (2-1).

جدول (2-1): الترتيب العالمي لبعض الدول في الإجراءات الإدارية رقم(18) لعام 2015م.

المؤشر	قطر	مصر	تونس	السودان	تشاد
مرتبة سهولة ممارسة انشطة الأعمال	83	122	77	168	180
بدء النشاط التجاري (عدد)	91	39	103	156	182
استخراج تراخيص البناء	21	64	59	145	133
الحصول على الكهرباء	44	88	40	113	179
تسجيل الملكية	26	109	92	89	157
الحصول على الائتمان	139	82	101	170	139
حماية المستثمرين	183	114	118	187	158
التجارة عبر الحدود	128	162	92	174	171
دفع الضرائب	1	168	106	141	189
إنفاذ العقود	120	162	96	147	154

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي ، بترتيب من الباحثين

2-3 حجم الاقتصاد الخفي في السودان :

2-3-1 قياس حجم الاقتصاد الخفي في السودان

مقدمة:

يعد تقدير حجم الاقتصاد الخفي لأي دولة بدقة من الأمور التي يصعب القيام بها، وترجع تلك الصعوبة بالأساس للعديد من العوامل أهمها صعوبة القياس الكمي لأنشطة اقتصادية تعمل في الظل بعيداً عن السجلات الرسمية للدولة. ومن المهم التأكيد على أنه لا توجد طريقة مثلى لتقدير حجم الاقتصاد الرسمي للدولة سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو قطاع محدد من القطاعات الانتاجية، ويمكن تحديد أهم الطرق والمناهج المستخدمة في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي سواء على مستوى اقتصاد الدولة أو مستوى قطاع انتاجي معين في جدول (2-2).

وبالنسبة للسودان تعتبر ظاهرة الاقتصاد الخفي من الظواهر المتشابكة والمعقدة والتي يصعب قياسها وتفسيرها بمؤشرات كمية محددة دون اللجوء لمنهجيات علمية تناسب الحالة السودانية والبيانات المتاحة في هذا الشأن، والمقصود بقياس حجم الاقتصاد الخفي هو محاولة تحديد القيمة التقريبية للدخول المتحققة من تلك الأنشطة الخفية التي تتم مزاولتها، ومن ثم تحديد مساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي.

وتكمن صعوبة تقدير الاقتصاد الخفي في السودان كونه معبراً عن القيمة المضافة التي تقدمها العديد من الأنشطة الاقتصادية غير المدرجة في منظومة الحسابات القومية داخل الاقتصاد السوداني، حيث تتعدد مدخلات هذا القطاع داخل حلقة كبيرة ومتعددة من الأنشطة الاقتصادية والتي ينتج عنها قيمة مضافة تتم إعادة توزيعها مرة أخرى على مستوى الاقتصاد الجزئي بما يشمله من عمالة ومنشآت عمل فردية دون أن يتم تجميع تلك القيم المضافة لإدراجها في الحسابات القومية للاقتصاد الكلي للبلاد.

2. منهجية وأسلوب تقدير حجم الاقتصاد الخفي في السودان:

تم استخدم المنهج التحليلي الوصفي والاستنباطي والاستقرائي في شرح المؤشرات والمتغيرات المتعلقة بظاهرة الاقتصاد الخفي في السودان، حيث تم الاعتماد على مصادر ومراجع مختلفة من بعض التقارير والدراسات الصادرة عن الجهات المختلفة، وكذلك البيانات الصادرة عن الجهات المعنية بالظاهرة موضع الدراسة سواء الدولية منها أو المحلية، حيث تمت الإشارة لتلك المصادر كل في موضعه، كما تم الاعتماد على بعض الأساليب العلمية في مجال الاقتصاد القياسي والاختبارات الاحصائية،وتمت الإشارة لتلك الأساليب والاختبارات ومنهجياتها العلمية كل في موضعه.

وبالإشارة للمنهجيات العلمية الموضحة بالجدول (2-2)، تم تقدير حجم الاقتصاد الخفي في

السودان من خلال طريقة تقدير حجم الطلب على النقود والتي تعد من أشهر الطرق العلمية التي تستخدم لقياس حجم الاقتصاد الخفي للدول في الدراسات والبحوث العلمية، حيث تم تقدير بناء نموذج الطلب على النقود في السودان للفترة 2001-2017 وذلك لتقدير حجم الاقتصاد الخفي. وتتلخص أهم فرضيات هذا النموذج في الآتي:

- وجود علاقة طردية بين حجم الاقتصاد الخفي في الدولة وبين الطلب على العملة، حيث إن معظم معاملات الاقتصاد الخفي تتم باستخدام النقود السائلة.
- إن أنشطة الاقتصاد الخفي تؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على النقود، ومن ثم يمكن استنتاج وجود علاقة طردية بين ارتفاع معدل الضرائب وحجم الاقتصاد الخفي في الدولة.
- إن تغير معدل الضرائب في النموذج القياسي المُستخدم في تقدير حجم الاقتصاد الخفي يؤثر على تقدير كمية النقود السائلة المرتبطة بوجود ظاهرة الاقتصاد الخفي في الدولة، ومن هذا المنطلق يمكن تقدير حجم الاقتصاد الخفي.
- تساوي سرعة دوران النقود في كل من الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي للدولة.
- يتم استخدام عرض النقود بمعناها الواسع (M2) وليس بمعناها الضيق (M1)
- وفي هذه المنهجية يتم اختبار العلاقة بين الطلب على النقود السائلة ومستوى الضرائب بصورة عميقة، وذلك من خلال استخدام نسبة النقود السائلة إلى عرض النقود بمعناها الواسع (M2)، حيث أن هذا المعدل يتأثر بمجموعتين من العوامل هما العوامل القانونية والعوامل غير القانونية.
- وبالاستناد إلى الافتراضات السابقة وإلى الدراسات السابقة في هذا المجال، من المُقترح أن تكون معادلة الانحدار الأساسية للطلب على العملة كما يلي:

$$Ln(C\,C\,/M2)t=\beta0+\beta1Ln(1+T/Y)t+\beta2Ln(W/Y)t+\beta3Ln(R)t+\beta4Ln(GDP)PC+\beta5\,(DE)t+\beta6\,D1+\epsilon t$$

حيث إن :

- Ln : تشير إلى اللوغاريتم الطبيعي.
- (C C /M2) : نسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي إلى عرض النقود.
- (T/Y)t : نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي للسودان))
- (W/Y) t : نسبة الأجور والمرتبات إلى الناتج المحلي الإجمالي للسودان.
- R : سعر الفائدة على الودائع الادخارية (لحصر تكاليف الادخار النقدي).
- (GDP)PC: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- (DE)t: الفرق بين السعر الرسمي وسعر السوق السوداء للجنيه السوداني أمام الدولار.

(1) : المتغير Ln(1+T/Y) في هذه الصورة نظراً لاستخدام الصورة اللوغاريتمية الطبيعية في النموذج، حيث أن الية النموذج لتقدير حجم الاقتصاد الخفي هي افتراض الضريبة T بصورتين الأولى تساوى صفر والثانية لا تساوى الصفر، وقد تم إضافة (1) للمتغير بهدف التمكن من الحساب الرياضي حيث أنه بافتراض T= صفر، فإن T/Y تساوى صفر، ونظرالان (Ln(0) = -∞) ، تم إضافة (1) حتى يتم الحصول على قيمة {Ln(1+0=Ln(1)=0} وبالتالي يتم تحديد متغير الضريبة كلياً عند تقدير الكمية المطلوبة من النقد السائل.

- D1: متغير وهمي يعبر عن تأثر الاقتصاد السوداني بانفصال الجنوب عن الشمال يأخذ القيمة (0) لفترة ماقبل الانقسام، والقيمة (1) لفترة ما بعد الانقسام.
- t€ حجم الخطأ العشوائي.
- t متغير معبر عن الزمن.

مع مراعاة أن: $B1>0، \beta2>0، \beta3<0، \beta4>0$

جدول (2-2): بعض الطرق المتبعة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي

جدول (2-2): بعض الطرق المتبعة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي

المنهج	الطريقة	أهم السمات	طريقة التقدير	أهم الانتقادات
المنهج المباشر والذي يعتمد على أسلوب العينات	طريقة المسح بالعينة	تقدير حجم الاقتصاد الخفي من واقع المسح بالعينة	تحديد عينة للمجتمع وجمع المعلومات من خلال الاستبيانات الخاصة	دقة البيانات تتوقف على جودة إستمارة الاستبيان ومدى صحة البيانات وتجاوب المبحوثين
	تدقيق الحسابات الضريبية	قياس الدخل غير المبلغ عنه من خلال الفرق بين الدخل المبلغ عنه والدخل الحقيقي	تحديد عينة والضغط عليهم للإفصاح بشكل حقيقي عن الدخل والمقارنة بين البيانات المقدمة قبل ذلك والبيانات الحقيقية	قد تكون النتائج غير ممثلة للمجتمع لأن اختيار العينة يرجع لمن هم أكثر احتمالاً للتهرب من الضرائب
غير مباشر والذي يعتمد على البيانات الرسمية للدولة عن الاقتصاد الكلي	إحصاءات الحسابات القومية (**)	بفرض أن الأفراد يحصلون على الدخل من مصادر مختلفة (ومنها مصادر الاقتصاد الخفي) غير أن هذه الدخول تتحول إلى إنفاق عاجلاً أم أجلاً	من خلال الفرق بين احصاءات الدخل والانفاق في الحسابات القومية أو في البيانات الفردية خاصة إذا تم قياس عناصر الإنفاق دون أخطاء	إمكانية حدوث أخطاء في حسابات الدخل والإنفاق القومية
	إحصاءات القوى العاملة	قياس الانخفاض في مشاركة العمالة بأنشطة الاقتصاد الرسمي كمؤشر على زيادة أنشطة الاقتصاد الخفي	معدل النمو أو الانخفاض في حجم العمالة بالقطاع الرسمي ومقارنته بإجمالي القوى العاملة بالدولة	قد ترجع أسباب عدم المشاركة في العمل الرسمي لأسباب أخرى. كما إن هناك كثير من العمالة في القطاع الرسمي يعملون في أنشطة العمل غير الرسمي في نفس الوقت
	حجم المعاملات(*)	بفرض وجود علاقة ثابتة عبر الزمن بين حجم المعاملات والناتج المحلي الإجمالي حيث يتم حساب الفرق بين إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة والناتج المحلي الإجمالي الاسمي بأسعار السوق	**M*V=P*T** **M** : كمية النقود (الرصيد النقدي المتاح) **V** : سرعة دوران رأس المال. **P**: المستوى العام للأسعار. **T** : حجم المعاملات الحقيقية في الاقتصاد الوطني **M*V** تشير إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، بينما (**P*T**) تشير إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	وجود بعض الأخطاء في حساب الناتج المحلي الإجمالي وازدواجية الحساب ووجود سنة أساس لا يوجد فيها فرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي.

	حجم الطلب على العملة	حساب الطلب على النقود وأعباء الضرائب (كأحد أسباب الاقتصاد الخفي) وأنه بزيادة حجم الاقتصاد الخفي يزداد الطلب على النقود (تقدير دالة الطلب على النقود)	$Ln(C/M2)_t=\beta0+\beta1Ln(TW)_t+\beta2Ln(WS/Y)_t+\beta3LnR_t+\beta4Ln(Y/N)_t+\epsilon_t$ حيث أن B1>0، β2>0، β3<0، β4>0 : تشير إلى اللوغاريتم الطبيعي Ln و . (C/M2) : نسبة المدخرات النقدية إلى الحسابات الجارية وحسابات الودائع. TW : وزن معدل متوسط الضريبة (لتعويض التغيرات في حجم الاقتصاد غير الرسمي) (WS/Y) : نسبة المرتبات والأجور إلى الدخل القومي (لحصر التغيرات في المدفوعات الفردية وأشكال النقود المدخرة). R : الفائدة على ودائع الادخار (لحصر تكاليف الادخار النقدي) (Y/N) دخل الفرد في المجتمع	يفترض أن جميع عاملات الاقتصاد الخفي نقدية فقط، تهتم بعامل واحد فقط وهو أعباء الضرائب كسبب وحيد لعدم الانضمام للاقتصاد غير الرسمي دون النظر للأسباب الأخرى مثل البيروقراطية وغيرها
	استهلاك الكهرباء	النمو في استهلاك الكهرباء مرتبط بالاقتصاد الخفي وذلك من خلال طريقة تسمى كوفمان وكالبيبراد حيث لوحظ أن الأنشطة الاقتصادية واستهلاك الكهرباء يتحركان ببطء معاً بمرونة بالنسبة لمرونة الناتج المحلي الإجمالي تقترب من الواحد الصحيح،أي أن النمو في استهلاك الكهرباء مؤشر للنمو الاقتصادي (رسمي وخفي)	الفرق بين نمو الناتج الإجمالي المحلي وبين نمو استهلاك الكهرباء يعبر عن نسبة الاقتصاد غير الرسمي في الدولة	قد توجد أنشطة للاقتصاد الخفي لا تحتاج إلى استهلاككبير في الكهرباء

(*) لمزيد من المعلومات حول منهجيات تقدير الاقتصاد غير الرسمي حسب منهج حجم المعاملات وفق نموذج (Feige) يمكن مراجعة الموقع http://Wisc.academia.edu/Edgarfeige

(**) Freidrich Schneider. Johannes Kepler: Handbook on the shadow economy. Edward Elgar Publishing. Cheltenham. UK. 2011. p-p. 40-4

المصدر: جُمعت من :رشيدحمودة،: استراتيجياتإدارةالاقتصادغيرالرسميفيظلالتخطيط للتنميةالمستدامة دراسةمقارنةبينتجربتي : الجزائرومصر ، رسالة دكتوراه، كليةالعلومالاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير ، جامعة فرحاتعباسسطيف، 2012م، ص 27.

الإشارات المتوقعة :

يتطلب توصيف النموذج المستخدم لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في السودان (وهو نموذج الطلب على النقود) التعرف على الأبعاد المختلفة لظاهرة الاقتصاد الخفي وطبيعتها واختيار المتغيرات المفسرة لها والمؤثرة عليها بصورة تتفق مع المنطق الاقتصادي والتعرف بدقة على طبيعة تأثير تلك المتغيرات المفسرة على المتغير التابع المتمثل في نسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي إلى عرض النقود. واستناداً إلى قواعد النظريات الاقتصادية، من المتوقع أن تكون هناك علاقات متداخلة ومتباينة الأثر بين متغيرات النموذج وبعضها البعض. فمن المتوقع أن يكون تأثير المتغيرات المستقلة متباينة على المتغير التابع الذي يعبر عن الاقتصاد الخفي وفق الأدبيات الاقتصادية. ويوضح جدول (2-3) الملامح العامة لتلك التأثيرات.

جدول (2-3) :الإشارات المتوقعة بين المتغيرات المستقلة في نموذج الطلب على العملة والمتغير التابع وتفسيرها

المتغير المستقل	الرمز المستخدم في النموذج	الإشارة المتوقعة	التفسير
نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي	(T/Y)t	(+) إشارة موجبة (علاقة طردية)	زيادة نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي تساهم في زيادة الأعباء الضريبية، وفي ظل الافتراض بأن أنشطة الاقتصاد الخفي هي نتيجة مباشرة لارتفاع معدلات الضرائب وأن معاملات الاقتصاد الخفي تتم باستخدام النقود السائلة بهدف التهرب الضريبي، فإنه بزيادة نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي تزيد أنشطة الاقتصاد الخفي بالدولة.
نسبة الأجور والمرتبات إلى الناتج المحلي الإجمالي للسودان	(W/Y) t	(+) إشارة موجبة (علاقة طردية)	بزيادة نسبة الأجور التي يتربحها الأفراد نتيجة القيام بالأعمال المختلفة تزداد كميات النقود السائلة في الاقتصاد، ويعد ذلك دافعاً لنمو الأنشطة الاقتصادية الخفية بهدف زيادة الدخل مع الرغبة في التهرب من الضرائب في نفس الوقت، وفي ظل الافتراض بزيادة الرغبة من التهرب من الأنشطة الضريبية فإن زيادة نسبة الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي تساهم في زيادة أنشطة الاقتصاد الخفي بالدولة.
R سعر الفائدة على الودائع الادخارية	R	(-) إشارة سالبة (علاقة عكسية)	زيادة سعر الفائدة على الودائع الإدخارية تساهم في تشجيع المواطنين على إدخال الأموال في البنوك ومن ثم يقل حجم النقود السائلة المتداولة، وبافتراض أن معظم معاملات الاقتصاد الخفي تتم باستخدام النقود السائلة فإن نقص النقود السائلة يؤدي

			إلى انخفاض أنشطة الاقتصاد الخفي، ومن ثم فإن ارتفاع سعر الفائدة على الودائع الادخارية يساهم في انخفاض أنشطة الاقتصاد الخفي.
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	(GDP)PC	(+) إشارة موجبة (علاقة طردية)	تعتبر زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً لزيادة الدخل ومن ثم فإن زيادة الدخل تزيد من معدل السيولة المالية لدى الأفراد. وفي ظل الظروف الاقتصادية الاستثنائية للسودان وفي ظل عدم وجود وعي ورغبة لدى الافراد بدخول أموالهم للبنوك أو ضمن منظومة الدولة الرسمية، قد تساهم تلك السيولة الزائدة في تشجيع الأفراد للقيام بالعديد من الأنشطة الاقتصادية والاستهلاكية ومن ثم يساهم ذلك في زيادة أنشطة الاقتصاد الخفي، ومن ثم فإنه وفقاً للحالة السودانية وفي ظروف محددة فإن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى حد معين في المدى القريب تساهم في زيادة أنشطة الاقتصاد الخفي.
الفرق بين السعر الرسمي وسعر السوق السوداء للجنيه السوداني أمام الدولار	(DE)t	(-) إشارة سالبة (علاقة عكسية)	تشير زيادة الفرق بين السعر الرسمي وسعر السوق السوداء للجنيه السوداني أمام الدولار إلى وجود اختلال في هيكل الاقتصاد ويؤدي ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر إلى زيادة المعاملات المالية في السوق السوداء وزيادة معدلات الطلب على العملة ونقص المعروض منها لشراء الدولار والمضاربة في السوق السوداء، ومن ثم فإن زيادة الفرق بين السعر الرسمي وسعر السوق السوداء للجنيه السوداني أمام الدولار قد يساهم في انخفاض أنشطة الاقتصاد الخفي.
انفصال الجنوب عن الشمال	D1	(-) إشارة عكسية (علاقة عكسية)	حيث إن أنشطة الاقتصاد الخفي في الجنوب كانت منتشرة بشكل أكبر من الشمال وبعد الانفصال زال أثر تلك الأنشطة الخفية في الجنوب ومن ثم من المتوقع في ظل اقتطاع المساحات وحجم الأنشطة الاقتصادية غير المدرجة في أنشطة الدولة انخفاض حجم الاقتصاد الخفي على الرغم من زيادة معدلات التضخم في الدولة .

تعريف وشرح متغيرات النموذج القياسي :

من الأهمية بمكان شرح وتفسير مكونات ومتغيرات النموذج القياسي المُستخدم في تقدير حجم الاقتصاد الخفي في السودان، وذلك تمهيداً للاستفادة من تلك المتغيرات والتفاعل مع بعضها البعض في وضع السياسات والآليات المناسبة لمواجهة التداعيات السلبية لظاهرة الاقتصاد الخفي. ويوضح جدول (2-4) شرح وتفسير الملامح العامة لشرح متغيرات النموذج القياسي.

جدول (2-4): الملامح العامة لمتغيرات نموذج الطلب على النقود في السودان للفترة 2001-2017

المتغير	المفهوم	أسباب وجود المتغير في النموذج
النقود المتداولة خارج النظام المصرفي	مصطلح يعبر عن كمية النقود المتداولة في الدولة غير الموجودة داخل النظام المصرفي أو داخل خزائن البنك المركزي أو خزائن الحكومة	إن حجم النقود السائلة التي لا يتم حسابها ضمن الناتج المحلي الإجمالي يكون ضخماً بحيث لا يمكن تجاهله. إن حجم النقود المتداولة يتأثر بزيادة حجم الاقتصاد الخفي لأن معاملات الاقتصاد الخفي تتم باستخدام النقود السائلة بغرض التهرب الضريبي، ومن ثم توجد علاقة طردية بين حجم الاقتصاد الخفي وبين الطلب على العملة والنقود السائلة. إن أنشطة الاقتصاد الخفي تعتبر نتيجة مباشرة لارتفاع الضرائب، ومن ثم فإن معدل الضريبة في النموذج يؤثر على تقدير كمية النقود السائلة المرتبطة بوجود الاقتصاد الخفي.
عرض النقود بمعناها الواسع (M2)	يُعرف عرض النقود بمعناها الضيق (M1) بأنه حاصل جمع الكتل النقدية في التداول والودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)، أما مفهوم عرض النقود بمعناها الواسع (M2) فيتضمن عرض النقود بمعناها الضيق (M1) مضافاً إليه الودائع الادخارية سواء قصيرة أو طويلة الأجل.	حيث يتم مراعاة جميع الجوانب المؤثرة على عرض النقود بما فيها الودائع الادخارية سواء قصيرة أو طويلة الأجل.
الناتج المحلي	مقياس تجميعي لحجم الإنتاج الذي يتم داخل الدولة في إطار السجلات الرسمية للدولة خلال فترة زمنية محددة،	يعتبر هذا المتغير معبراً عن حجم الاقتصاد الرسمي، وأداة حقيقية لمقارنة وتقدير حجم الاقتصاد الخفي.

الإجمالي الاسمي	ويتم التقدير عادة بأسعار السوق أو أسعار المنتجين أو الأسعار الأساسية (الثابتة) وتوجد طرق عديدة للتقدير من أهمها طريقة الإنتاج (أسعار السلع ومستلزمات الإنتاج عند مرحلة الإنتاج)، وطريقة الإنفاق(أسعار السلع والخدمات عند مرحلة الشراء أو الإنفاق)، وطريقة الدخل (الدخل المتحقق للأفراد في المجتمع من أسعار السلع والخدمات).	ويتم تقدير الناتج المحلي الإجمالي الإسمي أي بالأسعار الجارية بدلاً من الناتج المحلي بالأسعار الحقيقية أو الثابتة، وذلك لأن الأسعار الثابتة تستبعد أثر التضخم وهو أحد العوامل المحددة للكميات المطلوبة من النقود السائلة ومن ثم يؤثر في حجم الاقتصاد الخفي.
معدل الضريبة	هو عبارة عن قيم مالية يدفعها المواطنون بشكل إجباري إلى الدولة أو إحدى هيئاتها بصفة نهائية على فرض أن ذلك نوع من أنواع التكافل الاجتماعي بين أفراد الدولة الواحدة في تحمل الأعباء ولتحقيق أهداف المجتمع.	باعتبار أن الضريبة من أهم أدوات السياسات المالية للدولة فإنها تعتبر من العوامل المؤثرة في كثير من متغيرات اقتصاد الدولة كالاستثمار والتضخم والبطالة وغيرها. وباعتبار أن معظم معاملات الاقتصاد الخفي تتم بغرض التهرب الضريبي، تعتبر الضرائب من أهم المتغيرات المحددة لحجم الاقتصاد الخفي في الدولة.
الأجور	هي عبارة عن كمية النقود التي تناولها الأفراد كمقابل للأعمال التي قاموا بها خلال فترة زمنية محددة.	يعتبر هذا المتغير معبراً عن متغير مكونات الدخل وعادات استخدام النقود باعتبار أن الأجور هي المصدر الرئيسي للنقد السائل في الدولة.
سعر الفائدة علي الودائع الادخارية	هو السعر الذي تمنحه البنوك على الودائع الادخارية، أو هو السعر الذي يدفعه البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية. وهو يمثل كلفة رأس المال أو الائتمان خلال فترة محددة.	يمثل وجود هذا المتغير مقياساً لتكلفة الفرصة البديلة لأنشطة الاقتصاد الخفي.
نصيب الفرد من الناتج	يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة مقسوماً على عدد السكان في الدولة خلال نفس الفترة	يستخدم هذا المتغير لاستبعاد أثر الزيادة السكانية والتي تزداد معها الكميات المطلوبة من النقود السائلة.

المحلي الإجمالي		ويتم استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للتغلب على بعض مشاكل القياس في النماذج القياسية والإحصائية ومن أهمها مشكلة التجميع. يستخدم هذا المتغير للتعبير عن العوامل طويلة الأجل التي تؤثر في الطلب على النقود.
الفرق بين السعر الرسمي وسعر السوق السوداء للجنيه السوداني أمام الدولار	يُعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن استبدالها بعملة محلية أو العكس. ويكون سعر الصرف رسمياً إذا كان التبادل يتم في إطار الاقتصاد الرسمي للدولة ومؤسسات الائتمان الرسمية، بينما السعر الموازي يتم في إطار السوق السوداء بعيد عن الإطار الرسمي للدولة.	باعتبار أن سعر الصرف أداة للربط بين أسعار المنتجات والسلع والخدمات، ومن ثم فإن زيادة الفرق بين السعرين الرسمي والموازي تعتبر مؤشراً على وجود خلل في هيكل الاقتصاد بأبعاده المختلفة وتنامي أنشطة الاقتصاد الخفي ومؤشراً على زيادة المعاملات المالية غير الرسمية، ومن ثم زيادة البيئة المشجعة على تنامي أنشطة الاقتصاد الخفي.
انفصال الجنوب عن الشمال	متغير وهمي يعبر عن تأثر الاقتصاد السوداني بانفصال الجنوب عن الشمال يأخذ القيمة (0) لفترة ماقبل الانقسام، والقيمة (1) لفترة ما بعد الانقسام.	باعتبار أن انتشار أنشطة الاقتصاد الرسمي في الجنوب كانت أكثر من الشمال ومن ثم فإن انفصال الجنوب قد يؤثر على حجم الأنشطة الخفية في الاقتصاد السوداني.

آلية عمل النموذج :

يقوم النموذج المستخدم في قياس حجم الاقتصاد الخفي في السودان باستخدام طريقة الطلب على النقود على فرضية أساسية وهي أن العامل الرئيسي المحرك للاقتصاد الخفي في السودان هو التهرب الضريبي.

وبناءً على تلك الافتراضية الأساسية يتم بناء وعمل النموذج وفق الخطوات التالية:

أولاً: يتم تحديد متغير قيمة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي (CC) وفق تقديرين كالتالي:

التقدير الأول : عندما يكون المتغير الضريبي في السودان مساوياً للصفر.

التقدير الثاني : عندما يكون المتغير الضريبي في السودان لا يساوي صفراً.

ثانياً: إيجاد قيمة متغير النقود غير المشروعة التي لم تكن تُطلب لولا وجود الضرائب من خلال

المقارنة بين النقود المتداولة خارج النظام المصرفي السوداني في حالة وجود الضرائب وبافتراض عدم وجود ضرائب.

ثالثاً: بفرض أن سرعة دوران النقود في الاقتصادين الرسمي والخفي متساوية، وباعتبار أن سرعة دوران النقود تساوي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مقسوماً على كمية عرض النقود بمعناها الواسع، يتم إيجاد قيمة الدخل الخفي من خلال حاصل ضرب النقود غير المشروعة في سرعة دوران النقود.

رابعاً: إيجاد نسبة الاقتصاد الخفي إلى الاقتصاد الرسمي من خلال قسمة قيمة الدخل الخفي المتحصل عليه من الخطوة السابقة على الناتج المحلي الإجمالي، وتحويلها إلى نسبة مئوية بضرب حاصل القسمة في مائة.

ويمكن توضيح آلية عمل النموذج بشكل مبسط في الشكل (2-1).

شكل (2-1) آلية عمل النموذج المستخدم في تقدير حجم الاقتصاد الخفي بالسودان

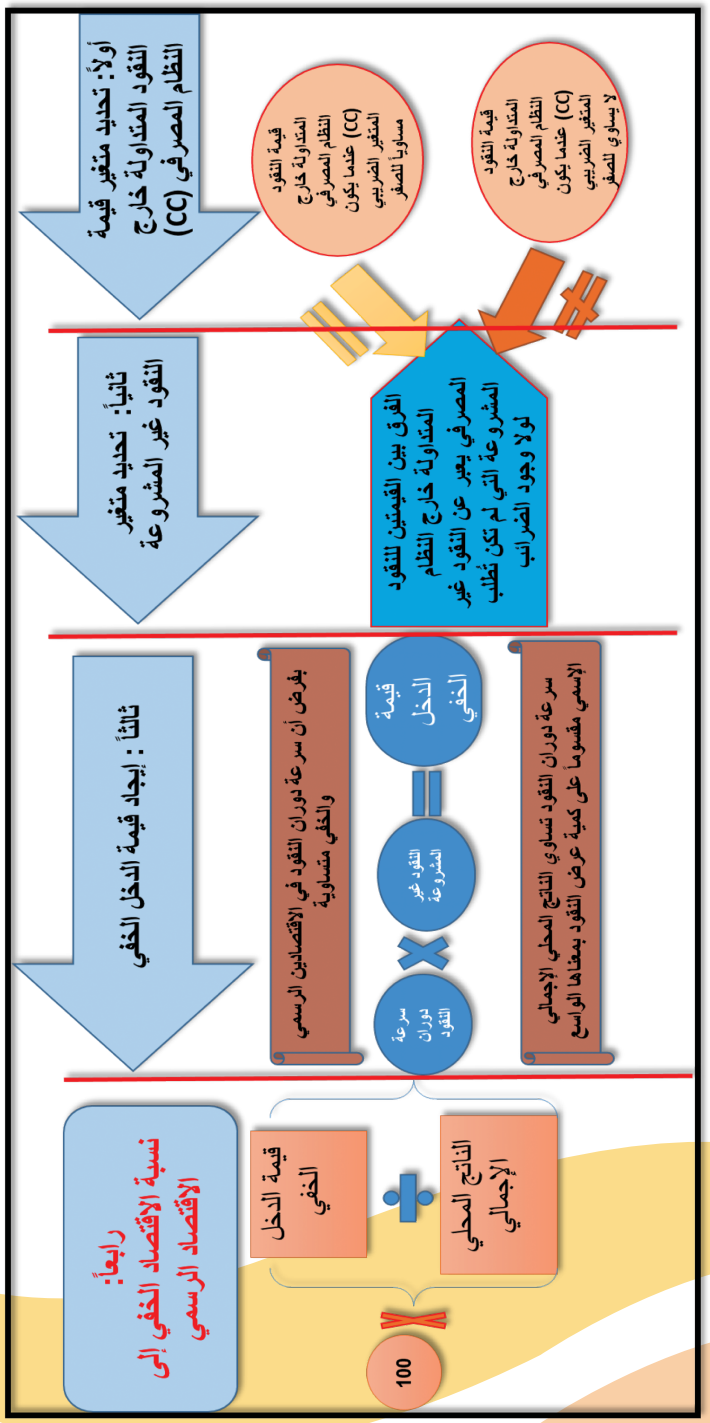

شكل (2-1) آلية عمل النموذج المستخدم في تقدير حجم الاقتصاد الخفي بالسودان

تسكين السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج :

تتطلب عملية بناء النموذج القياسي المستخدم في تقدير حجم ظاهرة الاقتصاد الخفي في السودان (نموذج الطلب على النقود) وصف السلاسل الزمنية للمتغيرات المفسرة للنموذج بدقة، واختبار سكونها واستقرارها قبل عملية التقدير وتحديد حجم الاقتصاد الخفي بالسودان، وذلك للحصول على نتائج تقدير غير متحيزة لحجم الاقتصاد الخفي بالسودان، وتحقيق مستوى مقبول من حيث المعنوية الإحصائية لنتائج النموذج، مما يساهم في تحقيق دقة التقدير والتنبؤ لحجم الاقتصاد الخفي بالسودان باستخدام النموذج. خاصة وأن تلك الظاهرة من الظواهر التي تتسم بتنوع وتشابك الأثر مع العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية في السودان مما يزيد من صعوبة التقدير ويزيد من أهمية تسكين السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج (نموذج الطلب على النقود) لمحاولة التقدير بدقة قدر الإمكان.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أنه في إطار تحقيق مزيد من دقة التقدير للنموذج في الدراسة تم تحويل البيانات من بيانات سنوية إلى بيانات ربع سنوية في وجود اتجاه عام باستخدام برنامج EViews وذلك بهدف زيادة عدد المشاهدات في السلسلة الزمنية وزيادة عدد درجات الحرية ومن ثم زيادة دقة نتائج النموذج.

اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test)

يستخدم اختبار جذر الوحدة لتحديد مدى سكون البيانات الخاصة بالسلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، وتحديد مستوى الفروق التي يتحقق معها سكون السلسلة الزمنية، حيث لا يمكن التنبؤ الدقيق للقيم المستقبلية للسلسلة الزمنية في ظل عدم سكونها، وتكمن مشكلة البيانات غير الساكنة في الظواهر الاقتصادية في وجود مشاكل الانحدار الزائف (Spurious Regression) أو مشاكل الارتباط الزائف [42] (Spuriou Correlation).

ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أن الدراسة تستخدم اختبار ديكي فوللر الموسع، ويمكن دراسة اختبار ديكي– فوللر من خلال المعادلة الآتية [43].

$$\Delta y_t = \beta_1 + \delta y_{t-1} + u_t \qquad (1)$$

[42] احمد محمود عبد الله، (رسالة ماجستير) تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الاراضي الفلسطينية – دراسة قياسية، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية بغزة، 2013م.

[43] مصطفى عبد الرزاق حاج حميدي (رسالة دكتوراه)، دراسةاقتصادية لمحددات انتاج وتسويق بعض الخضر في مصر، قسم الاقتصاد الزراعي،

حيث تشير (Δ) إلى الفرق الأول للسلسلة الزمنية (yt)، ويتم اختبار فرض العدم (NullHypothesis) بان المعلمة ($H_0 : \delta = 0$) أي بوجود جذر الوحدة في السلسلة، بمعني أنها غير ساكنة، في مقابل الفرض البديل ($H_1 : \delta < 0$) أي سكون السلسلة، وإذا كانت (δ) معنوية وأقل من الصفر (δ0>) فإننا نقبل الفرض البديل بعدم وجود جذر وحدة (Unit Root)، أي أن المتغير ساكن أو مستقر (Stationary).

ويمكن أن يضاف إلى المعادلة السابقة متغير الزمن (t)، وإذا كان حد الخطأ (ut) في النموذج أعلاه يعاني من الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطئة، وتصبح معادلة اختبار جذر الوحدة كآلاتي:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta y_{t-1} + \alpha \sum_{i=1}^{n} \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t \qquad (2)$$

وهذا النموذج يوصف باختبار ديكي– فوللر الموسع (Augmented Dickey-Fuller test)حيث يصبح الخطأ الجديد (ε_t) غير مرتبطة ذاتياً وتتميز بالخواص المرغوبة.

ولتحديد طول الفجوات الزمنية (n) يتم اختبار الفرض العدمي ($\delta = 0$) أو بوجود جذر الوحدة من خلال مقارنة إحصائية (τ) المقدرة للمعلمة (δ) مع القيم الجدولية لـ (Dickey and Fuller) والمطورة أيضاً بواسطة (Mackinnon 1991) [44]. فإذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية (τ) المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة لـ (DF) فإنها تكون معنوية إحصائياً، وعليه نرفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية ساكنة (Stationary)، وإذا كانت أقل من القيمة الجدولية فإنه لا يمكن رفض جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية غير ساكنة (Non-Stationary)، وبالتالي نقوم باختبار سكون الفرق الأول (First Difference) للسلسلة، وإذا كان غير ساكن نكرر الاختبار للفرق.

ويمكن اختبار فرضيات سكون المتغيرات والإجابة عن السؤال حول مدى وجود جذر وحدة للمتغيرات أم لا، ومدى الاستفادة من أخذ الفروق الأولى، حيث تم اختبار تحقيق الفرضيات التالية في اختبار ديكي– فوللر الموسع(Augmented Dickey-Fuller test) :

- **فرض العدم:** يتمثل فرض العدم في اختبار ديكي– فوللر الموسع في عدم سكون السلسلة الزمنية، أي وجود حذر للوحدة في مفردات السلسلة الزمنية، ويتم قبول فرض العدم عندما تكون القيمة المحسوبة من اختبار ديكى فوللر الموســـع أقل من القيمة الجدولية التي تظهر مع نتائج الاختبار، وفي هذه الحالة تكون السلسلة غير ساكنة.

44 - القيم الجدولية ل (ADF) تم احتسابها ضمن مخرجات برنامج (EVIEWS) المستخدم في هذه الدراسة، وهذه القيم تختلف حسب عدد حدود الفرق المبطئ الداخلة في نموذج الاختبار.

الفرض البديل: يتمثل الفرض البديل في اختبار ديكي– فوللر الموسع في وجود سلسلة زمنية ساكنة في متغيرات النموذج أي عدم وجود جذر للوحدة في مفردات السلسلة الزمنية ويتم قبول الفرض البديل عندما تكون القيمة المحسوبة من اختبار ديكى فوللر الموسع أكبر من القيمة الجدولية التي تظهر مع نتائج الاختبار، وفي هذه الحالة تكون السلسلة ساكنة.

وبناءً على ذلك تم اختبار صفة سكون السلاسل الزمنية باستخدام صيغة اختبار ديكي– فوللر الموسع لمتغيرات نموذج الطلب على النقود المستخدم في قياس حجم الاقتصاد الخفي في السودان للفترة 2001–2017، وذلك عند مستواها الأصلي (Level) وعند الفروق الأولى والثانية (Firstand Second Difference) عن طريق أخذ الصيغة اللوغاريتمية والفروق وبقاطع واتجاه أو بدون. وتمثلت أهم نتائج هذا الاختبار في جدول (2–5) حيث يتبين أن متغيرات النموذج كانت غير ساكنة في صورتها الأصلية والواردة من المصدر سواء عند المستوى الاحتمالي 0.01، أو حتى المستوى الاحتمالي 0.05، كما تبين عدم استقرار متغيرات النموذج بعد أخذ اللوغاريثم والفرق الأول (باستثناء متغير نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي والذي استقر بعد أخذ اللوغاريثم الطبيعي والفرق الأول عند المستوى الاحتمالي 0.01.

ومن هذا المنطلق فقد استقرت بيانات السلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي والفرق الثاني لمتغيرات النموذج عند المستوى الاحتمالي 0.01.

جدول (2–5): نتائج اختبار ديكي– فوللر الموسع لمتغيرات نموذج الطلب على العملة المستخدم في قياس حجم الاقتصاد الخفي في السودان للفترة 2001–2017

	البيانات الأصلية			البيانات بعد أخذ الفروق	
المتغير	اختبار ADF	المعنوية	التحويلة المناسبة للاستقرار والسكون	اختبار ADF	المعنوية
(CC/M2)	1.4–	(0.5)-	الفرق الثاني	8.97–	0.000
(T/Y)t	1.57–	(0.45)-	الفرق الأول	5.58–	0.000
(W/Y) t	92.26	(0.18)-	الفرق الثاني	7.77–	0.000
R	2.65–	(0.08)-	الفرق الثاني	6.17–	0.000
(GDP)PC	1.98	(0.099)-	الفرق الثاني	8.23–	0.000
(DE)t	0.37	(0.98)-	الفرق الأول	5.74–	0.000

المصدر: التحليل الإحصائي لاختبار ديكي- فوللر الموسع للبيانات في الجدول رقم (2-8) بالملحق باستخدام برنامج EViews.

7. تقدير دالة الانحدار للنموذج :

يهتم نموذج الانحدار المتعدد بدراسة أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة على متغير تابع واحد، وفي تلك الحالة يتم تقدير نموذج الطلب على النقود من خلال تقدير أثر المتغيرات المفسرة التي تم اختبارها وتأثيرها على المتغير التابع المتمثل في نسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي إلى عرض النقود. ومن الأهمية بمكان العمل على اختيار الأسلوب القياسي المناسب لتقدير نموذج الطلب على النقود، حيث تم تقدير النموذج بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى والتي تتطلب وجود مجموعة من الشروط أهمها عدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات الدراسة وكذلك التوزيع الطبيعي للخطأ العشوائي وغيرها من الفرضيات التي تساهم في التقدير السليم للنموذج. ويعد اختبار ديربن واتسون من أحد الاختبارات المهمة التي تحدد مدى الاعتماد على تلك الطريقة في تقدير النموذج. ومن خلال إجراء التحليل القياسي على برنامج SpSS، يتبين من جدول (2-6) أنه بلغت قيمة ديربن واتسون في طريقة المربعات الصغرى لتقدير نموذج الطلب على العملة حوالي 1.99 (DW=1.99) وهي قيمة محسوبة أعلى من القيمة الجدولية البالغة (dL= 1.21) عند المستوى الاحتمالي 0.05 ، وأكبر من القيمة الجدولية البالغة (dU= 1.69) عند المستوى الاحتمالي 0.01 ولذلك يمكن من خلال تلك القيمة التأكيد على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) في متغيرات النموذج ومن ثم يمكن الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (ols) في تقدير نموذج الطلب على النقود لتقدير حجم الاقتصاد الخفي في السودان للفترة 2001-2017.

جدول (2-6): نتائج اختبار ديربن واتسون لتقدير نموذج الطلب على النقود في السودان للفترة 2001-2017 بطريقة المربعات الصغرى العادية

القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	
	القيمة	المستوى الاحتمالي
1.99	(d_L= 1.21)	0.05
	(dU= 1.69)	0.01

المصدر : التحليل الاحصائي لاختبار ديربن واتسون للبيانات في الجدول (2-5) بالملحق باستخدام برنامج SpSS

ومن خلال تقدير نموذج الطلب على النقود في السودان خلال الفترة 2001-2017 تبين من الجدولين (2-7) ، و(2-8) عدة نتائج من أهمها الآتي:

- بلغت قيمة (F) للنموذج المُقدر ككل حوالي 9.52 وهي قيمة معنوية إحصائياً عن المستوى الاحتمالي 0.01، مما يعني جودة النموذج من الناحية الإحصائية وإمكانية الاعتماد على النتائج المُقدرة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي في السودان.
- بلغت قيمة معامل التحديد (R2) حوالي 0.71 أي أن المتغيرات المستقلة الموجودة في النموذج المقدر مسؤولة عن حوالي 71% من ظاهرة الاقتصاد الخفي في السودان، وأن حوالي 29% من أسباب ظاهرة الاقتصاد الخفي في السودان راجع لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج. وقد يعزى ذلك لأن ظاهرة الاقتصاد الخفي في دولة مثل السودان تؤثر عليها عوامل متداخلة ومتباينة وكثيرة منها ما هو اجتماعي ومنها ما هو اقتصادي، حتى إن بعض الظروف الأمنية والسياسية تؤثر فيها بشكل غير مباشر.
- وجود علاقة طردية بين حجم الاقتصاد الخفي في السودان وبين نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (بما يتفق مع فرضيات النموذج ومع مبادئ النظرية الاقتصادية) وهذه العلاقة ذات أثر معنوي إحصائي عند المستوى الاحتمالي 0.05، وهو ما يؤكد الفرض الأساسي للنموذج بأن العامل الرئيسي المحرك للاقتصاد الخفي في السودان هو التهرب الضريبي.
- وجود علاقة طردية بين حجم الاقتصاد الخفي في السودان وبين نسبة الأجور والمرتبات إلى الناتج المحلي الإجمالي للسودان خلال فترة الدراسة (بما يتفق مع فرضيات النموذج ومع مبادئ النظرية الاقتصادية) وهذه العلاقة ذات أثر معنوي إحصائي عند المستوى الاحتمالي 0.01 ، وقد يشير ذلك إلى أن الأجور الرسمية في السودان غالباً لا تعبر عن الدخل الحقيقي للمواطنين السودانيين نظراً لارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم والصعوبات الاقتصادية التي تجعل المواطنين يبحثون عن مصادر دخل أخرى وغالباً ما يكون ذلك من خلال أنشطة الاقتصاد الخفي.
- وجود علاقة طردية بين حجم الاقتصاد الخفي في السودان وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسودان خلال فترة الدراسة (بما يتفق مع فرضيات النموذج ومع مبادئ النظرية الاقتصادية) وهذه العلاقة ذات أثر معنوي إحصائي عند المستوى الاحتمالي 0.01 وهو ما يشير إلى أن زيادة الدخل للأفراد الناجمة عن زيادة نصيبهم من الناتج المحلي الإجمالي تساهم في تشجيع الأفراد للقيام بالعديد من الأنشطة الاقتصادية والاستهلاكية، ومن ثم يساهم ذلك في زيادة أنشطة الاقتصاد الخفي.
- عدم ثبوت المعنوية الإحصائية لمتغير سعر الفائدة على الودائع الادخارية، وهو ما لا يتفق مع فرضيات النموذج) وقد يعزى ذلك إما لعدم جودة البيانات من المصدر أو لأنه على أرض الواقع توجد قناعة لدى كثير من المواطنين السودانيين بعدم جدوى ادخار الأموال

في المصارف،إما لزيادة معدلات الفقر في السودان وارتفاع معدلات التضخم، أو لاعتبارات متعلقة بالعقيدة الإسلامية.

- وجود علاقة عكسية لمتغير الفرق بين السعر الرسمي وسعر السوق السوداء للجنيه السوداني أمام الدولار (بما يتفق مع فرضيات النموذج ومع مبادئ النظرية الاقتصادية) وهذه العلاقة غير معنوية إحصائياً، وقد تشير تلك النتائج إلى صعوبات الحصول على العملة الأجنبية ووجود اختلال في هيكل السياسات المالية والنقدية في السودان خلال فترة الدراسة.
- وجود علاقة عكسية لمتغير انفصال الجنوب عن الشمال (بما يتفق مع فرضيات النموذج ومع مبادئ النظرية الاقتصادية) وهذه العلاقة غير معنوية إحصائياً، وقد يعزى ذلك لزيادة نسبة أنشطة الاقتصاد الخفي في السودان بعد الانفصال بشكل كبير مما ساهم في تلاشي أثر هذه العلاقة العكسية التي تم فرضها في النموذج والتي تشير إلى انخفاض حجم الاقتصاد الخفي بعد انفصال الجنوب، حيث أنه من المتوقع وفق تلك النتيجة أن الزيادة في حجم الاقتصاد الخفي في السودان بعد الانفصال كانت أكبر من المتوقع بحيث لم تكن هناك فرصة لوجود أثر لاستبعاد حجم الاقتصاد الخفي في جنوب السودان قبل الانفصال وذلك نتيجة ارتفاع معلات التضخم وارتفاع الأسعار وحاجة المواطنين في السودان لمزيد من الدخل لمواجهة الأعباء المعيشية، حتى ولو كان من خلال أنشطة الاقتصاد الخفي.

جدول (2-7): معامل التحديد وقيمة معامل ديربن واتسون وقيمة (F) لنموذج الطلب على النقود في السودان خلال الفترة 2001-2017

R	R Square	Durbin-Watson	F	Sig.
.711a	0.71	1.997	9.521	.000a

: التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج SpSS.

المصدر : التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج SpSS.

جدول (2-8): نتائج تقدير نموذج الطلب على النقود في السودان خلال الفترة 2001-2017

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.01	.002		-.159	.87
	(T/Y)t	.013	.005	.259	2.634	.01
	(W/Y) t	.434	.072	.814	5.995	.00
	R	.001	.022	.004	.036	.97
	(GDP)PC	.334	.114	.396	2.927	.00
	(DE)t	-9.863E-5	.004	-.002	-.025	.98
	D1	-5.909E-5	.010	-.001	-.006	.99

a. Dependent Variable: CC/M2

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي للبيانات بجدول (2-9) بالملحق باستخدام برنامج SpSS.

8. تقدير حجم الاقتصاد الخفي باستخدام نتائج دالة الانحدار للنموذج.

أولاً: تقدير حجم النقود المتداولة خارج القطاع المصرفي إلى عرض النقود بمعناها الواسع

قبل البدء في تحديد حجم الاقتصاد الخفي، من الأهمية بمكان العمل على إيجاد القيم التقديرية لمتغير نسبة النقود المتداولة خارج القطاع المصرفي إلى عرض النقود بمعناها الواسع، حيث تعتبر هذه القيم المُقدرة نقطة الانطلاق الحقيقية لقياس حجم الاقتصاد الخفي في السودان. ومن خلال نتائج نموذج الطلب على المُقدر من النقود في السودان خلال الفترة 2001-2017 والموضحة بالجدول (2-9) يتبين أنه بالنسبة لمتغير نسبة النقود المتداولة خارج القطاع المصرفي إلى عرض النقود بلغ المتوسط الهندسي() لنسبة النقود المتداولة خارج القطاع المصرفي بالنسبة لعرض النقود حوالي 36.2%، بينما بلغت أعلى قيمة حوالي 41.6%، وبلغت أقل قيمة حوالي 26.8%، وبلغت قيمة التباين حوالي 3.9، في حين بلغت قيمة الانحراف المعياري حوالي 15.46. ومن خلال نتائج جدول (2-10) تبين عدم وجود اختلافات معنوية إحصائياً بين كل من القيم الحقيقية والقيم المُقدرة لمتغير نسبة النقود المتداولة خارج القطاع المصرفي إلى عرض النقود بمعناها الواسع، مما يشير لإمكانية الاعتماد على النتائج المُقدرة في تحديد حجم الاقتصاد الخفي في السودان.

جدول (2-9): القيم المُقدرة لمتغير نسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي إلى عرض النقود بمعناها الواسع باستخدام نموذج الطلب على النقود في السودان للفترة 2001-2017

جدول (2-9): القيم المُقدرة لمتغير نسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي إلى عرض النقود بمعناها الواسع باستخدام نموذج الطلب على النقود في السودان للفترة 2001-2017

السنوات	(C C /M2) الحقيقية	(C C /M2) المقدرة من النموذج	الفرق بين القيم المقدرة والقيم الحقيقية
2001	35.6	36.20	0.6
2002	34.3	37.30	3
2003	32.7	33.40	0.7
2004	31.7	28.90	-2.8
2005	27.3	26.88	-0.42
2006	30	35.99	5.99
2007	28.6	36.94	8.34
2008	29.5	39.62	10.12
2009	28.5	39.31	10.81

([45]) تم الاعتماد على المتوسط الهندسي كونه مؤشراً أكثر دقة من المتوسط الحسابي في حالة المتغيرات التي تعبر عن النسب المئوية.

2010	28.4	39.23	10.83
2011	30.7	41.32	10.62
2012	28.5	38.29	9.79
2013	28.9	41.63	12.73
2014	30	35.16	5.16
2015	29.4	34.06	4.66
2016	32	35.05	3.05
2017	34.2	36.20	2
البيانات الإحصائية الوصفية[46]			
المدى	8.3	14.7	ـــــ
أقل قيمة	27.3	26.88	ـــــ
أعلى قيمة	35.6	41.6	ـــــ
المتوسط الهندسي	30.5	35.98	ـــــ
القيمة المنوالية	28.5	36.2	ـــــ
الانحراف المعياري	2.4	3.93	ـــــ
التباين	5.8	15.46	ـــــ

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي.

جدول (2-10) : نتائج تحليل التباين في اتجاه واحد للفرق بين القيم المقدرة والحقيقية لمتغير نسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي إلى عرض النقود بمعناها الواسع باستخدام نموذج الطلب على النقود في السودان للفترة 2001-2017

ANOVA					
	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	8.000	29	.276	2.207	.231
Within Groups	.500	4	.125		
Total	8.500	33			

ثانياً: تقدير حجم الاقتصاد الخفي :

يمكن من خلال نتائج تقدير نموذج الطلب على النقود في السودان خلال الفترة 2001-2017الواردة في الجدول (2-9) تقدير حجم الاقتصاد الخفي في السودان خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال ما تم توضيحه سابقاً في إيجاد تحديد متغير النقود غير المشروعة من خلال الفرق بين النقود المتداولة خارج النظام المصرفي في وجود الضرائب وعدم وجودها، ثم إيجاد قيمة الدخل الناتج من الأنشطة الخفية بالضرب في سرعة دوران النقود، وبقسمة هذا الدخل الناتج من الأنشطة الخفية على الناتج المحلي الإجمالي يمكن الحصول على نسبة الاقتصاد الخفي في السودان.

ومن خلال نتائج الجدول (2-5) أمكن الحصول على تطور حجم الاقتصاد الخفي في السودان خلال الفترة 2001-2017 باستخدام نتائج نموذج الطلب على النقود، ويتبين من بيانات الجدول (2-5) والجدول (2-6) مجموعة من الملاحظات من أهمها الآتي:

- بلغ المتوسط الحسابي لحجم الاقتصاد الخفي في السودان خلال الفترة 2001-2017 حوالي 35.9% من حجم الاقتصاد الرسمي للدولة والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، في حين بلغ المتوسط الهندسي حوالي 35.3%. وتعتبر تلك النسبة مرتفعة إلى حد ما مقارنة بحجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول العربية ، حيث يمكن توضيح ذلك في الشكل (2-2).
- بلغت القيمة المنوالية لحجم الاقتصاد الخفي في السودان للفترة 2001-2017 حوالي

(46) المدى يعبر عن الفرق بين أكبر وأقل قيمة، والمتوسط الهندسي يعبر عن الجذر النوني لحاصل ضرب القيم، والقيمة المنوالية هي القيمة الأكثر تكراراً، والتباين يعبر عن مجموع مربعات انحرافات القيم عن وسطها الحسابي، والانحراف المعياري يعبر عن الجذر التربيعي للتباين.

30.6% من الناتج الإجمالي المحلي وهو ما يؤكد على وجود ارتفاع بشكل مستمر لتلك الظاهرة خلال سنوات الدراسة، مما يشير إلى عدم اتخاذ سياسات وآليات فعالة لمواجهة مشكلة الاقتصاد الخفي، وكذلك ضعف كفاءة الإجراءات المتبعة لعلاجها (إن وجدت).

- بلغت قيمة الانحراف المعياري للاقتصاد الخفي في السودان خلال فترة الدراسة حوالي 6.33، في حين بلغ التباين حوالي 40.1، وهو ما يشير إلى التغيرات الكبيرة التي حدثت في حجم الاقتصاد الخفي خلال فترة الدراسة والتذبذب على الرغم من وجود اتجاه عام متزايد للاقتصاد الخفي في السودان خلال فترة الدراسة، وقد يعزى ذلك لتأثر حجم الاقتصاد الخفي في السودان خلال فترة الدراسة بالعديد من المتغيرات المتداخلة الأثر فيما بينها فضلاً عن تأثير العوامل الاجتماعية والسياسية والأمنية على تلك الظاهرة خلال فترة الدراسة، ويؤكد على ذلك أن أقل نسبة لمساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال فترة الدراسة بلغت حوالي 26.50، بينما بلغت أعلى نسبة حوالي 45.3، وبلغ مدى القيم حوالي 18.8 وهو ما يوضح الفرق الكبير بين أكبر وأقل نسبة، جدول (2-11)، وجدول (2-12).

جدول (2-11): الحجم المُقدر للاقتصاد الخفي باستخدام نموذج الطلب على النقود في السودان للفترة 2001-2017

(47) دراسة بعنوان إحصاءات القطاع غير الرسمي في الدول العربية صادرة عن صندوق النقد العربي، متاحة على الرابط التالي :
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/%D8%B9%D8%B1%D8%B6%20%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%20%D8%BA%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9.pdf

جدول (2-11): الحجم المُقدر للاقتصاد الخفي باستخدام نموذج الطلب على النقود في السودان للفترة 2001-2017

السنوات	نسبة النقود المتداولة خارج النظام المصرفي إلى عرض النقود المقدرة من النموذج	عرض النقود الحقيقي	عرض النقود المُقدر CC في حال وجود ضرائب	عرض النقود المُقدر CC في حال وجود ضرائب مساوية للصفر	النقود غير المشروعة التي لم تكن لتُطلب لولا وجود الضرائب	سرعة دوران النقود	حجم الاقتصاد الخفي (قيمة الدخل الخفي)	حجم الاقتصاد الرسمي (معبراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي)	نسبة الاقتصاد الخفي في السودان
	(C C /M2)	CC	When 0≠taxes	When taxes = 0					
2001	64.3	1538360	1604443	1604255	188.0	9.4	1768.6	40658.6	43.5
2002	42.2	1935820	2012654	2010517	2137.0	8.5	18117.3	47756.1	37.9
2003	66.2	2402070	2309430	2306762	2668.0	7.6	20256.1	55733.8	36.3
2004	28.90	3048969	3085519	3085099	420.3	7.2	3007.3	68721.4	43.8
2005	26.877	3982420	4017053	4016552	500.7	6.1	3058.4	85707.1	30.6
2006	35.990	5670777	5742730	5736849	5881.0	5.5	32485.0	98718.8	32.9
2007	36.94	6221786	5887049	5880519	6530.0	5.8	37765.6	114017.5	33.1
2008	39.62	7339147	7383548	7375867	7680.3	5.4	41731.5	124609.2	33.5
2009	39.30	8832353	9052958	9044302	8655.8	4.9	42610.7	139386.5	30.6
2010	39.23	10897239	10748843	10738834	10008.6	4.5	45294.1	160646.5	28.2
2011	41.31	13660175	13578002	13566819	11183.3	4.5	49848.5	186556.3	26.7
2012	38.29	17869905	18584701	18569134	15567.4	4.1	64594.1	243412.8	26.5
2013	41.62	20412898	21637672	21613538	24133.7	4.4	107012.7	294630.9	36.3
2014	35.16	25060075	25561277	25526098	35178.1	6.1	213268.5	471295.5	45.3
2015	34.06084022	29340437	30220650	30178687	41963.3	6.2	261226.7	582936.7	44.8
2016	35.04	28712022	26989301	26942044	47257.0	5.5	261152.6	667568.0	39.1
2017	37.01	61455472	59611808	59547959	63849.0	6.2	397347.7	823938.0	41.2

نظراً لوجود بعض القيم المتطرفة تمت معالجة البيانات لعامي 2001 و 2004 للحصول على تقديرات لحجم الاقتصاد الخفي قليلة في نسب التشتت عن المتوسط الهندسي للبيانات.

المصدر : نتائج التحليل الاحصائي المتحصل عليها من نموذج الطلب على النقود باستخدام برنامج SpSS

شكل (2-2): حجم الاقتصاد الخفي في بعض الدول العربية مقارنة بمتوسط الفترة 2001-2017 في السودان

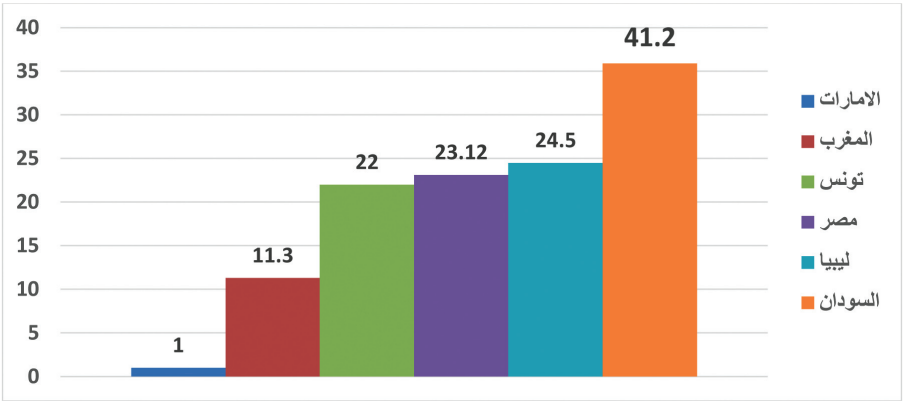

المصدر: نتائج الجدول (2-11)

جدول (2-12): أهم المؤشرات الإحصائية الوصفية لحجم الاقتصاد الخفي في السودان للفترة 2001-2017

المؤشر	القيمة
المتوسط الحسابي	35.9
المتوسط الهندسي	35.3
المنوال	30.6
أقل قيمة	26.5
أعلى قيمة	45.3
المدى	18.8
التباين	40.1
الانحراف المعياري	6.33

المصدر: نتائج الدول (2-11)

توضح بيانات شكل (2-3) أن معدل التغير في حجم الاقتصاد الخفي في السودان بعد عام 2012 الأكبر بين سنوات الدراسة، وهي الفترة التي اتسمت بزيادة معدلات التضخم وارتفاع الأسعار وتدهور نسبي في الأوضاع الاقتصادية. وهي عوامل قد تكون دافعة ومشجعة على نمو ظاهرة الاقتصاد الخفي، مما يشير لاحتمالية استمرار تلك الظاهرة بشكل كبير خلال السنوات القادمة إذا ما ظلت الأوضاع الحالية دون تغيير، ومن ثم من الأهمية بمكان العمل لتحديد أهم العوامل التي ساهمت في زيادة وتفاقم ظاهرة الاقتصاد الخفي خلال السنوات الأخيرة لفترة الدراسة وتحديداً خلال الفترة 2012-2017، وكذلك العمل على التنبؤ واستشراف المستقبل بشأن حجم ظاهرة الاقتصاد الخفي وآثارها المتوقعة في السودان خلال الفترة القادمة في حال عدم اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة تلك الظاهرة

شكل (2-3): تطور حجم الاقتصاد الخفي في السودان للفترة 2001-2017 باستخدام نتائج نموذج الطلب على النقود

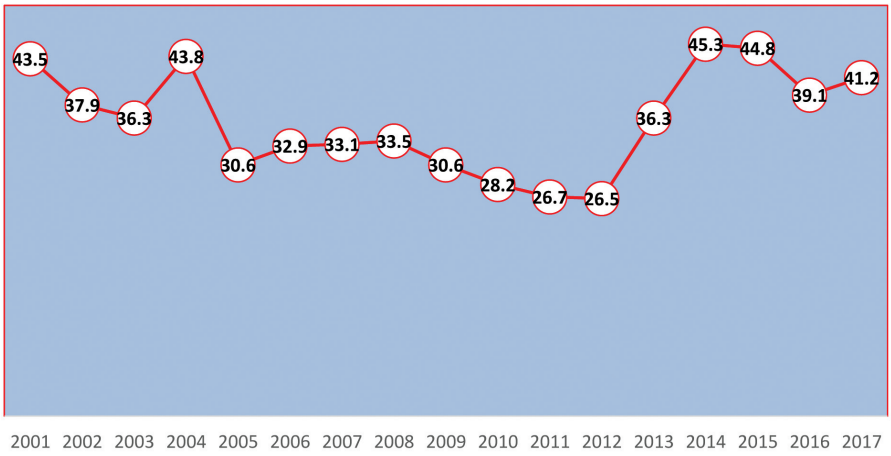

المصدر: نتائج الدول (2-11)

أهم العوامل المؤثرة على ظاهرة الاقتصاد الخفي في السودان:

من خلال استعراض الملامح العامة لظاهرة الاقتصاد الخفي في السودان للفترة 2001-2017 تبين أن تلك الظاهرة تعتبر من الظواهر الصعبة في دراستها وتحديد العوامل المؤثرة عليها خاصة في ظل تأثرها بالعديد من المتغيرات المفسرة غير الكمية مثل الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها، ومن ثم يعتبر تحديد العوامل المؤثرة على تلك الظاهرة بشكل دقيق من الأمور الصعبة.

لذلك يتناول هذا الجزء من الدراسة استجلاء العوامل المؤثرة على ظاهرة الاقتصاد الخفي في

السودان خلال الفترة 2001-2017، وسوف يتم لهذا الغرض تقدير نموذج الانحدار المتعدد المرحليفي صورته الخطية Stepwise Regression والذي يهتم بتحديد أكثر المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار المتعدد (والتي تم تحديدها في نموذج الطلب على النقود) تأثيراً على المتغير التابع وهو في هذه الحالة يتمثل في حجم الاقتصاد الخفي الذي تم تقديره من نتائج الجدول (2-11) بالاستناد إلى نتائج نموذج الطلب على النقود. ومن ثم يمكن استنتاج الصيغة العامة لنموذج الانحدار المتعدد للعوامل المؤثرة على ظاهرة الاقتصاد الخفي في السودان خلال الفترة 2001-2017 في المعادلة التالية:

$$HEt= \beta0+\beta1(T/Y)t+\beta2(W/Y)t+\beta3(R)t+\beta4(GDP)PC + \beta5\ (DE)t+ \beta6\ D1 + €t$$

حيث أن :

HE : حجم الاقتصاد الخفي المُقدر من نموذج الطلب على النقود.

(T/Y)t : نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي للسودان.

(W/Y) t : نسبة الأجور والمرتبات إلى الناتج المحلي الإجمالي للسودان.

R : سعر الفائدة على الودائع الادخارية (لحصر تكاليف الادخار النقدي).

(GDP)PC: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

(DE)t: الفرق بين السعر الرسمي وسعر السوق السوداء للجنيه السوداني أمام الدولار.

D1: متغير وهمي يعبر عن تأثر الاقتصاد السوداني بانفصال الجنوب عن الشمال يأخذ القيمة (0) لفترة ماقبل الانقسام، والقيمة (1) لفترة ما بعد الانقسام.

t€ : حجم الخطأ العشوائي.

t : متغير معبر عن الزمن

حيث سيتم اختبار الانحدار المتعدد المرحليفي صورته الخطية Stepwise Regression لتحديد أكثر العوامل والمتغيرات المستقلة المفسرة التي سيتضمنها النموذج المقدر في المعادلة السابقة تأثيراً على حجم الاقتصاد الخفي في السودان خلال فترة الدراسة، ومن ثم أخذ تلك العوامل في الاعتبار عند وضع السياسات والآليات المناسبة لمواجهة ظاهرة الاقتصاد الخفي في السودان خلال المرحلة القادمة.

أولاً: تسكين السلسلة الزمنية لمتغيرات نموذج الانحدار للعوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي:

من الأهمية بمكان قبل تحديد أهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي في السودان من خلال نموذج الانحدار المرحلي المتعدد Stepwise Regression أن تكون متغيرات النموذج ساكنة ومستقرة، ومن خلال نفس الخطوات التي تم اتباعها في نموذج الطلب على النقود تم العمل

على تسكين متغيرات نموذج الانحدار المتعدد للعوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي في السودان للفترة 2001-2017، وباتباع نفس الخطوات ومنهجية التحليل يتبين من جدول (2-13) من خلال إجراء اختبار ديكي- فوللر الموسع لاختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات عدم سكونها على مستوى البيانات الأصلية وعند مستوى الفرق الأول والفرق الثاني عند المستوى الاحتمالي 0.01 أو 0.05 باستثناء متغير نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي للسودان والذي استقر بعد الفرق الثاني عند المستوى الاحتمالي 0.01، في حين استقرت باقي متغيرات النموذج عند الفرق الثالث عند المستوى الاحتمالي 0.01، واستناداً إلى تلك النتائج يمكن تحقيق شروط اختبار الانحدار الخطي المتعدد وإجراء التحليل لمتغيرات النموذج لتحديد أهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي في السودان خلال الفترة 2001-2017.

جدول (2-13): نتائج اختبار ديكي- فوللر الموسع لمتغيرات نموذج الانحدار المتعدد لتحديد أهم العوامل المؤثرة على حجم الاقتصاد الخفي في السودان للفترة 2001-2017

	البيانات الأصلية			البيانات بعد أخذ الفروق	
المتغير	اختبار ADF	المعنوية	التحويلة المناسبة للاستقرار والسكون	اختبار ADF	المعنوية
HE	-1.7	0.7	الفريق الثالث	-8.1	0.000
(T/Y)t	-2.4	0.1	الفرق الثاني	-9.4	0.000
(W/Y) t	-1.55	0.7	الفريق الثالث	-6.1	0.002
R	-2.88	0.19	الفريق الثالث	-6.2	0.002
(GDP)PC	0.91	0.99	الفريق الثالث	-4.8	0.001
(DE)t	0.3	0.88	الفريق الثالث	-5.23	0.007

المصدر: التحليل الإحصائي باستخدام برنامج EViews لاختبار ديكي فوللر الموسع لمعادلة نموذج الانحدار لأهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي وفق بيانات الجدول (1) بالملحق للمتغيرات المستقلة ونتائج الجدول (2-11) للمتغير التابع.

ثانياً: تحديد أهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي:

على الرغم من أهمية متغيرات النموذج المستقلة والمفسرة لظاهرة الاقتصاد الخفي في السودان خلال الفترة 2001-2017، إلا أن هناك مجموعة من تلك المتغيرات تعتبر الأكثر تأثيراً دون غيرها يجب وضعها في الاعتبار عند وضع السياسات والآليات المناسبة لمواجهة ظاهرة الاقتصاد الخفي. ولتحديد تلك المتغيرات بدقة من خلال النموذج تم العمل على تحديد أهم تلك العوامل باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد المرحلي Stepwise Regression بعد تسكين السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج واستيفاء شروط طريقة المربعات الصغرى، ومن خلال نتائج الجدول (2-13)، يتبين أن أهم العوامل المؤثرة على ظاهرة الاقتصاد الخفي في

السودان هي نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك نسبة الأجور والمرتبات إلى الناتج المحلي الإجمالي للسودان، فضلاً عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، جدول (2-14).

جدول (2-14) : نتائج تقدير نموذج الانحدار المتعدد المرحلي Stepwise Regression وتحليل التباين لأهم العوامل المؤثرة على حجم الاقتصاد الخفي في السودان خلال الفترة 2001-2017

Coefficientsa						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.142	.470		-.302	.769
	(T/Y)t	.831	.270	.521	3.078	.012
	(GDP)PC	1. 30	4.175	1.016	3.552	.005
	(W/Y) t	0.93	2.206	1.307	4.680	.001

ANOVAb						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	85.918	3	28.639	9.356	.737
	Residual	30.609	10	3.061		
	Total	116.527	13			
a. Predictors: (Constant). WY. TY. GDP						
b. Dependent Variable: HE						
70R Square=.7						
Durbin-Watson= 2.783						

المصدر: التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SpSS.

ومن خلال بيانات جدول (2-14) تبين ايضاً أن الزيادة في الضرائب بنسبة 1% تزيد حجم الاقتصاد الخفي في السودان بنسبة 0.83%، حيث يعتبر التهرب الضريبي من أهم مبررات التوجه نحو أنشطة الاقتصاد الخفي، في حين أن الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1% (في ظل عدم قدرة المؤسسات المالية على جذب تلك الزيادة ضمن الإطار الرسمي للدولة) تساهم في زيادة الاقتصاد الخفي بنسبة 1.3%، كما إن الارتفاع في نسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% يساهم في زيادة حجم أنشطة الاقتصاد الخفي بنسبة 0.9%. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أنه بالرغم من أهمية تلك المتغيرات المؤثرة على حجم الاقتصاد الخفي في السودان خلال الفترة 2001-2017، إلا أنه من المؤكد وجود العديد من المتغيرات الأخرى لا تقل أهمية عن تلك العوامل المحددة في نموذج الانحدار المتعدد المرحلي، ويؤكد على ذلك أن قيمة معامل التحديد بلغت حوالي 0.7، أي أن تلك المتغيرات الثلاثة تفسر حوالي 70% من حجم الاقتصاد الخفي في السودان، وأن هناك حوالي 30% من العوامل الأخرى التي من الصعب قياسها وغير موجودة في هذا النموذج مسؤولة عن 30% من حجم الاقتصاد الخفي في السودان خلال فترة الدراسة.

10. التنبؤ بحجم الاقتصاد الخفي خلال السنوات القادمة:

يهدف هذا الجزء من الدراسة التنبؤ بالقيم المستقبلية لحجم الاقتصاد الخفي في السودان من خلال نتائج تقدير حجم الاقتصاد الخفي في السودان، وذلك بهدف التعرف على المسار المتوقع لحجم الاقتصاد الخفي، مما يساعد في عمليات وضع السياسات والآليات المناسبة لمواجهة تلك الظاهرة.

أولاً: اختبار دقة وقدرة النموذج على التنبؤ بحجم الاقتصاد الخفي:

قبل التنبؤ بحجم الاقتصاد الخفي في السودان من الأهمية بمكان إجراء الاختبارات الإحصائية التي تختبر مدى قدرة النموذج المستخدم في التنبؤ بحجم الاقتصاد الخفي، ويعتبر اختبار ثايل من أهم الاختبارات التي تستخدم لهذا الغرض، حيث يستخدم في قياس قدرة النموذج على التنبؤ بحجم الظاهرة محل الدراسة من خلال المعادلة التالية:[48]

$$/\sqrt{d^2}U = \sqrt{\sum df - da^2}$$

حيث أن :

U : معامل ثايل.

df: التغير في القيمة المتوقعة للظاهرة محل الدراسة (حجم الاقتصاد الخفي في السودان للفترة 2001-2017).

da: التغير في القيمة الحقيقية للظاهرة محل الدراسة (حجم الاقتصاد الخفي في السودان للفترة 2001-2017).

وتتراوح قيمة معامل ثايل بين الصفر والواحد، وكلما اقترب المعامل من الصفر دل ذلك على وجود قدرة عالية لدى النموذج على التنبؤ.

ومن خلال بيانات الجدول (2-15) يتبين أن قيمة معامل ثايل للنموذج للتنبؤ وفق نموذج تكامل الانحدار الذاتي (ARIMA) بلغت حوالي 0.092 خلال الفترة 2001-2017، وهي قيمة تقترب من الصفر، ومن ثم تتبين قدرة النموذج على التنبؤ، وعليه يمكن الاعتماد على التنبؤ بحجم الاقتصاد الخفي في السودان وفق منهجية نموذج تكامل الانحدار الذاتي (ARIMA) والاعتماد على نتائج التنبؤ في وضع السياسات والآليات المناسبة لمواجهة تلك الظاهرة.

(48) مدحت محمد عبد العال، أستاذ الإحصاء التطبيقي، دراسة بعنوان : نموذج إحصائي مقترح للتنبؤ بمتوسطات درجات الحرارة الشهرية ومدى تأثرها بظاهرة الاحتباس الحراري بالتطبيق على محافظة القاهرة، المجلة العربية للإدارة المجلد 35، عدد يونيو 2015م.

جدول (2-15): نتائج اختبار ثايل والفرق بين البيانات الحقيقية والمُقدرة لحجم الاقتصاد الخفي في السودان المُقدر في الفترة 2001-2017

البواقي	البيانات المُقدرة من نموذج التنبؤ	البيانات الحقيقية	السنوات
Residual	Forecast	Data	Period
ـــــ	ـــــ	43.5	2001
0.3	38.2	37.9	2002
0.2	36.5	36.3	2003
-4.3	39.5	43.8	2004
0.3	30.9	30.6	2005
0.2	33.1	32.9	2006
-0.2	32.9	33.1	2007
0.3	33.8	33.5	2008
0.3	30.9	30.6	2009
0.7	28.9	28.2	2010
0.4	27.1	26.7	2011
0.4	26.9	26.5	2012
0.5	36.8	36.3	2013
0.3	45.6	45.3	2014
0.3	45.1	44.8	2015
0.5	39.6	39.1	2016
0.3	41.5	41.2	2017
0.092			Theil test

Model: ARIMA(0.1.0)

المصدر : جدول (2-11) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار ثايل باستخدام برنامج ststst graphics

ثانياً: التنبؤ بحجم الاقتصاد الخفي للفترة 2018-2025:

هناك العديد من طرق وأساليب التنبؤ تختلف فيما بينها في منهجية التنبؤ، ويعتبر أسلوب التنبؤ وفق نموذج تكامل الانحدار الذاتي "الوسط المتحرك الديناميكي"Autoregressive Integrated Moving Average والمعروف اختصاراً بأسم نموذج (ARIMA) من أهم طرق التنبؤ الكمية التي تستخدم في الدراسات الاقتصادية بصورة عامة، وغالباً ما تكون هذه المنهجية مفيدة في حالات التنبؤ بالسلاسل الزمنية القصيرة وهو ما ينطبق على حالة تلك الدراسة (حيث بلغ عدد مفردات السلسلة الزمنية لحجم الاقتصاد الخفي حوالي 17

مفردة خلال الفترة 2001-2017م)، كما يتميز هذا النموذج بكونه يجمع بين أكثر من طريقة للتنبؤ (نموذج الانحدار الذاتي (autoregressive AR) ، ونموذج المتوسط المحرك Moving averageMA))، وتتمثّل الصيغة العامة المستخدمة في نموذج التنبؤ في الآتي:

$$\Delta^2 Y_t = \Delta\Delta Y_t = \Delta Y_t - \Delta Y_{t-1}$$

حيث تُعَبّرُ t عن الزمن، بينما تُعَبّرُ Y عن المتغير محل الدراسة وهو حجم الاقتصاد الخفي في السودان (متمثلاً في مساهمة أنشطة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي) وذلك خلال الفترة 2001-2018.

ومن خلال نتائج الجدول (2-19) يتبين أن من المتوقع وفق نتائج جدول (2-11) من خلال منهجية نموذج تكامل الانحدار الذاتي (ARIMA) أن تكون هناك ثلاثة سيناريوهات متوقعة للتنبؤ بحجم الاقتصاد الخفي في السودان خلال الفترة 2018-2025 تتمثل في الآتي:

السيناريو الأول: في ظل بقاء الوضع الراهن للاقتصاد السوداني على ما هو عليه الآن، وفي نفس الوقت عدم قيام دولة السودان باتخاذ سياسات وآليات مناسبة لمواجهة التداعيات السلبية لظاهرة الاقتصاد الخفي:

في تلك الحالة من المتوقع أن يكون حجم الاقتصاد الخفي في عام 2018 قد وصل لحوالي 41.2% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع استمرار زيادة ظاهرة حجم الاقتصاد الخفي ليصل لحوالي 41.7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 حتى يصل إلى حوالي 44.89% في عام 2025، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالدول المحيطة.

السيناريو الثاني: وجود عوامل وظروف معاكسة تساهم في زيادة أنشطة الاقتصاد الخفي، وفي نفس الوقت عدم قيام دولة السودان باتخاذ سياسات وآليات مناسبة لمواجهة التداعيات السلبية لظاهرة الاقتصاد الخفي:

في تلك الحالة من المتوقع أن يكون حجم الاقتصاد الخفي في عام 2018 قد وصل لحوالي 53.1 من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع استمرار زيادة ظاهرة حجم الاقتصاد الخفي ليصل لحوالي 58.9% من حجم الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 حتي يصل إلى حوالي 65.1% في عام 2025، وهي نسبة عالية جداً مقارنة بالدول المحيطة.

السيناريو الثالث: وجود عوامل وظروف مساندة تساهم في الحد أنشطة الاقتصاد الخفي، وفي نفس الوقت وضع دولة السودان مجموعة من السياسات والآليات المناسبة لمواجهة التداعيات السلبية لظاهرة الاقتصاد الخفي:

من المتوقع حدو ث انخفاض مستمر وملحوظ في مساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي ممكن أن يصل لحوالي 24.4% من حجم الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 وأن يستمر في الانخفاض ليصل إلى حوالي 21.6% في عام 2025، وهي نسبة مقبولة مقارنة بالدول المحيطة، ويعرض جدول (2-16)، وشكل (2-4) القيم المتوقعة لمتغير حجم الاقتصا د بالنسبة للفترات الزمنية التي تتجاوز نهاية السلسلة والحدين الأعلى والأدنى لها، كما يُظهر حدود التنبؤ بدرجة ثقة في البيانات 95.0٪ للتنبؤات. توضح هذه الحدود المكان الذي من المرجح أن تكون فيه قيمة البيانات الحقيقية في وقت مستقبلي محدد بنسبة ثقة تبلغ 95.0 ٪، ومن ثم تشير تلك النتائج لأهمية العمل على وضع حلول لمواجهة تلك الظاهرة وتداعياتها السلبية خلال المرحلة القادمة والتي تعتبر مرحلة حاسمة في مستقبل السودان الاقتصادي، حيث تتطلب تلك المرحلة الحد من الآثار السلبية لظاهرة الاقتصاد الخفي لضمان نجاح خطط الإصلاح الاقتصادي.

جدول (2-16): التنبؤ بمساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الاجمالي بالسودان للفترة 2018-2025

فترة التنبؤ	قيمة التنبؤ السيناريو الأول	الحد الأعلى للتنبؤ السيناريو الثاني	الحد الأدنى للتنبؤ السيناريو الثالث
Period	Forecast	Upper 95.0% Limit	Lower 95.0% Limit
2018	41.2	53.0572	29.3428
2019	41.7	58.9686	24.4314
2020	42.8	62.7372	22.8
2021	42.9	62.9143	22.6
2022	43.05	63.1134	22.5
2023	43.12	63.244	22.4
2024	43.89	64.5711	21.9
2025	44.89	65.1371	21.6

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي وفق منهجية نموذج تكامل الانحدار الذاتي (ARIMA) باستخدام برنامج ststs graphics

شكل (2-4) : القيم المتوقعة لمساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي بالسودان للفترة 2018-2025

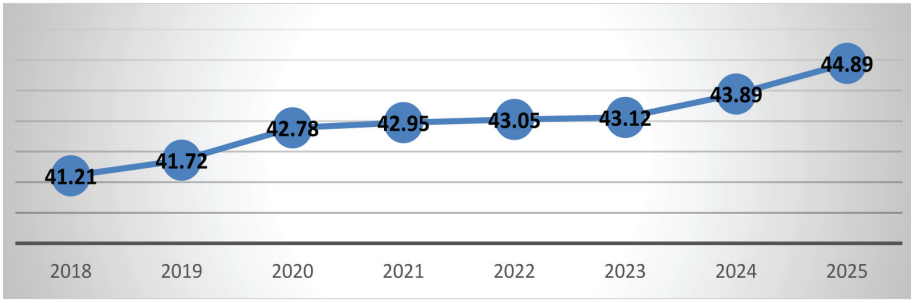

المصدر : جدول (2-16) نتائج التحليل الإحصائي وفق منهجية نموذج تكامل الانحدار الذاتي (ARIMA) باستخدام برنامج ststt graphics

11. الآثار المتوقعة لتنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي:

في ظل وجود رغبة لدى الحكومة السودانية الجديدة لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، من المؤكد أن تزايد حجم الاقتصاد الخفي وفق نتائج التنبؤ السابق ذكرها سيؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على سياسات وجهود تحقيق هذه التنمية الاقتصادية والتي تصطدم بواقع صعب تفرضه تلك الأنشطة الخفية، إلا إنه من المؤكد أن تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي في المستقبل حتى عام 2025 سيكون له العديد من الآثار السلبية والإيجابية على الاقتصاد السوداني، كما أنه من المؤكد أن الآثار الإيجابية لظاهرة الاقتصاد الخفي قد تكون ذات مدى زمنى قصير بينما ستكون للآثار السلبية تداعيات على المدى الزمني الطويل، ومن ثم من الأهمية بمكان العمل على الحد من تلك الظاهرة في الاقتصاد السوداني. ويوضح جدول (2-17) أثر الاقتصاد الخفي على جهود التنمية الاقتصادية في السودان.

1. سياسات وآليات التعامل مع ظاهرة الاقتصاد الخفي في السودان.

من خلال التطرق للآثار السلبية والإيجابية للاقتصاد الخفي في السودان، من المهم التأكيد على أن عملية بناء السياسات الناجحة لمواجهة آثار لتلك الظاهرة ونجاح الخطط الهادفة لدمجه في الاقتصاد الرسمي لا تحتاج فقط إلى جهود فردية، ولكن تحتاج إلى اتباع حزمة من السياسات المتكاملة فيما بينها، والتي تشمل جميع مكونات المجتمع من القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني، بجانب وجود إطار يشمل جوانب تشريعية، وجوانب تنظيمية وثقافية. وكذلك استخدام حزمة مجتمعة من سياسات الترغيب والترهيب في نفس الوقت. ومن الأهمية بمكان قبل وضع المقترحات للحد من تلك الظاهرة مراعاة مجموعة من الأمور تتمثل أهمها الآتي:

- التعرف على مدى استقرار قوة العمل في الاقتصاد الخفي وهل هي موسمية أم لا.
- التعرف على الأرباح الفردية التي يتم تحقيقها من أنشطة الاقتصاد الخفي، والتعرف على العوائد المتحققة من إعادة تدويرها في صورة نفقات.
- محاولة تقدير مدى الضغط الذي يسببهالاقتصاد الخفي على السياسات والخطط الحكومية الرامية لتحسين حالة الاقتصاد.
- وهناك مجموعة من الضوابط التي يتم مراعاتها أثناء وضع سياسات وآليات مواجهة تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي تراعي الطبيعة الخاصة لظاهرة الاقتصاد الخفي في السودان، وتتمثل أهمها في الآتي :
- إن دمج الاقتصاد الخفي يحتاج لمزيد من الجهود المتكاملة فيما بينها بشكل أكبر وأشمل من مجرد الجهود الحكومية المتمثلة في التشريعات والقوانين وتبسيط الإجراءات وتسهيل التمويل، ووجود حاجة إلى توسيع دائرة تلك الجهود لتشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعلقة بالمواطنين.
- إن تلك الجهود تحتاج لنجاحها مشاركة عدد كبير من مؤسسات الدولة وليس جهة معينة بمفردها، وهو ما يمكن اعتباره تحدياً كبيراً في ظل الحاجة إلى وجود تنسيق بين مؤسسات الدولة، مما يزيد من أهمية وجود مؤسسة واحدة مسؤولة عن نجاح تلك الجهود.
- إن تلك الجهود غالباً ما تصطدم بواقع اقتصادي واجتماعي صعب وارتفاع لمعدلات التضخم والأسعار مما يزيد من العوائق التي تحد من نجاحها، ومن ثم مراعاةأن نجاح تلك الجهود قد يحتاج لبعض الوقت، خاصة في ظل اتساع وتزايد وعمق أنشطة هذا القطاع وتزايد فرص وجوده في الأماكن البعيدة عن العاصمة.

جدول (2-17) أهم الآثار الإيجابية والسلبية للاقتصاد الخفي على الاقتصاد السوداني

أهم الآثار السلبية	أهم الآثار الإيجابية
➢ ضعف المنشآت العاملة داخل اقتصاد الدولة لمنافسة القطاع الخفي لها لعدم خضوع القطاع الخفي لتكاليف الضرائب وغيرها. ➢ قيام العديد من منشآت القطاع الخفي بأعمال الغش التجاري وتقليد العلامات التجارية، ويتعاظم الأثر السلبي لها في غش المنتجات الغذائية والتي تسبب أضراراً بالصحة العامة وزيادة العبء على اقتصاد الدولة. ➢ تقليل فرص نفاذ السلع السودانية للأسواق العالمية لضعف جودتها. ➢ معاناة العمالة في هذا القطاع من غياب الحقوق والأوضاع غير الآمنة. ➢ زيادة تكلفة الاقتصاد الرسمي من خلال تجزئة السوق، أي يكون الإنتاج كثيف الاستخدام لرأس المال تابع للاقتصاد الرسمي والإنتاج كثيف العمالة تابع للقطاع الخفي. ➢ خلق نوع من أنواع التباين في الأجور بين العاملين في نفس العمل ومن لهم نفس المهارات. ➢ عدم استفادة الدولة من مصدر مهم للإيرادات يساعدها على الحد من عجز الميزانية وضعف خدمات الصحة والتعليم وغيرها.	➢ التكامل في كثير من الأحيان مع القطاع الرسمي. ➢ تقديم خدمات وسلع كثيرة للمواطن بشكل أسهل والتي قد لا يستطيع الحصول عليها من القطاع الرسمي نظراً لضعفه. ➢ يعتبر حلاً بديلاً مؤقتاً للخلل في الخدمات التي يقدمها القطاع الرسمي. ➢ عدم تحمل الضرائب يساعد في توفر أموال غالباً ما يعاد استثمارها في اقتصاد الدولة بشكل مباشر وغير مباشر مما يساعد في كثير من الأحيان على تدوير عجلة الإنتاج بشكل مستمر. ➢ يمكن المحافظة على تنافسية الإنتاج حيث لا توجد أعباء بيروقراطية تحد من استمرار نشاطه. ➢ محرك أساسي لزيادة الوظائف والحد من البطالة. ➢ توفير بعض السلع للفئات محدودة الدخل بأسعار أقل

المصدر :جمعت من خلال القائمين على إعداد الدراسة.

الفصل الثالث

الاقتصاد الخفي في ولاية الخرطوم

3-1 ملامح عن ولاية الخرطوم

3-2 الدراسة الميدانية

3-3 مناقشة النتائج

3-1 ملامح عامة عن ولاية الخرطوم:

جغرافية ولاية الخرطوم:

تقع ولاية الخرطوم في الجزء الشمالي الشرقي من أواسط السودان بين خطي طول (31.5 – 34.45) درجة شرقاً، وخطي عرض (16.45 – 15.8) درجة شمالاً. وتحدها سبع ولايات، حيث تحدها من الجهة الشمالية والشمالية الشرقية ولاية نهر النيل، ومن الجهة الشمالية الغربية الولاية الشمالية، ومن الجهة الغربية ولايةشمال كردفان، ومن الجهة الشرقية والجنوبية الشرقية ولايات كسلا والقضارف والجزيرة، ومن الجهة الجنوبية الغربية ولاية النيل الأبيض. وتضم الولاية مقار رأس الدولة ورئاسة الحكومة والوزارات الاتحادية، بجانب مقار البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية، وتتركز بها المؤسسات المالية بما فيها البنك المركزي.

الهجرة الداخلية إلى الخرطوم خلال الفترة من (1983- 2013)م:

شهدت السنوات التي تلت أعوام 1984/83م في السودان كوارث جسيمة تركت تأثيرات كبيرة على الواقع السكاني في السودان.وتميزت فترة الثمانينيات بالدفع الناشئ من اندلاع الصراعات في جنوب السودان والأجزاء الجنوبية من شمال السودان المتاخمة للجنوب، بحيث صارت مناطق كثيرة جنوب خط عرض 12 مسرحاً للحرب، وتزامن مع هذا موجات الجفاف التي ضربت أجزاءً واسعة من السودان. وفي 1984م بلغت كارثة الجفاف والتصحر مداها في كل دول المنظمة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف IGAD، والسودان واحد من هذه الدول. وفي العام 1983م نشأت حركة تمرد جديدة في جنوب السودان بقيادة العقيد/ جون قرنق دي مبيور، وشهدت السنوات التالية حراكات سكانية ضخمة بسبب الجفاف والتصحر، وتركزت هذه في شمال كردفان وشمال دارفور وشرق السودان وأجزاء من جنوب كردفان وجنوب دارفور، وصاحبتها حراكات ضخمة بسبب الحرب وتركزت في مناطق جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق ومنطقة أبيي والمسرح الرئيس للحرب في جنوب السودان خاصة غرب وشرق جنوب السودان. واستهدف الحراك المراكز الحضرية الآمنة في وسط السودان مثل كوستي ومدني والخرطوم، وفي شرق السودان استهدف بورتسودان والقضارف وكسلا وفي شمال السودان عطبرة ودنقلا وحتى حلفا القديمة.لكن الخرطوم استقبلت أكثر من 50% من ذلك الحراك القادم من مناطق الحرب والمناطق المتأثرة بالجفاف والتصحر، كما استقبلت أكثر من 60% من الحراك العابر للحدود الدولية من إثيوبيا وإرتريا وتشاد والنيجر وزائير.

سكان ولاية الخرطوم حسب تعداد عام 2008م:

تعداد السكان والمساكن الخامس في السودان تم إجراؤه كجزء من استحقاقات تنفيذ اتفاقية السلام الشامل الموقعة بين حكومة السودان والحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في نيروبي في العام 2005، وقد تم تضمين البنود الخاصة بالتعداد في الدستور الانتقالي. وبناءً على ذلك تم إجراء التعداد السكاني الخامس في الفترة من 22 أبريل إلى 6 مايو

2008م. ولقد شهدت فترة ما قبل التعداد خلافات بين أطراف أهمها طرفا حكومة الوحدة الوطنية حول استمارة التعداد ومفرداتها، حيث تم الاتفاق على أن لا تشمل تلك المفردات القبيلة والديانة الخاصة بالأسرة التي تخضع لملء بيانات استمارة التعداد.

تدخلت عوامل سياسية كثيرة قبل إعلان نتائج التعداد، وفي مرحلة إعداد البيانات القومية، ساهمت في رفض مسبق لبيانات التعداد النهائية، إذ تسربت معلومات على أن تعداد ولاية دارفور بلغ (10) مليون وسكان جنوب السودان (8) ملايين، وأن سكان الجنوب يشكلون أقل من 20% من سكان السودان، وهذا أقل بكثير من تقديراتهم ومن الحقوق المكتسبة بموجب اتفاق السلام الشامل والتي تساوي 28% حسب برتوكولات السلطة والثروة. تم نشر أول تفاصيل رسمية من التعداد السكاني وفي 21 مايو 2009، وهي كما يلي:

"إجمالي عدد سكان السودان 39.155 مليون نسمة، ولقد جاءت ولاية الخرطوم الأعلى من حيث عدد السكان إذ بلغ عدد سكانها 5.1 مليون نسمة، وبلغ عدد سكان الخرطوم من أبناء ولايات جنوب السودان حوالي 350 ألف نسمة، (أقل من 7%) من سكان ولاية الخرطوم. ولم تشر التفاصيل التي تم الوصول إليها إلى تعداد أبناء الجهات الأخرى في ولاية الخرطوم. كما أشارت التفاصيل إلى أن تعداد ولايات الجنوب مجتمعة قد بلغ (8.3) مليون نسمة، وإجمالي الجنوبيين بشمال السودان بما في ذلك ولاية الخرطوم حوالي (520) الف نسمة، وبالتالي صارت نسبة الجنوبيين في السودان 21%".

السكان في ولاية الخرطوم بعد تعداد 2008م:

توضح بيانات جدولي (3-1) و (3-2) تعداد سكان ولاية الخرطوم وتوزيعهم في وفقا لإسقاطات الجهاز المركزي للإحصاء لعامي 2012 و 2013م، وهذه الإحصاءات هي أفضل المتاح حالياً فيما يتعلق بإحصاءات وتوزيع السكان في ولاية الخرطوم.

جدول (3-1) : عدد سكان الولاية حسب المحليات للأعوام 2012-2013م :

المحلية	2012م	2013م
الخرطوم	760.089	792.451
جبل أولياء	1.119.969	1.167.654
أم درمان	609.747	635.707
أم بدة	1.747.319	1.224.317
كرري	848.606	884.732
بحري	723.510	754.314
شرق النيل	1.031.694	1.075.620
المجموع الكلي	6.267.930	6.534.796

جدول (3-2): تقديرات سكان ولاية الخرطوم للأعوام 2012-2013م حسب النوع والفئة العمرية:

الفئة العمرية	2012			2013		
	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع
4-00	369.278	377.635	746.912	385.000	393.713	778.713
9-5	352.982	373.908	726.889	368.010	389.827	757.838
14-10	336.169	368.640	704.809	350.482	384.335	734.817
19-15	316.782	355.655	672.437	330.269	370.798	701.067
24-20	310.265	346.438	647.749	314.092	361.235	675.327
29-25	270.019	313.538	583.557	281.515	326.887	608.403
34-30	231.584	269.065	500.649	241.444	280.521	521.965
39-35	193.052	225.415	418.468	201.272	235.013	436.284
44-40	149.273	175.390	324.663	155.692	182.858	338.486
49-45	117.489	139.963	257.452	122.491	145.922	268.413
54-50	87.894	108.090	195.452	91.636	112.692	204.328
59-55	67.097	84.273	151.371	69.945	87.861	157.815
64-60	49.433	63.690	113.124	51.438	66.402	117.940
69-65	36.669	47.264	83.933	38.230	49.277	87.507
74-70	26.135	32.801	58.936	27.248	34.197	61.445
79-75	17.831	20.300	38.131	18.590	21.164	39.754
80	20.225	22.641	42.866	21.086	23.605	44.691
المجموع	2.943.178	3.324.752	6.267.993	3.068.487	3.466.306	6.534.796

لأجانب في ولاية الخرطوم:

حسب التعداد السكاني لولاية الخرطوم في العام 1993م، فإن إجمالي عدد الأجانب في السودان حوالي (40.431) نسمة، أكثر من (60%) منهم من إثيوبيا الكبرى والتي صارت حين إجراء التعداد دولتي إثيوبيا وإرتريا. في حين أن المجموعة من غرب إفريقيا شكلت أقل من 10% من سكان ولاية الخرطوم. ويلاحظ أن هناك جاليات ضعفت مساهمتها بالنسبة لإجمالي سكان ولاية الخرطوم وهي الجاليات الهندية والمصرية وقد كانت ذات نسب أفضل عما هي عليه في تعداد 1993. أما تعداد 2008 م فبياناته عن الأجانب يصعب تصديقها ولأن تعداد 2008 م تعداد تداخلت فيه عوامل سياسية عدة ووجهت له العديد من الانتقادات. وأجمع على رفضه في جنوب كردفان، إذ رُفض وتمت إعادته في جنوب كردفان وكان تقدير إجمالي السكان في التعداد أقل من مليون ونصف نسمة، أما الإعادة فقد كان تقديرها أن الإجمالي أكثر من مليونين ونصف. لم يكن الوجود الأجنبي محل اهتمام كبير ولذلك غفل الناس عن نتائج التعداد المتعلقة به. ويذكر التعداد أرقاماً غريبة كعدد أفراد الجالية الصينية في الخرطوم (500) وهو رقم لا يشابه الواقع، كذلك إجمالي الأجانب بالسودان (148701) في حين أن مؤسسة واحدة مثل بعثة الأمم المتحدة للسودان بها ما يتجاوز (1500) من الأجانب، وينعكس واقع بيانات التعداد على الإحصاءات الخاصة بالخرطوم الكبرى، وتقدير الدراسة أن مفارقات تعداد الأجانب تتركز في الخرطوم. ويذكر التعداد أن إجمالي الأجانب في الخرطوم الكبرى (5966)، الأثيوبيون (19274)، والإرتريون (9220)، ويشكلون مجتمعين مايقارب (50%) من الأجانب.

العوامل المُسَبِّبَة للفقر في الخرطوم وأثرها على الأنشطة الاقتصادية:

خلصت من العديد من الدراسات إلى أن الفقر الموروث في مجتمعات هوامش الخرطوم القديمة التقى بالفقر الكائن في الهامش الحضرى الجديد، الذي نشأ في العقود الأخيرة نتيجة للحراك السكاني الداخلي والنزوح. وفي العقدين الأخيرين من القرن العشرين حدثت تطورات كبيرة في حجم ومكونات التركيبة السكانية للخرطوم.وهذه التطورات هي نتاج الهجرة القسرية التي سببتها الكوراث الطبيعية وأهمها التدهور البيئي في إقليم الإيقاد والصراعات في إقليم يشمل السودان وبعض الدول المجاورة له وخاصة دول القرن الإفريقي، والمهاجرون قسراً مثلوا إضافة كبيرة لأعداد الفقراء في ولاية الخرطوم.

نتج عن ذلك تزايد ظاهرة "ممارسة بيع السلع على الشارع بشكل غير منظم". وتركز الدراسة هنا على أن الباعة هم من الأطفال والعجزة – أغلبهم نساء – وهي شرائح دفعتها الضرورة للحصول على دخل من عرض وبيع هذه السلع في الشوارع. حيث توجد عدد من المؤشرات التي تساعد في انتشار ونمو ظاهرة الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة، منها:

أولا: مؤشر الدخل:

"بلغ متوسط دخل الفرد بالولاية في العام 2012م (3.506) ألف جنيه، أما في العام 2013م فبلغ (3.720) ألف جنيه بنسبة زيادة 6.1% عن العام السابق". وقد ذكر التقرير سهواً ألف جنيه وقصد جنيه أي ما يساوي (1348) دولار في عام 2012م، وصار (658) دولار في عام 2013م. والدولار حسب سعر الصرف الرسمي في كل سنة. وواضح الحجم الهائل للتدهور في دخل الفرد في الخرطوم والذي يبرز بكافة المقاييس فقراً واسع الانتشار. في مكان مثل ولاية الخرطوم عادة الذين يحصلون على متوسط دخل الفرد لايصلون إلى 40% من السكان. أما جدول نسب الإنفاق التالية فقد أخضعه الباحث للملاحظة الميدانية وتبين أن هناك بعض السلع لاتُعرَض أصلاً في الأحياء الفقيرة. وجدير بالذكر أن انخفاض الدخل يؤدي إلى وجود طلب كبير على السلع خارج منظومة الاقتصاد الرسمي وذلك بأمل الحصول على أسعار أقل.

ثانياً مؤشر خدمات التعليم:

مؤشرات التعليم في محليات ولاية الخرطوم خاصة المحليات المستوعبة للهوامش الطرفية والأحياء الفقيرة تنبىء عن تردي خدمات التعليم، وذلك حسب التقرير الاستراتيجي لولاية الخرطوم 2013 م، حيث إن تدهور خدمات التعليم مع زيادة معدلات الفقر يساهم بدرجة كبيرة في تغذية سوق العمل بأشخاص يعرضون خدمات العمل من غير المهرة والأطفال وكبار السن والنساء، وهذه الشرائح في الغالب لا يكون أمامها من خيار إلا الأنشطة غير الرسمية أو غير المنظمة.

3-2 الدراسة الميدانية:

هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الاقتصاد الخفي في السودان (الأسباب والآثار) من خلال دراسة ميدانية (ولاية الخرطوم). ولتحقيق ذلك تناول هذا الجزء من الدراسة وصفاً للإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية من خلال توضيح المنهج المستخدم ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك وصف لمكونات الأداة المستخدمة. واختبارات الصدق والثبات. والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، كما يتضمن عرض وتحليل لبيانات الدراسة الأولية والأساسية. وذلك على النحو التالي:

3-2-1 إجراءات الدراسة الميدانية

3-2-2 تحليل بيانات الدراسة

3-2-1 إجراءات الدراسة الميدانية

يشتمل هذا المبحث على الخطوات والإجراءات التي تم اتباعها في تنفيذ الدراسة الميدانية، ويشمل ذلك وصفاً لمجتمع وعينة البحث، وتصميم أداة الدراسة، وإجراء اختبارات الثبات والصدق لهذه الأداة للتأكد من صلاحيتها، والأساليب الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج. وذلك على النحو التالي:

أولاً منهج الدراسة:

نسبة لطبيعة البحث والمعلومات المراد الحصول عليها، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً. فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها. أما التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام المنهج الوصفي التحليلي يتلاءم وطبيعة المشكلة موضوع الدراسة والتي تلقي الضوء على جوانبها المختلفة عن طريق السرد والتحليل المركز، والفهم العميق لظروفهاولجميع المعلومات التي تزيد من توضيح أبعادها المختلفة. ويعتبر هذا المنهج من أكثر المناهج استخداماً في العلوم الاجتماعية والإنسانية،ويمتاز عن بقية المناهج بتتبعه للظاهرة المدروسة عن طريق جمع كثير من المعلومات المتعلقة بالظاهرة حيث يتمكن الباحث من دراسة أبعادها المختلفة وأسبابها وتطوراتها والعلاقات بداخلها، كما يمكن الباحث من وضع مقترحات وحلول مع اختبار لمدى صحتها من أجل الوصول إلى نتائج ().

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها النتائج ذات الصلة بالمشكلة المدروسة، وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من العاملين في القطاع غير الرسمي بولاية الخرطوم. تمّ اختيار مفردات البحث من مجتمع الدراسة الموضح في الفقرة السابقة عن طريق أسلوب العينة العشوائية حيث تم توزيع عدد (384) استبانة على مجتمع الدراسة وفقاًلمعادلة العينة الطبقية (384) وتم استرجاع (373) استبانة سليمة تم استخدامها في التحليل بنسبة استرجاع بلغت (97.1%)، بيانها موضح بجدول (3-3).

جدول (3-3): الاستبيانات الموزعة والمعادة

البيان	العدد	النسبة
الاستبيانات الموزعة	384	%100
الاستبيانات التي تم إرجاعها	373	%97.1
الاستبيانات التي لم يتم إرجاعها	11	%2.9
الاستبيانات غير الصالحة للتحليل	0	0
الاستبيانات الصالحة للتحليل	373	%97.1

المصدر: إعداد الباحثين من الدراسة الميدانية 2019م

دت عزت عطوي: أساليب البحث العلمي، بغداد الطبعة الأولى 2001 ص 123-124.

ثالثاً: أداة الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على وسيلة الاستبانة كأداة رئيسية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة. وتحقيقاً للغرض السابق للاستبانة قام الباحثون بتصميم إستمارة تهدف إلى قياس رأى أفراد العينة المبحوثة حول موضوع الدراسة (الاقتصاد الخفي في السودان – الأسباب والآثار–دراسة حالة ولاية الخرطوم). وتتكون الإستمارة من قسمين:

القسم الأول: المعلومات الشخصية ويحتوي على (17) فقرة.

القسم الثاني:وشمل عبارات الدراسة الأساسية: وتتكون من محورين وعدد (44) فقرة.

المحور الأول: يقيس أسباب الاقتصاد الخفي ويشتمل على عدد (18) فقرة.

المحور الثانى: يقيس آثار الاقتصاد الخفي ويشتمل على عدد (26) فقرة.

كما تم قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات إلى تدرج ثنائي وثلاثي وخماسي حسب مقياس ليكرت (Likart Scale) في توزيع أوزان إجابات أفراد العينة والذي يتوزع من أعلى وزن له والذي أعطيت له (5) درجات والذي يمثل في حقل الإجابة (أوافق بشدة) إلى أدنى وزن له والذي أعطيت له (1) درجة واحدة وتمثل فى حقل الإجابة (لاأوافق بشدة). وبينهما ثلاثةأوزان. وقد كان الغرض من ذلك هو إتاحة المجال أمام أفراد العينة لاختيار الإجابة الدقيقة حسب تقدير أفراد العينة. كما هو موضح في جدول (3–4).

جدول (3–4): مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
أوافق بشدة	5	أكبر من80%	درجة موافقة عالية جداً
أوافق	4	70–80%	درجة موافقة عالية
محايد	3	50–69%	درجة موافقة متوسطة
لاأوافق	2	20–49%	درجة موافقة منخفضة
لاأوافق بشدة	1	أقل من 20%	درجة موافقة منعدمة

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019 .

رابعاً: تقييم أدوات القياس:

من الصفات الأساسية التي ينبغي توافرها أيضاً في أداة جمع البيانات قبل الشروع في استخدامها هي خاصية الثبات، وهي تشير إلى درجة خلو المقياس من الأخطاء. وبصفة خاصة الأخطاء العشوائية. وتكمن أهمية قياس درجة ثبات وصدق المقياس في ضرورة الحصول على نتائج صحيحة كلما تم استخدامها. فالمقياس المتذبذب لا يمكن الاعتماد عليه ولا الأخذ بنتائجه، ومن ثم ستصبح النتائج مضللة وغير مطمئنة. وللتأكد من صلاحية أداة الدراسة تم استخدام كل من اختبارات الصدق والثبات. وذلك على النحو التالي:

1/ صدق أداة الدراسة:

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس قدرة الأداة على قياس ما صممت من أجله. وبناءً على نظرية القياس الصحيح، تعني الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة. وقد اعتمدت الدراسة في قياس صدق أداة الدراسة على كل من:

أ/ اختبار صدق محتوى المقياس:

بشكل عام يمثل صدق قائمة الاستقصاء إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها تصميم أداة جمع البيانات وذلك لمواجهة عقبات قياس متغيرات الدراسة. ويقصد بصدق المقياس تحديد إلى أي درجة يقيس المقياس الغرض المصمم من أجله. وللتحقق من صدق المقياس فقد اعتمد الباحث على الصدق الظاهري. وفي هذا الصدد قام الباحث بعرض مسودة أداة القياس على مجموعة من المحكمين والخبراء المختصين بلغ عددهم (6) من المحكمين في مجال موضوع الدراسة كما هو موضح في الملحق(1). وقد طُلب من المحكمين إبداء آرائهم حول أداة الدراسة ومدى صلاحية الفقرات وشموليتها وتنوع محتواها وتقييم مستوى الصياغة اللغوية أو أيةملاحظات يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل أو التغيير أو الحذف.وبعد أن تم استرجاع الاستبانة من جميع المحكمين، تم تحليل استجاباتهم والأخذ بملاحظاتهم وإجراء التعديلات التي اقترحت عليه، مثل تعديل محتوى بعض الفقرات. وتعديل بعض الفقرات لتصبح أكثر ملاءمة. وبذلك أصبحت الأداة صالحة لقياس ما وضعت له. وبذلك تمّ تصميم الاستبانة في صورتها النهائية (ملحق (2)).

ب/ الصدق البنائي:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها ويبين مدى ارتباطكل بعد من أبعاد الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الأداة. ووفقاً لهذه الطريقة سيتم اختبار الثبات عن طريق تقدير معاملات الارتباط لجميع محاور الدراسة بالمجموع الكلي حيث تم تقدير قيم معامل الارتباط لجميع محاور الدراسة بالمجموع الكلي. ويوضح جدول (3-5) نتائج الاختبار.

جدول (3-5) معامل ارتباط محاور الدراسة بالمجموع الكلي

م	المحاور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	أسباب الاقتصاد الخفي في السودان	0.85	0.000
2	آثار الاقتصاد الخفي في السودان	0.79	0.000

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

يتضح من الجدول أن جميع محاور الدراسة لها علاقة ارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بالمجموع الكلي للمحور الذي تنتمي إليه. وبذلك تعتبر جميع أبعاد الأداة تقيس ما وضعت لقياسة.

(2). اختبار الثبات

يقصد بالثبات أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة() في نفس الظروف والشروط. وبالتالي فهو يؤدي إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة تتم فيها إعادة القياس. أو بعبارة أخرى، أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وبالتالي كلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة، زادت الثقة فيه.وتم تقدير معامل ثبات الاختبار باستخدام كل من طريقة التجزئة النصفية، وطريقة التباين. وذلك كما يلي:

أ\ طريقة التجزئة النصفية:

حيث تتم تجزئة فقرات الاستبانةإلى الأسئلة ذات الأرقام الفردية والأسئلة ذات الأرقام الزوجية، ثم استخدام درجات النصفين في حساب معامل الارتباط بينهما، فنتج معامل ثبات نصف الاختبار(ر ½)، ويلي ذلك استخدام معادلة سبيرمان براون Spearman Brown لحساب معامل الارتباط. ويتضح من الجدول (3-6) ارتفاع معامل الثبات لجميع محاور الدراسة حيث تتراوح قيم معامل الارتباط ما بين (0.80. 0.86)، وعليه يمكن القول بإن المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي لفقراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجه.[1]

جدول (3-6) نتائج اختبار الثبات لمحاور الدراسة

جدول (3-6) نتائج اختبار الثبات لمحاور الدراسة

المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1/ أسباب الاقتصاد الخفي في السودا ن	18	0.80	0.000
2/ آثار الاقتصاد الخفي في السودان	26	0.86	0.000

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019

أ\ طريقة التباين باستخدام معادلة ألفا كرونباخ *Cronbach Alpha* :

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ" (Cronbach.s Alpha) في هذه الدراسة، والذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح. فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساويةً للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح. أي إن زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس

[50]. د. عز عبد الفتاح ،مقدمة في الاحصاء الوصفي والاستدلالي بإستخدام SPSS القاهرة دار النهضة العربيه ، الطبعة الاولي 1981 ،ص 560

نتائج العينة على مجتمع الدراسة. كما إن انخفاض القيمة عن (0.60) دليل على انخفاض الثبات الداخلي. ويوضح جدول (3-7) نتائج اختبار الثبات لمحاور فرضياتالدراسة:

جدول (3-7) نتائج اختبار الفأ كرونباخ لمقياس محاور فرضيات الدراسة

المحاور	عدد العبارات	الفأ كرنباخ
1/ أسباب الاقتصاد الخفي في السودان	18	0.85
2/ آثار الاقتصاد الخفي في السودان	26	0.82
إجمالي العبارات	44	0.88

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

يوضح جدول (3-7) أن قيم الفا كرنباخ لجميع محاور فرضيات الدراسة أكبر من (60%). وتعني هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات الداخلي لجميع الفقرات، سواء كان ذلك لكل فقرة على حدا أو على مستوى جميع المحاور، حيث بلغت قيمة الفا كرنباخ للمقياس الكلي (0.88) وهو ثبات مرتفع. ومن ثم يمكن القول بإن المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس محاور فرضيات الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها.

خامساً: أساليب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائيSPSS وتمّ استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1/ أساليب وصف أدوات البحث وقياس الصدق والثبات:

إجراء اختبار الصدق والثبات لأداة الدراسة، وذلك باستخدام "كل من: اختبار الصدق الظاهري- الصدق البنائي.- معامل الارتباط. -معامل الفا كرنباخ" (Cronbach.s Alpha).

2/ أساليب وصف العينة: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال:

أ/ التوزيع التكراري لعبارات فقرات الاستبانة: وذلك من خلال التكرارات(Frequencies) لوصف عينة الدراسة بالنسبة للعبارات، ومعرفة درجة تواجد كل مفردة في العينة.

-النسب المئوية (Percentage) لوصف عينة الدراسة للعبارات ومعرفة نسبة تواجد كل مفردة في العينة. -الرسوم البيانية (Charts).

ب/ الوسط الحسابي Mean:

تم اعتماد هذا الأسلوب الإحصائي لمعرفة القيمة الوسطى التي يعطيها أفراد العينة لكل لفقرات.

ج/ الانحراف المعياري standard Deviation:

تم استخدام هذا المقياس لمعرفة مدى التشتت في آراء المستجيبين قياساً بالوسط الحسابي.

3- اختبار T:

وتم استخدام هذا الاختبار لاختبار دلالة الفروق ومستوى الدلالة الإحصائية لفقرات فرضيات الدراسة عند مستوى معنوية 5%، ويعني ذلك أنه إذا كانت قيمة (T) المحسوبة عند مستوى معنوية أقل من 5% يرفض فرض العدم، وهذا يعني (وجود فروق ذات دلالة معنوية وتكون الفقرة إيجابية). أما إذا كانت قيمة (T) عند مستوى معنوية أكبر من 5% فذلك معناه قبول فرض العدم، وبالتالي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وتكون الفقرة سلبية.

3-2-2 عرض وتحليل بيانات الدراسة:

يتضمن هذا المبحث تحليلاً للبيانات الأولية والأساسية وذلك على النحو التالي

3-2-2-1 :تحليل البيانات الأولية:

1/توزيع أفراد العينة حسب النوع:

بلغت نسبة الذكور حوالي 55.5% من اجمالي عينة المبحوثين، بينما بلغت نسبة الإناث في العينة (44.5%) من إجمالي العينة المبحوثة، جدول (3-8).

جدول (3-8): يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب النوع

النوع	العدد	النسبة(%)
ذكر	207	55.5
أنثى	166	44.5
المجموع	373	100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

2/توزيع أفراد العينة حسب العمر:

يتضح من بيانات جدول(3-9) أن غالبية أفراد العينة في الفئة العمرية (18-45 سنة)، حيث بلغت نسبتهم (66.5%) من أفراد العينة الكلية، ثم في المرتبة الثانية الذين في الفئة العمرية (45-60 سنة) بنسبة (17.2%)، ثم في المرتبة الثالثة أفراد العينة ما بين (46-55 سنة) بنسبة (15.9%)، ثم أخيراً الذين تتراوح اعمارهم ما بين (60 سنة فأكثر) بنسبة (6.4%) من إجمالي العينة المبحوثة وهذا يعني أن أغلب أفراد العينة من النشطين إقتصاديا كما يعني أن أحد أنجع سبل مناهضة الإقتصاد الخفي هو توفير الوظائف المنتظمة والمجزية.

جدول (3-9): التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر

العمر	العدد	النسبة(%)
أقل من 18 سنة	37	9.9
18 وأقل من 45 سنة	248	66.5
45 وأقل من 60 سنة	64	17.2
60 سنة فأكثر	24	6.4
المجموع	373	%100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

3/توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية:

يتضح من الجدول(3-10) أن غالبية أفراد العينة من المتزوجين، حيث بلغت نسبتهم (41%) من أفراد العينة الكلية. بينما بلغت نسبة غير المتزوجين (36.7%)، أما أفراد العينة من الحالات الأخرى (مطلق/أرمل) فقد بلغت نسبتهم (22.3%) وهذا يعني أن المشكلة ليست إقتصادية فقط وإنما إجتماعية فمناهضة الإقتصاد الخفي يصطدم بحائط السلام الإجتماعي ومحاربته تعني تشريد بعض الأسر والارامل وهذا يفسر تعاطف المواطنين مع منسوبي الإقتصاد الخفي في حملات مكافحتهم.

جدول (3-10) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة(%)
متزوج	153	41.0
عازب	137	36.7
مطلق	48	12.9
أرمل	35	9.4
المجموع	373	%100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

4/ توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

شكل افراد العينة من المستوى التعليمي (الجامعي وفوق الجامعي) نحو (38.6%) من أفراد العينة. بينما بلغت نسبة أفراد العينة من المستوى التعليمي الثانوى (35.9%)، جدول (3-11). أما المستويات التعليمية الأخرى فقد بلغت نسبتهم (25.5%) من إجمالى العينة المبحوثة. ويتضح من كل ذلك أن بعض أفراد العينة يحملون درجات جامعية وفوق الجامعية

حيث بلغت نسبتهم (38.6%) مما يدل على جودة التأهيل العلمي لأفراد العينة ولكن يعني أيضا الفجوة الكبيرة بين مناهج وتخصصات الجامعات وإحتياجات سوق العمل ويلاحظ ندرة خريجي التدريب المهني والتقنيين الأمر الذي يحتم قلب الهرم التعليمي في السودان حيث يمثل التعليم التقني أقل من 10% بينما الأكاديم يفوق ال90% عكس إحتياج السوق المحلي والإقليمي.

جدول (3-11): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	العدد	النسبة(%)
لا أعرف القراءة والكتابة	41	11.0
ابتدائي	54	14.5
ثانوي	134	35.9
جامعي	111	29.8
فوق الجامعي	33	8.8
المجموع	373	100

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

5/ توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العمل:

يتضح من الجدول (3-12) أن غالبية أفراد العينة يعملون بأجر(شهري)، حيث بلغت نسبتهم (39.7%)، بينما بلغت نسبة أفراد العينة الذين يعملون بأجر(يومي) (23.3%). أما أفراد العينة من (أصحاب المشاريع الصغيرة) فقد بلغت نسبتهم (36.5%) مما يدلل علي زيادة الوعي بريادة الأعمال والإتجاه نحو العمل الخاص والتحلل من الجبن الوظيفي.

جدول (3-12): التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة حسب طبيعة العمل الحالي

طبيعة العمل الحالي	العدد	النسبة(%)
عمل بأجر يومي	**87**	**23.3**
عمل بأجر شهري	**148**	**39.7**
صاحب مشروع صغير	**136**	**36.5**
المجموع	**373**	**100**

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

6/ توزيع أفراد العينة حسب القطاع الذي يعملون به

يتضح من الجدول(3-13) أن غالبية أفراد العينة يعملون في قطاع (الخدمات) حيث بلغت نسبتهم (63%)، بينما بلغت نسبة الذين يعملون في القطاع (الصناعي) (30.6%)،أما أفراد العينة الذين يعملون في القطاع(الزراعي) فقد بلغت نسبتهم (5.9%)ومن الواضح أن القطاع الإنتاجي لا يحظي بإهتمامهم ويقبلون علي القطاع الخدمي المتضخم أصلا.

جدول (3-13) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير القطاع

القطاع	العدد	النسبة(%)
قطاع الخدمات	235	63.0
القطاع الصناعي	114	30.6
القطاع الزراعي	22	5.9
المجموع	373	%100

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الدراسة الميدانية2019.

7/ توزيع أفراد العينة حسب الدخل الشهري:

تراوح الدخل الشهري لمعظم أفراد العينة ما بين (1000-3000 جنيه)، حيث بلغت نسبتهم (31.4%). وبلغت نسبة الذين يتراوح دخلهم الشهري ما بين (3001-6000 جنيه) نحو (23.3%). أما أفراد العينة الذين يقل دخلهم الشهري عن (1000 جنيه) بلغتهم نسبتهم (18.2%)، في حين بلغت نسبة الذين يفوق دخلهم الـ (9000 جنيه) نحو (14.8%) من إجمالي العينة المبحوثة، جدول (3-14) فبينما الحد الأدني للاجور يبلغ 425 جنيه نجد ان أغلبهم يكسبون أكثر من ذلك بكثير الأمر الذي أدي إلي تسرب الكثير من العاملين من القطاع العام إلي هذا القطاع كليا او جزئيا.

جدول(3-14) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير الدخل الشهري (بالجنيه السوداني)

الدخل الشهري	العدد	النسبة (%)
أقل من 1000	68	18.2
1000 إلى 3000	117	31.4
6000-3001	87	23.3
9000-6001	46	12.3
أكثر من 9000	55	14.8
المجموع	373	100%

المصدر إعداد الباحثين من نتائج الدراسة الميدانية 2019.

8/ توزيع أفراد العينة حسب سنوات العمل:

تراوحت سنوات عمل غالبية أفراد العينة المبحوثة ما بين (5 وأقل من 10 سنة) حيث بلغت نسبتهم (47.5%)، وبلغت نسبة الذين تتراوح سنوات عملهم ما بين (أقل من 5 سنوات) نحو (25.5%). وشكل افراد العينة الذين تراوحت سنوات عملهم بين (15 سنة فأكثر) نحو (14.7%)،في حين شكل افراد العينة الذين تراوحت سنوات عملهم ما بين (10 وأقل من 15 سنة) نحو (12.3)% من إجمالي العينة المبحوثة، جدول (3-15) وأغلب الذين يعملون في هذا القطاع لا يعمرون فهو عمل مرحلي سرعان ما ينتقلون منه إلي عمل أفضل داخل او خارج السودان.

جدول(3-15) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات العمل

سنوات العمل	العدد	النسبة (%)
أقل من 5 سنوات	95	25.5
5 وأقل من 10 سنة	177	47.5
10 وأقل من 15 سنة	46	12.3
15 سنة فأكثر	55	14.7
المجموع	373	100%

المصدر إعداد الباحثين من نتائج الدراسة الميدانية 2019.

9/ توزيع أفراد العينة حسب الغرض من العمل:

افاد غالبية أفراد العينة المبحوثة أن الغرض من عملهم هو إعالة أسرهم حيث بلغت نسبتهم (63%)، أما الذين يعملون من أجل إعالة أنفسهم فبلغت نسبتهم نحو (27.6%)، في حين بلغت نسبة الذين يعملون لأسباب أخرى (9.4%) ويعني ذلك أن كل واحد منهم يعول أسرة تتكون من عدد من الأفراد مما يصعب المعالجة قبل إيجاد بديل . جدول (3-16).

جدول (3-16) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير الغرض من العمل

الغرض من العمل	العدد	النسبة (%)
أعول به نفسي	103	27.6
أعول به أسرتي	235	63.0
أخرى	35	9.4
المجموع	373	100%

المصدر إعداد الباحثين من نتائج الدراسة الميدانية 2019.

10/ توزيع أفراد العينة حسب التسجيل لدى الجهات المعنية:

توضح بيانات جدول (3-17) أن غالبية أفراد العينة ليست لديهم سجلات لدى الجهات المعنية حيث بلغت نسبتهم (72.4%)، بينما بلغت نسبة المسجلين للجهات المعنية (19.3%)، أما الحالات الأخرى فقد بلغت نسبتهم (8.3%) ويمكن أن نقول أن نسبة الإقتصاد الخفي وسط العينة بلغت 72% وهي نسبة عالية جدا وتؤثر سلبا علي أداء الإقتصاد وهو ما يفسر التفاوت الكبير بين الاحصاءات الحكومية والواقع العملي.

جدول (3-17) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير التسجيل لدى الجهات المهنية

الجهات المعنية	العدد	النسبة%
مسجل لدى الجهات المهنية	72	19.3
ليست مسجلاً لدى الجهات	270	72.4
أخرى	31	8.3
المجموع	373	100%

المصدر إعداد الباحثين من نتائج الدراسة الميدانية 2019.

11/ توزيع أفراد العينة حسب منطقة المنشأ:

ينتمي غالبية أفراد العينة الى الولايات الأخرى حيث بلغت نسبتهم (52.3%)، بينما بلغت نسبة الذين ينتمون الى ولاية الخرطوم (47.7%)، وهذا يعني أن الكثير منهم ترك الزراعة والرعي في الريف وجاء إلي العاصمة القومية من أجل الكسب السريع والساهل والكبير الأمر الذي أثر سلبا علي الإنتاج والإنتاجية وهجرة الأفراد نحو العاصمة القومية والنسبة أعلي من ذلك بكثير لعدم وجود تعريف واضح لمواطن ولاية الخرطوم. جدول (3-18).

جدول (3-18) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير منطقة المنشأ

منطقة المنشا	العدد	النسبة%
ولاية الخرطوم	178	47.7
ولاية أخرى	195	52.3
المجموع	373	100%

المصدر إعداد الباحثين من نتائج الدراسة الميدانية 2019.

12/ توزيع أفراد العينة حسب نوع السكن:

يسكن غالبية أفراد العينة في منازل مؤجرة حيث بلغت نسبتهم (56%) بينما بلغت نسبة الذين يسكنون في منازل مملوكة (44%) مما يعني أن أغلبهم مهاجرين وفي بداية حياتهم العملية. جدول (3-19).

جدول(3-19) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير نوع السكن

نوع السكن	العدد	النسبة%
ملك	164	44
إيجار	209	56
المجموع	373	100%

المصدر إعداد الباحثين من نتائج الدراسة الميدانية 2019.

13/ توزيع أفراد العينة حسب الدوافع الحالية للعمل غير المنظم

يتضح من جدول(3-20) أن غالبية أفراد العينة دوافعهم الحالية للعمل غير المنظم هي(الحاجة لتدبير حاجيات المعيشة) حيث بلغت نسبتهم (50.1%)، في حين بلغت نسبة الذين دفعتهم مقابلة مصاريف الدراسة وأيجار السكن نحو (20.6%)، (6.2%) على التوالي. وبلغت نسبة الذين دفعتهم حالات أخرى نحو (23.1%) الأمر الذي يدلل علي أنه في حالة توفر العمل في القطاع الرسمي فالكثير منهم يفضلونه وبعضهم يعمل لتوفير تذكرة السفر للخارج.

جدول(3-20) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير دوافع العمل غير المنظم

دوافع العمل الحالية	العدد	النسبة%
الحاجة لتدبير حاجيات المعيشة	187	50.1
دفع مصاريف دراسة	77	20.6
إيجار منزل	23	6.2
أخرى	86	23.1
المجموع	63	100%

المصدر إعداد الباحثين من نتائج الدراسة الميدانية 2019.

14/ توزيع أفراد العينة حسب مصادر التمويل للعمل:

يتضح من الجدول(3-24) أن غالبية أفراد العينة مصادر تمويلهم للعمل(مرتب) حيث بلغت نسبتهم (46.4%)، ثم في المرتبة الثانية(مصادر أخرى) بنسبة (22.3%)، وفي المرتبة الثالثة (استدانة) بنسبة (20.1)%. ثم أخيراً (تمويل بنكي) بنسبة (11.3%) وهذا يعني أن السوانيين يخافون التعامل مع البنوك فرغم أن الدولة خصصت نسبة لا تقل عن 12% من ودائع البنوك للتمويل الصغر إلا أن المستغل منها أقل من الربع ويعتمد الكثيرون علي التمويل من مرتباتهم المتاكلة مما يعني صغر العمل .جدول (3-21).

جدول(3-21) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير مصادر تمويل العمل

مصادر التمويل	العدد	النسبة%
تمويل بنكي	42	11.3
مرتب	173	46.4
استدانة	75	20.1
أخرى	83	22.3
المجموع	373	100%

المصدر إعداد الباحثين من نتائج الدراسة الميدانية 2019.

15/ توزيع أفراد العينة حسب موقع العمل:

توضح بيانات جدول(3-22) أن غالبية أفراد العينة اختاروا موقع عملهم حسب مواقع تركز الزبائن حيث بلغت نسبتهم (35.4%)، ثم في المرتبة الثانية الذين افادوا ان مواقع عملهم بالقرب مواقع سكنهم بنسبة (27.9%)، ثم في المرتبة الثالثة الذين يعملون داخل الأسواق . بنسبة (26.3%) في حين ان نسبة(10.5%) من افراد العينة افادوا انهم يعملون بعيداً عن الرقابة) أي في الخفاء وبعمل الكثير منهم بعيدا عن سكنهم الأمر الذي فاقم من مشكلة المواصلات ولكن يلاحظ مرونة حركة هؤلاء العمال وسرعة حركتهم وتنوع مهنهم فهم في الصباح الباكر يبيعون الشاي والزلابية وبعدها النعناع والليمون وبعدها الخضروات والفواكه وفي المساء نجدهم في الاستاد يبيعون إحتياجات الرواد ،مما أدي إلي زيادة دخلهم وعدم إعتمادهم علي مهنة واحدة .

جدول رقم(3-22) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير موقع العمل الحالي

موقع العمل	العدد	النسبة%
قرب السكن	104	27.9
حسب مواقع تركز الزبائن	132	35.4
الأسواق	98	26.3
بعيداً عن الرقابة	39	10.5
المجموع	373	100%

المصدر إعداد الباحثين من نتائج الدراسة الميدانية 2019 .

16/ توزيع أفراد العينة حسب حالات المضايقات من السلطات المحلية:

توضح بيانات جدول(3-22) أن غالبية أفراد العينة يوافقون على وجود مضايقات من السلطات المحلية حيث بلغت نسبتهم (54.2%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (45.8%) وفي الغالب فإن السلطات تحاربهم في الورق وتتحالف معهم في الأسواق وبنظرة إلي أسواق ولاية الخرطوم تجد أن هذا التحالف واضح وضوح الشمس ، فماذا يعني وجود فارشي الفواكه والخضروات والسلع الأخري في وسط شارع الأسفلت بطريقة فوضوية لا يمكن تفسيرها غير أن هذا الفارش دافع ليس للخزينة العامة وإنما لشخص فاسد يدخل المال جيبه بينما تشتكي خزينة الدولة طوب الارض.

جدول(3-23) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المضايقات من السلطات

المضايقات من السلطات المحلية	العدد	النسبة%
نعم	202	54.2
لا	169	45.8
المجموع	373	100%

المصدر إعداد الباحثين من نتائج الدراسة الميدانية 2019.

17/ توزيع أفراد العينة حسب المهنة السابقة غير المهنة الحالية:

اتضح من المسح ان معظم افراد العينة لم تكن لهم مهن سابقة قبل دخولهم في مهنهم الحالية في إطار الاقتصاد غير الرسمي حيث بلغت نسبتهم (52.8%)، بينما بلغت نسبة الذين كانوا يعملون في مهن ليست لها علاقة بتخصصاتهم نحو (17.7%)، في حين بلغت نسبة من كانوا يمتهنون اعمال تتطابق لحد مع تخصصاتهم نحو (11%) أغلب هؤلاء عاطلون عن العمل ولم توفر لهم الدولة الوظيفة المناسبة وإذا وفرت الدولة مثلا عشرة الاف وحدات ري محوري بتسهيلات تمويلية مع تخصيص أراضي فسوف يؤدي ذلك إلي إنخفاض الإقتصاد الخفي بصورة كبيرة وزيادة الإنتاج كما أن البعض لم يجد التخصص الذي درسه.

جدول (3-24) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المهنة الأخرى

المهنة الأخرى	العدد	النسبة%
طالب	52	13.9
لا أعمل	197	52.8
مهنة لا علاقة لها بالتخصص	66	17.7
تتطابق لحد ما بالتخصص	41	11.0
أخرى	17	4.6
المجموع	373	100%

المصدر إعداد الباحثين من نتائج الدراسة الميدانية 2019.

3-3 مناقشة نتائج الدراسة :

تحليل بيانات الدراسة الأساسية

يشتمل هذا الجزء من الدراسة على تحليل البيانات الأساسية لمحاور الدراسة وذلك من خلال اتباع الخطوات التالية:

1/التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات محاور الدراسة وذلك من خلال تلخيص البيانات في جداول والتي توضح التكرارات والنسب المئوية.

2/ التحليل الإحصائي لفقرات محاور الدراسة حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري وتتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للفقرة أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3)، وتكون قيمة مستوى الدلالة لاختبار T أقل من (0.05). وفي المقابل تكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للفقرة أقل من الوسط الفرضي للدراسة (3)، وقيمة مستوى الدلالة المعنوية أكبر من (0.05).

تحليل بيانات المحور الأول

أسباب الاقتصاد الخفي في السودان

ولمعرفة أراء أفراد عينة الدراسة حول أسباب الاقتصاد الخفي في الاقتصاد السوداني فقد تم اتباع الخطوات التالية:

أولاً التوزيع التكراري لفقرات محور أسباب الاقتصاد الخفي فيالاقتصاد السوداني:

يوضح جدول (3-25) التوزيع التكراري للفقرات التي تقيس أراء أفراد عينة الدراسة عن أسباب الاقتصاد الخفي في السودان

جدول (3-25): التوزيع التكراري لفقرات أسباب الافتصاد الخفي في الاقتصاد السوداني

جدول (3-25): التوزيع التكراري لفقرات أسباب الاقفتصاد الخفي في الاقتصاد السوداني

الفقرات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1/ عدم توفر فرص عمل في الاقتصاد الرسمي يؤدي إلى اللجوء إلى العمل في الاقتصاد الخفي.	225	60.3	109	29.2	22	5.9	10	2.7	7	1.9
2/ عدم توازان التنمية والخدمات في الولايات والعاصمة أدبإلى الهجرة إلىالعاصمة والعمل في الأعمال الهامشية.	235	63	110	29.5	16	4.3	9	2.4	3	0.8
3/ ارتفاع الجبايات والضرائب والرسوم غير المشروعة يكون عبئاً ثقيلاً علىأصحاب المشاريع الصغيرة ممايضطرهم إلى اللجوء للعمل غير المنظم أو الهامشي.	228	61.1	113	30.3	18	4.8	10	2.7	4	1.1
4/ عدم امتلاك مهارات تتوافق مع سوق العمل (عدم مواكبة سوق العمل).	145	38.9	95	25.5	47	12.6	30	8	56	15
5/ نزوح مواطني الولايات التي تعاني من الحروب والنزاع إلى العاصمة والضغط على سوق العمل مما أدى إلى ظهور الأعمال الهامشية.	197	52.8	116	31.1	30	8	20	5.4	10	2.7
6/ قلة وندرة الوظائف في الاقتصاد الرسمي (الفجوة الكبيرة بين مخرجات التعليم وسوق العمل)	193	51.7	120	37.2	32	8.6	21	5.6	7	1.9
7/ أنظمة الحوافز والترقيات التي تفتقر إلى العدالة قد تشجع الأفراد الذين يقع عليهم الظلم على	207	55.5	100	26.8	33	8.8	22	5.9	11	2.9

الانحراف وتدفعهم إلى التهرب من الوظائف الرسمية إلى الوظائف الخفية.										
8/ مستويات الأجور المادية والمعنوية المتدنية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة تؤدي إلى لجوء كثير من الموظفين للبحث عن مصدر دخل إضافي لمواجهة المصروفات.	209	56	105	28.2	42	11.3	14	3.8	3	0.8
9/ الأنظمة الضريبية غير العادلة، والتي تدفع الأفراد والمنشآت إلى البحث عن الحيل والطرق التي تمكنهم من التهرب من الضرائب، وتزوير الحسابات، تقود إلى الاقتصاد الخفي بصورة مباشرة أو غير مباشرة.	177	47.5	138	37	37	9.9	13	3.5	8	2.1
10/ الأنظمة السياسية غير العادلة، والتي بدورها تخلق أنظمةً اقتصاديةً واجتماعية غير عادلةً أيضاً تقود إلى ظاهرة اقتصاد الظل.	156	41.8	153	41	42	11.3	15	4	7	1.9
11/ تعقّد الإجراءات الإدارية والتنظيمية وارتفاع الرسوم في أسواق العمل لا شك قد يدفع الأفراد إلى البحث عن فرص العمل المستترة الأخرى.	167	44.8	142	38.1	42	11.3	11	2.9	11	2.9
12/ ظهور الفساد الإداري والمالي لا شك يؤدي إلى ازدياد وتفاقم مشكلات الاقتصاد بكافة أشكاله وبالتالي استبداله باقتصاد ظل جديد.	171	45.8	135	36.2	41	11	15	4	11	2.9
13/ وجود البطالة المقنعة يخلق لدى العاملين شعوراً بضعف طاقاتهم وإنتاجيتهم فيدفعهم ذلك إلى البحث عن فرص أخرى للعمل الإضافي.	144	38.6	121	32.4	57	15.3	33	8.8	18	4.8

14/ نقص عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية يؤدى إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد الخفي.	119	31.9	141	37.8	72	19.3	23	6.2	18	4.8
15/ العاملون في الاقتصاد الخفي يتصفون بتدني مستوياتهم العلمية، إذ إن الشهادات تلعب دوراً في عمليةالتوظيف.	127	34	43	30.3	66	17.7	41	11	26	7
16/ تفشي ظاهرة النساء المفتقرات إلى المعيل، وقيامهن بأعمال صغيرة للمعيشة.	143	38.3	127	34	72	19.3	16	4.3	15	4
17/ حدوث الأزمات، وعدم انضباط القانون والنظام يؤدي إلى انتشار أعمال الجريمة، كتجار الشوارع لبيع البضائع المسروقة، أو بصورة غير مشروعة.	158	42.4	130	34.9	54	14.5	22	5.9	9	2.4
18/غياب قوانين تحكم الاستثمار والضرائب والملكية تساعد في ظهور اقتصاد الظل.	150	40.2	135	36.2	56	15	18	4.8	14	3.8
إجمالى الفقرات	3151	46.9	2133	31.8	779	11.7	343	5.1	238	3.5

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019

يلاحظ من الجدول (3-25) أن نسبة (78.7%) من أفراد عينة البحث يوافقون على إجمالي الفقرات التي تقيس (أسباب الاقتصاد الخفي في الاقتصاد السوداني)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (8.6%)، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.7%). وفيما يلي التوزيع التكراري على مستوى الفقرات:

1. يتبين من الفقرة رقم (1) أن نسبة (89.5%) من أفراد عينة البحث يوافقون على أن عدم توفر فرص عمل في الاقتصاد الرسمي يؤدي إلى اللجوء إلى العمل في الاقتصاد الخفي. بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4.6%)، أما أفراد العينة البحث الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (5.9%).

2. يتبين من الفقرة رقم (2) أن نسبة (89.5%) من أفراد العينة يوافقون على أن عدم توازان التنمية والخدمات في الولايات والعاصمة أدى إلى الهجرة إلى العاصمة والعمل في الأعمال الهامشية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.2%)، أما أفراد عينة البحث الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.3%).

3. يتبين من الفقرة رقم (3) أن نسبة (91.4%) من أفراد العينة يوافقون على أن ارتفاع الجبايات والضرائب والرسوم غير المشروعة يكون عبئاً ثقيلاً علىأصحاب المشاريع الصغيرة ممايضطرهم إلى اللجوء للعمل غير المنظم أو الهامشي، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (3.8%)، أما أفراد عينة البحث الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.8%).

4. يتبين من الفقرة رقم (4) أن نسبة (64.4%) من أفراد العينة يوافقون على عدم امتلاك مهارات تتوافق مع سوق العمل (عدم مواكبة سوق العمل). بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (23%)، أما أفراد عينة البحث الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.6%).

5. يتبين من الفقرة رقم (5) أن نسبة (83.9%) من أفراد العينة يوافقون على أن نزوح مواطني الولايات التي تعاني من الحروب والنزاع إلى العاصمة والضغط على سوق العملأدىإلى ظهور الأعمال الهامشية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (8.1%)، أما أفراد عينة البحث الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8%).

6. يتبين من الفقرة رقم (6) أن نسبة (83.9%) من أفراد العينة يوافقون على أن قلة وندرة الوظائف في الاقتصاد الرسمي (الفجوة الكبيرة بين مخرجات التعليم وسوق العمل)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (7.5%)، أما أفراد عينة البحث الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8.6%).

7. يتبين من الفقرة رقم (7) أن نسبة (82.3%) من أفراد العينة يوافقون على أن أنظمة الحوافز والترقيات التي تفتقر إلى العدالة، قد تشجع الأفراد الذين يقع عليهم الظلم على الانحراف وتدفعهم إلى التهرب من الوظائف الرسمية إلى الوظائف الخفية. بينما بلغت نسبة غير

الموافقين على ذلك (8.8%)، أما أفراد عينة البحث الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (8.8%).

8. يتبين من الفقرة رقم (8) أن نسبة (84.2%) من أفراد العينة يوافقون على أن مستويات الأجور المادية والمعنوية المتدنية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة تؤدي إلى لجوء كثير الموظفين للبحث عن مصدر دخل إضافي لمواجهة المصروفات، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (4.6%)، أما أفراد عينة البحث الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.3%).

9. يتبين من الفقرة رقم (9) أن نسبة (84.5%) من أفراد العينة يوافقون على أن الأنظمة الضريبية غير العادلة، والتي تدفع الأفراد والمنشآت إلى البحث عن الحيل والطرق التي تمكنهم من التهرب من الضرائب وتزوير الحسابات، تقود إلى الاقتصاد الخفي بصورة مباشرة أو غير مباشرة. بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5.6%)، أما أفراد عينة البحث الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (9.9%).

10. يتبين من الفقرة رقم (10) أن نسبة (82.8%) من أفراد العينة يوافقون على أن الأنظمة السياسية غير العادلة، والتي بدورها تخلق أنظمةً اقتصاديةً واجتماعية غير عادلة أيضاً تقود إلى ظاهرة اقتصاد الظل، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5.9%)، أما أفراد عينة البحث الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.3%).

11. يتبين من الفقرة رقم (11) أن نسبة (82.9%) من أفراد العينة يوافقون على أن تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية وارتفاع الرسوم في أسواق العمل لا شك قد يدفع الأفراد إلى البحث عن فرص العمل المستترة الأخرى، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (5.8%)، أما أفراد عينة البحث الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11.3%).

12. يتبين من الفقرة رقم (12) أن نسبة (82%) من أفراد العينة يوافقون على أن ظهور الفساد الإداري والمالي لا شك يؤدي إلى ازدياد وتفاقم مشكلات الاقتصاد بكافة أشكاله وبالتالي استبداله باقتصاد ظل جديد، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (6.9%)، أما أفراد عينة البحث الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (11%).

13. يتبين من الفقرة رقم (13) أن نسبة (71%) من أفراد العينة يوافقون على أن وجود البطالة المقنعة يخلق لدى العاملين شعوراً بضعف طاقاتهم وإنتاجيتهم فيدفعهم ذلك إلى البحث عن فرص أخرى للعمل الإضافي. بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (13.6%)، أما أفراد عينة البحث الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (15.3%).

14. يتبين من الفقرة رقم (14) أن نسبة (69.7%) من أفراد العينة يوافقون على أن نقص عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية يؤدى إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد الخفي، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (11%)، أما أفراد عينة البحث الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (19.3%).

15. يتبين من الفقرة رقم (15) أن نسبة (64.3%) من أفراد العينة يوافقون على أن العاملين في الاقتصاد الخفي يتصفون بتدني مستوياتهم العلمية، إذ أن الشهادات تلعب دوراً في عملية التوظيف. بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (18%)، أما أفراد عينة البحث الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.7%).

16. يتبين من الفقرة رقم (16) أن نسبة (72.3%) من أفراد العينة يوافقون على تفشي ظاهرة النساء المفتقرات إلى المعيل، وقيامهن بأعمال صغيرة للمعيشة. بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (8.3%)، أما أفراد عينة البحث الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (19.3%).

17. يتبين من الفقرة رقم (17) أن نسبة (82.3%) من أفراد العينة يوافقون على أن حدوث الأزمات، وعدم انضباط القانون والنظام يؤدي إلى انتشار أعمال الجريمة، كتجار الشوارع لبيع البضائع المسروقة، أو بصورة غير مشروعة. بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (8.3%)، أما أفراد عينة البحث الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (9.4%).

18. يتبين من الفقرة رقم (15) أن نسبة (76.4%) من أفراد العينة يوافقون على أن غياب قوانين تحكم الاستثمار والضرائب والملكية تساعد في ظهور اقتصاد الظل، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (8.6%)، أما أفراد عينة البحث الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (15%).

ثانياً: التحليل الإحصائي الوصفي لمحور أسباب الاقتصاد الخفي في السودان:

يشتمل هذا الجزء على التحليل الإحصائي لعبارات محاور الدراسة، حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وتتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة. وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للفقرة أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) وتكون قيمة مستوى الدلالة لاختبار T أقل من (0.05). وفي المقابل تكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان الوسط الحسابي للفقرة أقل من الوسط الفرضي للدراسة (3) وقيمة مستوى الدلالة المعنوية أكبر من (0.05). وفيما يلي نتائج تحليل محور أسباب الاقتصاد الخفي في السودان.

ويتضح من الجدول (3-26) ما يلي:

1/ المتوسط الحسابي لجميع فقرات محور أسباب الاقتصاد الخفي أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) ومستوى الدلالة لجميع الفقرات أقل من (0.05). وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على أسباب الاقتصاد الخفي في السودان في مجتمع لدراسة بمستوى

استجابة مرتفعة جداً، حيث حققت جميع العبارات متوسطاً عاماً مقداره (4.14) وبانحراف معياري (1.01).

2/ ويلاحظ من الجدول أن الفقرة (عدم توازان التنمية والخدمات في الولايات والعاصمة أدى إلى الهجرة إلى العاصمة والعمل في الأعمال الهامشية) جاءت في المرتبة الأولى من حيث أسباب الاقتصاد الخفي في السودان، حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.51) بانحراف معياري (0.76). تليها في المرتبة الثانية االفقرة (ارتفاع الجبايات والضرائب والرسوم غير المشروعة يكون عبئاً ثقيلاً علىأصحاب المشاريع الصغيرة ممايضطرهم إلى اللجوء للعمل غير المنظم أو الهامشي) بمتوسط حسابي (4.48) وانحراف معياري (0.80).

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءت الفقرة (عدم امتلاك مهارات تتوافق مع سوق العمل (عدم مواكبة سوق العمل))، حيث بلغ متوسطها (3.65)، وبانحراف معياري (1.44).

4/ ويبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع الفقرات وذلك من خلال اختبار T لدلالة الفروق، حيث بلغت قيمة (T) لدلالة الفروق (23.1) بمستوى معنوية (0.000)، وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى استجابة مرتفعة جداً على أسباب الاقتصاد الخفي فيالاقتصاد السوداني.

جدول (3-26): التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات محور أسباب الاقتصاد الخفي في السودان

جدول (3-26): التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات محور أسباب الاقتصاد الخفي في السودان

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة	قيمة t	0.000	الترتيب
1	عدم توفر فرص عمل في الاقتصاد الرسمي يؤدي إلى اللجوء إلى العمل في الاقتصاد الخفي.	4.43	0.87	مرتفعة جداً	31.95	0.000	3
2	عدم توازن التنمية والخدمات في الولايات والعاصمة أدىإلى الهجرة إلى العاصمة والعمل في الأعمال الهامشية.	4.51	0.76	مرتفعة جداً	38.47	0.000	1
3	ارتفاع الجبايات والضرائب والرسوم غير المشروعة يكون عبئاً ثقيلاً علىأصحاب المشاريع الصغيرة ممايضطرهم إلى اللجوء للعمل غير المنظم أو الهامشي.	4.48	0.80	مرتفعة جداً	35.74	0.000	2
4	عدم امتلاك مهارات تتوافق مع سوق العمل (عدم مواكبة سوق العمل).	3.65	1.44	مرتفعة جداً	8.74	0.000	18
5	نزوح مواطني الولايات التي تعاني من الحروب والنزاع إلى العاصمة والضغط على سوق العمل مما أدى إلى ظهور الأعمال الهامشية.	4.26	1.00	مرتفعة جداً	24.34	0.000	7

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة	قيمة t	0.000	الترتيب
6	قلة وندرة الوظائف في الاقتصاد الرسمي (الفجوة الكبيرة بين مخرجات التعليم وسوق العمل).	4.26	0.96	مرتفعة جداً	25.28	0.000	5
7	أنظمة الحوافز والترقيات التي تفتقر إلى العدالة قد تشجع الأفراد الذين يقع عليهم الظلم على الانحراف وتدفعهم إلى التهرب من الوظائف الرسمية إلى الوظائف الخفية.	4.26	1.04	مرتفعة جداً	23.42	0.000	7
8	مستويات الأجور المادية والمعنوية المتدنية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة تؤدي إلى لجوء كثير من الموظفين للبحث عن مصدر دخل إضافي لمواجهه المصروفات.	4.35	0.88	مرتفعة جدا	29.56	0.000	4
9	الأنظمة الضريبية غير العادلة، والتي تدفع الأفراد والمنشآت إلى البحث عن الحيل والطرق التي تمكنهم من التهرب من الضرائب وتزوير الحسابات، تقود إلى الاقتصاد الخفي بصورة مباشرة أو غير مباشرة.	4.24	0.92	مرتفعة جداً	26.00	0.000	8
10	الأنظمة السياسية غير العادلة، والتي بدورها تخلق أنظمةً اقتصاديةً واجتماعية غير عادلة أيضاً تقود إلى ظاهرة اقتصاد الظل.	4.17	0.91	مرتفعة جداً	24.72	0.000	11
11	تعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية وارتفاع الرسوم في أسواق العمل لا شك قد تدفع الأفراد إلى البحث عن فرص العمل	4.19	0.95	مرتفعة جداً	24.03	0.000	9

12	ظهور الفساد الإداري والمالي لا شك يؤدي إلى ازدياد وتفاقم مشكلات الاقتصاد بكافة أشكاله وبالتالي استبداله باقتصاد ظل جديد.	4.18	0.98	مرتفعة جداً	23.19	0.000	10
13	وجود البطالة المقنعة يخلق لدى العاملين شعوراً بضعف طاقاتهم وإنتاجيتهم فيدفعهم ذلك إلى البحث عن فرص أخرى للعمل الإضافي.	3.91	1.15	مرتفعة جداً	15.31	0.000	15
14	نقص عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية يؤدى إلى ازدهار أنشطة الاقتصاد الخفي.	3.86	1.08	مرتفعة	15.28	0.000	16
15	العاملون في الاقتصاد الخفي يتصفون بتدني مستوياتهم العلمية، إذ إن الشهادات تلعب دوراً في عمليةالتوظيف.	3.73	1.23	مرتفعة جداً	11.52	0.000	17
16	تفشي ظاهرة النساء المفتقرات إلى المعيل، وقيامهن بأعمال صغيرة للمعيشة.	3.98	1.05	مرتفعة	18.02	0.000	14

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة	قيمة t	0.000	الترتيب
17	حدوث الأزمات، وعدم انضباط القانون والنظام يؤدي إلى انتشار أعمال الجريمة، كتجار الشوارع لبيع البضائع المسروقة، أو بصورة غير مشروعة.	4.09	1.01	مرتفعة جداً	20.85	0.000	12
18	غياب قوانين تحكم الاستثماروالضرائب والملكية تساعد في ظهور اقتصاد الظل.	4.04	1.04	مرتفعة جداً	19.34	0.000	13
	جميع الفقرات	4.14	1.01	مرتفعة جداً	23.1	0.000	

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019

تحليل بيانات المحور الثاني:

آثار الاقتصاد الخفي في السودان:

أولاً: التوزيع التكراري لفقرات محور آثار الاقتصاد الخفي في السودان:

توضح بيانات جدول (3-27) التوزيع التكرارى للفقرات التي تقيس آراء أفراد عينة الدراسة حول آثار الاقتصاد الخفي في السودانز ويلاحظ من الجدول أن نسبة (52.3%) من أفراد عينة البحث يوافقون على إجمالي الفقرات التي تقيس (آثار الاقتصاد الخفي فيالاقتصاد السوداني)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (32.5%). أما أفراد العينة الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.2%).وفيما يلي التوزيع التكراري على مستوى الفقرات:

1. توضح الفقرة (1) أن نحو (79.1%) من أفراد العينة يوافقون على أن ظاهرة الاقتصاد الخفي تؤدي إلى خسارة الدولة لجزء كبير من إيراداتها تعادل قيمة التهرب الضريبي داخل الاقتصاد الخفي. وبلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (11.9%)، في حين بلغت نسبة الذين لم يبدوا إجابات محددة نحو (9.1%).

2. يتبين من الفقرة (2) أن نحو (79.4%) من أفراد العينة يوافقون على أن الاقتصاد الخفي يؤدي إلى فقدان الإحصائيات الاقتصادية الرسمية لمصداقيتها، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (10.5%)، أما أفراد عينة البحث الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (10.2%).

3. توضح الفقرة (3) أن نسبة (76.4%) من أفراد العينة يوافقون على أن الاقتصاد الخفي يربك السياسات الاقتصادية ويزعزع استقرارها ويؤدي إلى فشلها من خلال تشويه المؤشرات الاقتصادية التي تحدد استقرار تلك السياسات الاقتصادية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (11.3%)، أما أفراد عينة البحث الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (12.3%).

4. أما الفقرة (4) فتوضح أن نحو (73.2%) من أفراد العينة يوافقون على أن معدل التضخم في الاقتصاد الرسمي يرتفع بشكل مبالغ فيه مع وجود اقتصاد خفي كبير، وبلغت نسبة غير الموافقين نحو (14.2%).

5. وتوضح الفقرة (5) أن نحو (71.6%) يوافقون على أن الاقتصاد الخفي يقود إلى فشل أو عدم فعالية السياسة النقدية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (13.4%) .

6. ومن الفقرة (6) يتبين أن (73.2%) يوافقون على أن الضغط على الخدمات يزيد في المدن وذلك نسبة للنزوح من الولايات إليها، وأن (12.4%) غير الموافقين على ذلك.

7. يتبين من الفقرة رقم (7) أن نسبة (67.8%) من أفراد العينة يوافقون على أن التخطيط الاستراتيجي في الاقتصاد يعيق عمله نسبة لتاثيره علىإحصائيات المتغيرات الاقتصادية، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (13.5%)، أما أفراد عينة البحث الذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.8%).

8. وتبين الفقرة م (8) أن (73.4%) يوافقون على أن هجرة الأيدي العاملة في مجال الزراعة والرعي والانخراط في الأعمال الهامشية في المدن يؤثر سلباً على القطاع الزراعي والحيواني، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (11.6%).

9. يتبين من الفقرة (9) أن نسبة (72.1%) يوافقون على أن ظهور المناطق العشوائية وانتشار الجريمة والضغط على خدمات الصحة والتعليم والبيئة في المدن.

10. ومن الفقرة (10) يتضح أن نحو (69.7%) من أفراد العينة يوافقون على أن الاقتصاد الخفي يؤثر على المشروعات الكبيرة الخاضعة لقوانين الإنتاج، وان نحو (14.7%)غير الموافقين على ذلك.

11. أما الفقرة (11) فتوضح أن (60.5%) يوافقون على الاقتصاد الخفي يساهم في حل مشكلة البطالة والفقر، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (22.

12. ويتبين من الفقرة (12) أن (54.5%) من أفراد العينة يوافقون على أن الاقتصاد الخفي يساهم في التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي السنوي، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (26.3%).

13. كما يتبين من الفقرة (13) أن (62.4%) يوافقون على أن الاقتصاد الخفي يساهم في تشجيع التشغيل الذاتي وروح الإبداع والمبادرة، في حين بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (21%).

14. ويتبين من الفقرة (14) أن (65.7%) يوافقون على أن الاقتصاد الخفي يزيد من حجم الاستهلاك لدى الجمهور نسبة لانخفاض أسعار المنتجات في الأعمال الهامشية مقارنة بالأعمال المنظمة، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (18.3%).

15. يتبين من الفقرة (15) أن (61.2%) يوافقون على أن الاقتصاد الخفي يساهم في زيادة دخل الفئات الفقيرة من المجتمع، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (21.8%).

16. توضح الفقرة (16) أن نحو (57.1%) من أفراد العينة يوافقون على أن الاقتصاد الخفي يساهم في إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة من المجتمع، بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (27.1%).

17. ويتضح من الفقرات (17) حتى (25) حول آثار الاقتصاد الخفي(متمثلا في اعمالهم الحالية) أن نحو (21.5%) من أفراد العينة يوافقون على انه يؤثر سلباً على المجتمع المحلي، وحوالي (20.7%) منهم يوافقون على أنه يؤثر سلباً على أسرهم، وشخصي)، ونحو (19.3%) منهم يوافقون على أنه يؤثر سلباً على فرص توفير التعليم لأفراد الأسرة. كما يتضح ان نحو (16.3%) من أفراد العينة يوافقون أن الاقتصاد الخفي يؤثر سلباً على العادات والتقاليد والأخلاق، وان نحو (21.2%) من أفراد العينة يوافقون على أنه يؤثر سلباً على الصحة العامة وصحة البيئة)، بينما بلغت نسبة الذين يوافقون انه يؤثر سلباً على

الأمن وتطبيق القانون (17.7%)، وهي ذات نسبةالموافقين على ان الاقتصاد الخفي يؤدي إلى انتشار الظواهر السلبية والجرائم)، وبلغت أفراد العينة الذين يوافقون على أن الاقتصاد الخفي يؤثر سلباً على الوضع السياسي نسبة لشعوري بالظلم والإجحاف، في حين أن نحو (46.3%) من أفراد العينة يوافقون على أن الاقتصاد الخفي يؤثر سلباً على فرص الاطلاع والمشاركة في الجوانب الثقافية المختلفة.

18. ويتبين من الفقرة (26) أن نحو (59.1%) من أفراد العينة يوافقون أن الأعمال المتعلقة بتوزيع الصحف وبيع الكتب في الأرصفة في إطار الاقتصاد الخفي تؤثر إيجاباً على الثقافة.

جدول (3-27) التوزيع التكراري لفقرات آثار الاقتصاد الخفي في السودان .

جدول (3-27) التوزيع التكراري لفقرات آثار الاقتصاد الخفي في السودان

الفقرات	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
1/ تؤدي ظاهرة الاقتصاد الخفي إلى خسارة الدولة لجزء كبير من إيراداتها يعادل ذلك التهرب الضريبي داخل الاقتصاد الخفي.	125	33.5	170	45.6	34	9.1	17	4.6	27	7.3
2/ الاقتصاد الخفي يؤدي إلى فقدان الإحصائيات الاقتصادية الرسمية لمصداقيتها.	116	31.1	180	48.3	38	10.2	15	4	24	6.5
3/الاقتصاد الخفي يربك السياسات الاقتصادية ويزعزع استقرارها ويؤدي إلى فشلها من خلال تشويه المؤشرات الاقتصادية التي تحدد استقرار تلك السياسات الاقتصادية.	107	28.7	178	47.7	46	12.3	19	5.1	23	6.2
4/ يرتفع معدل التضخم في الاقتصاد الرسمي بشكل مبالغ فيه مع وجود اقتصادخفي كبير.	112	30	161	43.2	46	12.3	24	6.4	29	7.8

5/ يقود الاقتصاد الخفي إلى فشل أو عدم فعالية السياسة النقدية.	111	29.8	156	41.8	56	15	27	7.2	23	6.2
6/ يزيد من الضغط على الخدمات في المدن وذلك نسبة النزوح من الولايات إليها.	129	34.6	144	38.6	54	14.5	23	6.2	23	6.2
7/يعيق عملية التخطيط الاستراتيجي في الاقتصاد نسبة لتاثيره على إحصائيات المتغيرات الاقتصادية.	107	28.7	146	39.1	70	18.8	23	6.2	27	7.3
8/ هجرة الأيدي العاملة في مجال الزراعة والرعي والانخراط في الأعمال الهامشية في المدن يؤثر سلباً على القطاع الزراعي والحيواني	159	42.6	115	30.8	56	15	19	5.1	24	6.5
9/ ظهور المناطق العشوائية وانتشار الجريمة والضغط على خدمات الصحة والتعليم والبيئة في المدن	144	38.6	125	33.5	58	15.5	22	5.9	24	6.5
10/ الاقتصاد الخفي يؤثر على المشروعات الكبيرة الخاضع لقوانين الانتاج.	126	33.8	134	35.9	58	15.5	27	7.2	28	7.5
11/ يساهم في حل مشكلة البطالة والفقر.	99	26.5	127	34	65	17.4	34	9.1	48	12.9
12/ يساهم في التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة حجم النتاج المحلي الإجمالي السنوي.	89	23.9	114	30.6	72	19.3	41	11	57	15.3
13/ يساهم في تشجيع التشغيل الذاتي وروح الإبداع والمبادرة	109	29.2	124	33.2	62	16.6	35	9.4	43	11.6

14/ يزيد من حجم الاستهلاك لدى الجمهور نتيجة لانخفاض أسعار البضائع والمنتجات في الأسواق الهامشية مقارنة بالأسعار المنظمة.	114	30.6	131	35.1	60	16.1	32	8.6	36	9.7
15/ يساهم في زيادة دخل الفئات الفقيرة من المجتمع.	117	31.4	111	29.8	64	17.2	38	10.2	43	11.8
16/ يساهم في إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة من المجتمع.	106	28.4	107	28.7	59	15.8	42	11.3	59	15.8
17/ يؤثر عملي الحالي سلباً على المجتمع المحلي.	38	10.2	42	11.3	84	22.5	58	15.5	151	40.5
18/ يؤثر عملي الحالي سلباً على أسرتي وشخصي.	38	10.2	39	10.5	81	21.7	61	16.4	154	41.3
19/ يؤثر عملي الحالي سلباً على فرص توفير التعليم لأفراد الأسرة.	41	11	31	8.3	68	18.2	72	19.3	161	43.2
20/ يؤثر عملي الحالي سلباً على التقاليد والتقاليد والأخلاق.	28	7.5	33	8.8	64	17.2	78	20.9	170	45.6

21/ يؤثر عملي الحالي سلباً على الصحة العامة وصحة البيئة.	37	9.9	42	11.3	56	15	68	18.2	170	45.6
22/ يؤثر عملي الحالي سلباً على الأمن وتطبيق القانون.	38	10.2	28	7.5	62	16.6	67	18	178	47.7
23/ يؤدي عملي الحالي إلى انتشار الظواهر السلبية والجرائم.	36	9.7	30	8	59	15.8	72	19.3	176	47.2
24/ يؤثر عملي الحالي سلباً على الوضع السياسي نسبة لشعوري بالظلم والإجحاف.	42	11.3	40	10.7	89	23.9	59	15.8	143	38.3
25/ يؤثر عملي الحالي سلباً على فرص الاطلاع والمشاركة في الجوانب الثقافية المختلفة.	77	20.6	96	25.7	66	17.7	39	10.5	95	25.5
26/ الأعمال المتعلقة بتوزيع الصحف وبيع الكتب في الأرصفة تؤثر إيجاباً على الثقافة.	127	34	92	24.7	45	12.1	26	7	83	22.3
إجمالي الفقرات	2372	24.5	2696	27.8	1572	16.2	1038	10.7	2119	21.8

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

ثانياً: التحليل الإحصائي الوصفي لمحور آثار الاقتصاد الخفي في السودان

توضح بيانات جدول (3-28) نتائج التحليل الوصفي لمحور آثار الاقتصاد الخفي في السودان، ومنها يتضح ما يلي:

1/ المتوسط الحسابي لجميع فقرات محور آثار الاقتصاد الخفي أكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) ماعدا الفقرات (18، 19، 20،21، 22، 23، 24) حيث يقل متوسطها عن الوسط الفرضي ومستوى الدلالة لجميع الفقرات أقل من (0.05). وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على آثار الاقتصاد الخفي في الاقتصاد السودانى بمستوى استجابة متوسطة، حيث حققت جميع الفقرات متوسطاً عاماً مقداره (3.25) وبانحراف معياري (1.27).

2/ ويلاحظ من الجدول أن الفقرة (**هجرة الأيدي العاملة في مجال الزراعة والرعي والانخراط في الأعمال الهامشية في المدن تؤثر سلباً علي القطاع الزراعي والحيواني**) جاءت في المرتبة الأولى من حيث آثار اقتصاد الخفي في الاقتصاد السوداني، حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (3.99) بانحراف معياري (1.16). تليها في المرتبة الثانية الفقرة (الاقتصاد الخفي يؤدي إلى فقدان الإحصائيات الاقتصادية الرسمية لمصداقيتها) بمتوسط حسابي (3.94) وانحراف معياري (1.06).

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءات الفقرة (يؤثر عملي الحالي سلباً على العادات والتقاليد والأخلاق) حيث بلغ متوسطها (2.12) وبانحراف معياري (1.28).

4/ ويبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع الفقرات وذلك من خلال اختبار T لدلالة الفروق حيث بلغت قيمة (T) لدلالة الفروق (50.4) بمستوى معنوية (0.000)، وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05). وعليه فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية على إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بمستوى استجابة متوسطة على آثار الاقتصاد الخفي في الاقتصاد السوداني.

جدول (3-28)التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات محور آثار الاقتصاد الخفي في السودان

جدول (3-28)التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات محور آثار الاقتصاد الخفي في السودان

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
1	تؤدي ظاهرة الاقتصاد الخفي إلى خسارة الدولة لجزء كبير من إيراداتها يعادل ذلك التهرب الضريبي داخل الاقتصاد الخفي.	3.93	1.11	مرتفعة	68.32	0.000	2
2	الاقتصاد الخفي يؤدي إلى فقدان الإحصائيات الاقتصادية الرسمية لمصداقيتها .	3.94	1.06	مرتفعة	71.50	0.000	3
3	الاقتصاد الخفي يربك السياسات الاقتصادية ويزعزع استقرارها ويؤدي إلى فشلها من خلال تشويه المؤشرات الاقتصادية التي تحدد استقرار تلك السياسات الاقتصادية.	3.88	1.07	مرتفعة	70.24	0.000	6

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
4	يرتفع معدل التضخم في الاقتصاد الرسمي بشكل مبالغ فيه مع وجود اقتصادخفي كبير.	3.81	1.16	مرتفعة	63.24	0.000	9
5	يقود الاقتصاد الخفي إلى فشل أو عدم فعالية السياسة النقدية.	3.83	1.12	مرتفعة	66.14	0.000	7
6	يزيد من الضغط على الخدمات في المدن وذلك نسبة للنزوح من الولايات إليها.	3.90	1.12	مرتفعة	66.89	0.000	5
7	يعيق عملية التخطيط الاستراتيجي في الاقتصاد نسبة لتأثيره على احصائيات المتغيرات الاقتصادية.	3.77	1.14	مرتفعة	63.69	0.000	10
8	هجرة الأيدي العاملة في مجال الزراعة والرعي والانخراط في الأعمال الهامشية في المدن تؤثر سلباً على القطاع الزراعي والحيواني	3.99	1.16	متوسطة	66.41	0.000	1
9	ظهور المناطق العشوائية وانتشار الجريمة والضغط على خدمات الصحة والتعليم والبيئة في المدن	3.93	1.16	مرتفعة	65.58	0.000	4

10	الاقتصاد الخفي يؤثر على المشروعات الكبيرة الخاضعة لقوانين الإنتاج	3.82	1.19	مرتفعة	62.06	0.000	8
11	يساهم في حل مشكلة البطالة والفقر	3.53	1.31	مرتفعة	51.80	0.000	14
12	يساهم في التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي السنوي	3.37	1.36	متوسطة	47.95	0.000	17
13	يساهم في تشجيع التشغيل الذاتي وروح الإبداع والمبادرة	3.60	1.30	مرتفعة	53.30	0.000	13
14	يزيد من حجم الاستهلاك لدى الجمهور نسبة لانخفاض أسعار البضائع والمنتجات في الأعمال غير الهامشية مقارنة بالأعمال المنظمة	3.69	1.25	مرتفعة	56.86	0.000	11
15	يساهم في زيادة دخل الفئات الفقيرة من المجتمع	3.60	1.32	مرتفعة	52.40	0.000	13

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
16	يساهم في إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة من المجتمع	3.43	1.41	متوسطة	47.03	0.000	15
17	يؤثر عملي الحالي سلباً على المجتمع المحلي	2.35	1.37	منخفضة	33.13	0.000	20
18	يؤثر عملي الحالي سلباً على أسرتي وشخصي	2.32	1.37	منخفضة	32.77	0.000	21
19	يؤثر عملي الحالي سلباً على فرص توفير التعليم لأفراد الأسرة	2.25	1.37	منخفضة	31.65	0.000	22
20	يؤثر عملي الحالي سلباً على العادات والتقاليد والأخلاق	2.12	1.28	منخفضة	31.87	0.000	26
21	يؤثر عملي الحالي سلباً على الصحة العامة وصحة البيئة	2.22	1.38	منخفضة	31.01	0.000	23
22	يؤثر عملي الحالي سلباً على الأمن وتطبيق القانون.	2.14	1.36	منخفضة	30.50	0.000	24

23	يؤدي عملي الحالي إلى انتشار الظواهر السلبية والجرائم	2.14	1.34	منخفضة	30.70	0.000	25
24	يؤثر عملي الحالي سلباً على الوضع السياسي نسبة لشعوري بالظلم والإجحاف.	2.41	1.38	منخفضة	33.70	0.000	19
25	يؤثر عملي الحالي سلباً على فرص الاطلاع والمشاركة في الجوانب الثقافية المختلفة.	3.06	1.49	متوسطة	39.71	0.000	18
26	الأعمال المتعلقة بتوزيع الصحف وبيع الكتب في الأرصفة تؤثر إيجابا على الثقافة	3.41	1.55	متوسطة	42.51	0.000	16
	جميع الفقرات	**3.25**	**1.27**	**متوسطة**	**50.4**	**0.000**	

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2019.

الفصل الرابع

آفاق ومقترحات دمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي

4-1 مناهضةالاقتصاد الخفي

4-2 رؤية لإدماج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي

4-3 مشروع المجلس القومي لإدماج الإقتصاد الخفي في الرسمي

4-1 مناهضة الاقتصاد الخفي:

يعتبر الاقتصاد الخفي مكون أساسي من مكونات الاقتصاد السوداني ويشمل الكثير من القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والخدمية، ويحتضن اعداد كبيرة من القوى العاملة. ورغماً عن ذلك فهو خارج حسابات الناتج القومي الإجمالي والدخل القومي ومعدلات البطالة والاستهلاك والإنتاج والتوفير وغيرها. وظلت هذه المؤشرات الكلية تحسب لفترة طويلة بناءً على إحصاءات ومعلومات غير شاملة للاقتصاد الخفي، الأمر الذي أدّى إلى الشلل التام في السعي إلى الوصل إلى نتائج علمية حقيقية وواقعية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الخفي في السودان يتفاوت ما بين(65%-41%) من حجم الاقتصاد ككل، وفي بعض الولايات فاقت مساهمته مساهمة الاقتصاد الرسمي.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الوزارات والمؤسسات والشركات الحكومية نفسها تمارس نوعاً أو آخر من أنشطة الاقتصاد الخفي حيث لا تسجل المعلومات والإحصاءات والأنشطة والإيرادات وتجنب ما تشاء من الإيرادات، حيث تمت الإشارة إلى ذلك في بعض تقارير المراجع العام. إذ أن حجم الأموال التي تم تجنيبها خلال الفترة الماضية من قبل بعض الوزارات والولايات والمؤسسات والهيئات الحكومية أكبر من تلك التي تم توريدها للخزينة العامة. وبذلك مثّل الاقتصاد الخفي خلال الفترة الماضية نوعاً من أنواع الفساد وأقعد وزارة المالية عن الولاية على المال العام.

قدّرت الدراسة حجم الاقتصاد الخفي في السودان بأكثر من طريقة، وعليه تعتبر هذه الدراسة بداية لدق ناقوس خطر الاقتصاد الخفي أو الأسود، ولاستشعار غداً أفضل في ظل ثورة غيرت الكثير من المعطيات السودانية إلى الأفضل، وبالاتجاه نحو العلمية والمعرفة.

سبل مناهضة الاقتصاد الخفي في السودان:

بناءً على نتائج التحليل السابقة حول اسباب وآثار الاقتصاد الخفي في السودان تقترح الدراسة ما يلي ل مناهضة الاقتصاد الخفي، والتي تتطلب تضافر جهود كافة الجهات المعنية في البلاد شاملة القطاع العام والخاص والمجتمع المدني:

1. وقف إهدار الموارد المادية والبشرية وسوء استغلالها، الذي أدى إلى تفاقم معدلات البطالة، ولجوء الأفراد إلى ممارسة أنشطة اقتصادية خفية غير سوية.
2. تطبيق الأنظمة الاقتصادية العادلة والسليمة، آخذة بعين الاعتبار المصلحة العامة وحاجات المجتمع الأساسية، بدلاً من المصالح الخاصة والربح السريع الناتج عن عمليات تجارية واقتصادية غير مشروعة، ولا تتناسب مع حاجات الأفراد والمؤسسات والدولة.
3. تحجيم التستر التجاري الذي يؤدي إلى تشوه المؤشرات الاقتصادية، التي من أهمها مؤشرات الأسعار، ومعدلات البطالة، ومعدلات النمو الاقتصادي،مما ينعكس سلباً على استقرار السياسات الاقتصادية وكفاءتها.
4. تحفيز مساهمة المشاريع الصناعية ورفع طاقتها الإنتاجية، التي هي أصلاً منخفضة،

لتحويل الاقتصاد الخفي إلى اقتصاد رسمي. وتوجيه طاقة الشباب نحو الإنتاج الحقيقي في الزراعة والصناعة بدلاً من التكسب غير المشروع والسهل وغير المنتج والذي يؤدي إلي هجر الزرع والضرع والريف والهجرة من الريف الى المدن.

5. رفع معدلات الادخار والاستثمار في المشاريع الإنتاجية، مما يوفر فرصاً للمواطنين، ويبعدهم عن الأعمال الخفية.

6. تحسين توزيع الدخل بين الأفراد والمجموعات والأقاليم وتحقيق العدالة الاجتماعية تحقيق التنمية المتوازنة ونمو ونهضة الريف.

7. منع انتشار السلع المغشوشة في السوق، والسلع منتهية الصلاحية والسلع غير المطابقة للمواصفات، والحد من النصب والاحتيال على المستهلكين وحرمانهم من خدمات ما بعد البيع، وهو الأمر الذي يحدُّ من المنافسة ويضعف الصناعة الوطنية وتصبح البلاد مكبّاً للنفايات مثلما حدث في الحواسيب والإلكترونيات غير المطابقة للمواصفات والتي دخلت السودان بطرق غير مشروعة.

8. تخفيض معدلات التضخم، وبالتالي تراجع الأسعار إلى مستويات تنافسية، وتحسُّن في مستوى المعيشة.

9. خفض الأعباء التي تتحملها الدولة بسبب تفشّي الأنشطة والأعمال غير الشرعية، للحفاظ على الرخاء والتنمية، حيث إن تكلفة محاربة الاقتصاد الخفي عالية للغاية وتتحملها الدولة، بينما الرسوم والجبايات في أغلبها تعود لأفراد مرتشين أو مؤسسات خربة وغالباً ما يتم تجنيب هذا العائد ولا يدخل لخزانة وزارة المالية.

10. إعادة توازن الهيكل الاجتماعي والحد من مشكلة الفقر وتدني مستويات المعيشة لأبناء المجتمع.

11. الحد من انتشار الفساد والجرائم الاجتماعية والفساد الإداري والرشوة، وغير ذلك.

12. رفع المستوى المعيشي للمواطنين، من خلال توفير السلع والخدمات الجيدة ذات الأسعار المناسبة لدخولهم.

13. حماية المجتمع من تجارة المخدرات.

14. الحد من أي فوضى اقتصادية واجتماعية.

15. تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن، وحماية البيئة من التلوث.

16. المحافظة على أخلاقية المجتمع، وعلى الوازع الديني والأخلاقي السليم، النابع من ضمير الأفراد، والرقابة الذاتية أولاً.

2-4 رؤية إدماج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي:

بلغ معدل الاقتصاد الخفي في السودان في عام2017 حوالي 41.2%، وهو من أعلى المعدلات في العالم والمنطقة العربية والإفريقية، وإذا بقي الوضع على ما هو عليه ولم تُتخذ الإجراءات اللازمة فسوف يصل المعدل الى 59% خلال عامين، وسيصل إلى65.1% في عام 2025. مما يعني ضرورة استيعابه وضبطه وترشيده وتسجيله ودمجه في الاقتصاد الرسمي. إلا أن القضاء على الاقتصاد الخفي شبه مستحيل، سواءً في الدول المتقدمة أوالنامية، وسوف يبقى موازياً للاقتصاد الرسمي، لكن العلاج يكمن في معرفة أسباب ظهوره والعوامل الداعمة لنموه بدلاً من التعامل مع أعراضه فقط، فمن الواضح أن الحلول السليمة هي التي تتفهم الأسباب التي أدت إلى نمو الاقتصاد الخفي، ومن ثَمّ وضع الحواجز غير المحفزة أمام الراغبين في الدخول إلى هذا الاقتصاد وزيادة جاذبية الاقتصاد الرسمي– من خلال تسهيل الإجراءات والتمويل توفير الفرص وخفض التكاليف نسبياً – إلى الدرجة التي تلغي أهمية الدخول أو الاستمرار في الاقتصاد الخفي، حتى تصبح منافع الدخول إليه هامشية.

ويتطلب ذلك الكثير من السياسات والهياكل والقوانين واللوائح والإجراءات خاصة وأن الاقتصاد الخفي يتسيد الاقتصاد ومن الصعوبة بمكان استئصاله بين يوم وليلة، بل أصبح هو الأصل، وهناك من يدافع عنه بحجة توفير العمل للشرائح الضعيفة والمُهَمَشَة، وتم تسييسه وأصبح يُستغل من قبل القادة السياسيين والقبليين، ويتبين ذلك من ضعف مساهمة الضرائب في الناتج القومي الإجمالي والتي لا تتجاوز نحو6%، بينما لا يقل المعدل عن 25%في الدول المشابهة، مما يعكس حجم الخسارة التي أقعدت الدولة عن مهامها الأساسية وأفقرتها.

ولإدماج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي وتخفيف آثاره ومكافحته، نوصي بالآتي:

1. إنشاء المجلس القومي لمعالجة الاقتصاد الخفي.
2. وضع استراتيجية واضحة المعالم بواسطة مختصين لإدماج الاقتصاد الخفي في الرسمي ورسم الخطط والبرامج والمشاريع التي تناهض الاقتصاد الخفي.
3. إجازة السياسات والقوانين والهياكل واللوائح والإجراءات ذات الصلة وعدم الركون إلي الإجراءات الأمنية والبوليسية التي تنتهك حقوق الإنسان.
4. استحداث أو تفعيل القوانين التي تحكم القطاع الخاص وتشجع إدارة الأعمال الحرة.
5. مراجعة أساس حساب الضريبة ومعدلها والعقوبات قد يحدُّ من تزايد ظاهرة الاقتصاد الخفي، فكلما ارتفعت احتمالية كشف هؤلاء المتهربين من دفع الضرائب وازدادت حدة العقوبات على التهرب الضريبي،ضعفت حوافز دخول الأفراد إلى الاقتصاد الخفي، مما يقلل من ظهوره.
6. كذلك ضرورة توسعة المظلة الضريبية وعدم تحميل الضرائب لفئة محدودة والعدالة الضريبية ومنع الانحياز الضريبي–إنحياز سياسي، عنصري، مهني، إقليمي، جهوي، اجتماعي ،جندري، وغيرها.

7. استحداث قوانين وإجراءات جديدة للتعامل مع الظاهرة، منها: تخفيض _أو على الأقل_ تثبيت مستويات الضرائب، تقليل اشتراكات التأمينات الاجتماعية، تغيير بعض قوانين العمل أو إلغائها.

8. تخفيف العبء الضريبي على المنشآت الصغيرة والتي انضمت حديثا للاقتصاد الرسمي وإيجاد آليات مرنة ومناسبة لتحصيل الضرائب، وحمايتها من الضرائب والرسوم العشوائية، وهي أكثر من الضرائب القانونية.

9. إيجاد طريقة محوسبة لجمع الضرائب من المنشآت غير الرسمية علىأن تكون أعلى من الرسمية لإجبارهم على تسجيل منشآتهم.

10. تفعيل دور مؤسسات التمويل المحلية والإقليمية والعالمية لدعم صغارأصحاب الأعمال، بحصولهم على قروض بسيطة في إطار تنظيمي مهني فعال دون شروط تعجيزية، أو الدخول في بيروقراطية معقدة ومطولة، وإلزام الحاصل على القرض بالتسجيل في النظام الضريبي كشرط للحصول على قرض.

11. منح الأعمال التي تتسجل بعض الإعفاءات والإمتيازات والسماح لها بالاستمتاع بالخدمات الحكومية والتقديم في العطاءات الحكومية أو حتى عطاءات الشركات الكبرى والاحتفالات والمسابقات العامة وتسجيل اختراعاتهم محلياً ودولياً والسماح لهم بالاشتراك محلياًأو إقليمياً أو عالمياً في الفعاليات والأنشطة المختلفة.

12. تأسيس صندوق من قبل الدولة، يهدف إلى تحويل ونقل الأعمال في الاقتصاد الخفي إلى منظومة الاقتصاد الرسمي، من خلال منح قروض صغيرة من هذا الصندوق، بحيث يساعد على تشجيع زيادة الاستثمار في الأعمال الحرة وتوسيعها من جهة، وكذلك قيام الفرد الحاصل على القرض بإعادة القرض خلال جدول زمني طويل المدى وبشروط ميسرة وضمانات غير تقليدية.

13. الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني والبيئي واستقرار السياسات والنظم والقوانين وعدالة تنفيذها. واستقرار الاقتصاد الكلي وسعر الصرف وغيرها.

14. تطبيق القوانين واللوائح بصرامة وعدالة وإعادة صياغتها لتكون أكثر صرامة وكبحاً لجماح حصان الاقتصاد الخفي المتصاعد وغير المبالي بالقوانين والغرامات والإجراءات.

15. دراسة تجارب الدول الأخرى التي عانت من الاقتصاد الخفي، وكيف استطاعت أن تحوله إلى اقتصاد رسمي، مثل: رواندا وسريلانكا، جنوب إفريقيا، والصين، وفيتنام.

16 · إذا كانت معظم معاملات الاقتصاد الخفي تتم بواسطة النقدية المباشرة (Cash)، فإن ارتفاع النشاط الاقتصادي الخفي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقدية، لذا يعتمد تقليص كمية النقد على الإجراءات التي تحدُّ من عرضها من خلال التحفيز على استخدام المدفوعات الإلكترونية.

17. ولتخفيض الاقتصاد الخفي يجب تطبيق الحكومة الإلكترونية وحوسبة الأنظمة المختلفة

وتنمية وتطوير النظام المصرفي للاضطلاع بدوره الريادي ولجذب التعاملات عبره.

18. الرجوع للنظام السابق الذي كان مطبقاً في السودان بالعمل ورديتين في الشركات والمؤسسات والبنوك وبعض الوزارات من الصباح إلي الساعة الثانية ظهراً ومن الخامسة إلي الثامنة مساء، الأمر الذي يؤدي إلي زيادة دخول الكثيرين ممن يمنعهم من العمل في الاقتصاد الخفي، حيث اتضح من البحث أن بعض الذين يعملون في الاقتصاد الخفي هم أساساً يعملون في القطاعين العام والخاص.

19. تحسين الخدمات العامة والمتابعة اليومية ومحاربة الفوضى والعشوائية وحسم التفلتات في وقتها.

20. إنشاء جهاز إداري وتنفيذي فاعل ومؤهل ومقتدر وكافي وغير مرتش وسريع الانتشار وذي إمكانات عالية وتدريب مهني رفيع.

تنمية الموارد البشرية والقدرات وإشراك الأفراد الذين يديرون أعمالاً صغيرة في برامج تدريبية وتأهيلية، تكون مصنفة حسب الجنس، وحسب المؤهلات العلمية، وحسب نطاق العمل الحر. وتقديم الدعم الفني للعاملين في الاقتصاد الخفي. وإعداد دورات تدريبية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى في مجال الاقتصاد الخفي وإدماجه.

22 . تأهيل خبراء محليين، أو صنّاع سياسات اقتصادية من خلال متابعة العاملين بمجال الاقتصاد في مؤسسات الدولة: البرلمان (اللجنة الاقتصادية)، ورئاسة الوزراء (هيئة المستشارين)، ومجلس الوزراء (وزارات: التخطيط، العمل والشؤون الاجتماعية، التجارة، الصناعة، وغيرها)، وغرف التجارة، والبنك المركزي (منح قروض صغيرة لفتح أعمال صغيرة)،والجامعات ومراكز البحوث والدراسات ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بالشأن الاقتصادي.

23 . توفير فرص عمل حقيقية من خلال مشاريع الحاضنات وتشجيع ريادة الأعمال وإنشاء مشاريع كثيفة عنصر العمل ودعم المشروعات التعاونية والجماعية والريفية وذات الطابع الاجتماعي والبيئي وغيرها، ومنحها التسهيلات اللازمة والتمويل المناسب.

24. إنشاء وحدة للإعلام من مهنيين مختصين تهتم بوسائط الإعلام المختلفة من تلفزيون، وراديو، وصحف ومجلات، ووسائط التواصل الاجتماعي. وإنشاء موقع لنشر ثقافة الاقتصاد الخفي وكيفية دمجه.

25. ضرورة لعب دور إيجابي أكبر من قبل الوسائط الإعلامية المختلفة بدلاً عن الدور الحالي الذي تتعاطف فيه الوسائط مع منتهكي القوانين من ممارسي الاقتصاد الخفي، وكذلك توعية المواطنين بالآثار السالبة للاقتصاد الخفي ومنع حدوثه قبل وقت كاف، والتواجد في المناطق المختلفة لإزالته في آنه وعدم استفحاله ومنع تعاطف المجتمع معهم.

26. نشر الوعي بين المواطنين بخطورة الاقتصاد الخفي وآثاره السلبية على الاقتصاد والمجتمع وأهمية الحد منه.

27. إنشاء جهاز إحصائي ومعلوماتي فاعل ومقتدر لرصد الظاهرة والتعامل معها في وقتها وتسهيل سرعة اتخاذ القرار في الوقت المناسب ومحاولة منع الظاهرة أو إعادة دمجها في الاقتصاد الرسمي.

28 . إجراء الدراسات والبحوث لتحديد حجم الاقتصاد الخفي في الاقتصاد السوداني ومعرفة أسبابه، وبذل أكبر جهد كبير للحدِّ من آثاره السلبية إلى أدنى حدٍّ ممكن، وهذايحتاج إلى الكثير من الوقت، ويتطلب تنفيذ بعض التدابير الاقتصادية والسياسيةً والقانونية والإدارية. وعلى الرغم من ذلك فإنه بإمكان الجهات الحكومية المختصة بذل بعض الجهد في التعامل مع الآثار السلبية للاقتصاد الخفي، فيما يتعلق بدقة إحصاءات الحسابات القومية وإزالة التشوهات في المدى القريب، حيث تعتمد كفاءة السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية على مدى دقة الإحصاءات الرسمية التي تمثل المؤشرات الحقيقية للاقتصاد، وذلك من خلال محاولة الحكومة الحد من التفاوت بين المؤشرات الرسمية والمؤشرات الحقيقية، إذا ما أخذ صانعو السياسة في الاعتبار تفشي ظاهرة الاقتصاد الخفي عند وضع سياساتهم الاقتصادية، وذلك بإجراء تقديرات دورية لحجم الاقتصاد الخفي، لكي يتم عكسها في نتائج تقديرات الإحصاءات الرسمية.لأن ذلك يعني أننا نبني استراتيجياتنا وخططنا وبرامجنا ومشروعاتنا وقراراتنا الاستراتيجية على جزء من حجم الناتج القومي الإجمالي وإهمال الباقي.

29. التشدد في تطبيق الإجراءات القائمة أو استحداث أخرى جديدة للحدِّ من العمالة المنزلية، والأعمال المؤقتة، والتعاقدات من الباطن، واستيراد المتسولين،وغيرها من الأشكال التي تسمح بازدهار الاقتصاد الخفي.

30. ضبط العمالة الوافدة واللاجئين وتحديد مناطق إقامتها ومنعهم من ممارسة أي عمل غير قانوني أو هامشي أو غير شرعي، وتطبيق القوانين بصرامة عليهم وفرض عقوبات رادعة عليهم تتضمن الإبعاد إلى دولهم أو السجن أو الغرامة أو غيرها.

31. التخلص من الروتين والبيروقراطية المعقدة والمكلفة، التي تقف عائقاً أساسياً لتحفيز الاقتصاد الرسمي، وتساعد على الفساد وخلق الاقتصاد الخفي السهل والسريع انتشاره.

32. تسهيل الدخول إلى الاقتصاد الرسمي وتخفيض تكلفته وزمنه وإجراءاته، خاصة أسماء الأعمال والشركات الصغيرة التي يستغرق إنشاؤها في السودان فترة طويلة مما أدى إلى هروب رجال المال الصغار إلى الدول الأخرى، كدبي،إثيوبيا،تركيا، ماليزيا، وغيرها.

33. تطوير آليات تسجيل شركات القطاع الخاص، من خلال تحديث الإجراءات البيروقراطية وحوسبتها بطريقة تشجع من يدير اقتصاداً غير رسمي على أن يتحول إلى الاقتصاد الرسمي.

34. على المؤسسات الحكومية ذات العلاقة ممارسة دورها الرقابي والإشرافي لمتابعة الأعمال الحرة أو الاقتصاد الخفي في مرحلة احتوائه وتحوله إلى اقتصاد رسمي عبر المتابعة

اليومية وتقديم التقارير الشهرية وربع السنوية ونصف السنوية والسنوية الصادقة والشفافة والحقيقية،بإحصاءات حقيقية ومعلومات دقيقة، وترغيب المنتمين لهذا القطاع في تسجيل نشاطاتهم ومعلوماتهم الحقيقية.

35. التسجيل لدى مصلحة الزكاة، وهذا الإجراء بإمكان الدولة إلزام صاحب الأعمال الحرة به من خلال منح القروض الصغيرة التي تعطى على شرط التسجيل لدى الضريبة، ليتسنى للدولة تفعيل النظام الضريبي والمحاسبي في إدارة الأعمال والإيرادات في البلاد. خاصة المشروعات الممولة من ديوان الزكاة أو أي من مؤسسات التمويل. وإلزام صاحب العمل بالتسجيل لدى الزكاة والضرائب لإجراء أي معاملة حكومية.

36. إجراء تقييم أداء الاقتصاد المتحول من الاقتصاد الخفي إلى اقتصاد رسمي في هذه المرحلة التنظيمية لاحتوائه بطريقه رسمية.ومن الممكن إعداد تقارير التقييم كل ستة أشهر لمتابعة مراحل التقدم والتعثر من خلال المعلومات المتوفرة من مصلحة الإحصاءات العامة ونظام البيانات لدى المؤسسات الحكومية الأخرى.

37. تفعيل دور مؤسسات التنمية الاجتماعية العامة والخاصة ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل في هذا المجال. فأكثر الجهات جرأة في ممارسة الأعمال الخفية هم ضحايا الحرب من ذوي الاحتياجات الخاصة والنساء والأطفال والمهمشين والفقراء، فلا بد من الاهتمام بهذه الشرائح.

38. ضبط الوزارات الاتحادية والولائية والمحلية والمؤسسات والشركات الحكومية ومنعها من ممارسة أو التصديق بأي نشاط من أنشطة الاقتصاد الخفي مثل التجنيب وفرض الرسوم والجبايات غير القانونية وعدم التسجيل للشركات الحكومية أو شبه الحكومية وعدم تسجيل إيراداتها أو منصرفاتها الحقيقية وفرض عقوبة قاسية عليها إن فعلت ذلك.

مشروع: المجلس القومي لإدماج الاقتصاد الخفي الرسمي
أو الهيئة العليا لمناهضة الاقتصاد الخفي
أو المجلس الأعلى لمكافحة الاقتصاد الخفي
الهيكل:

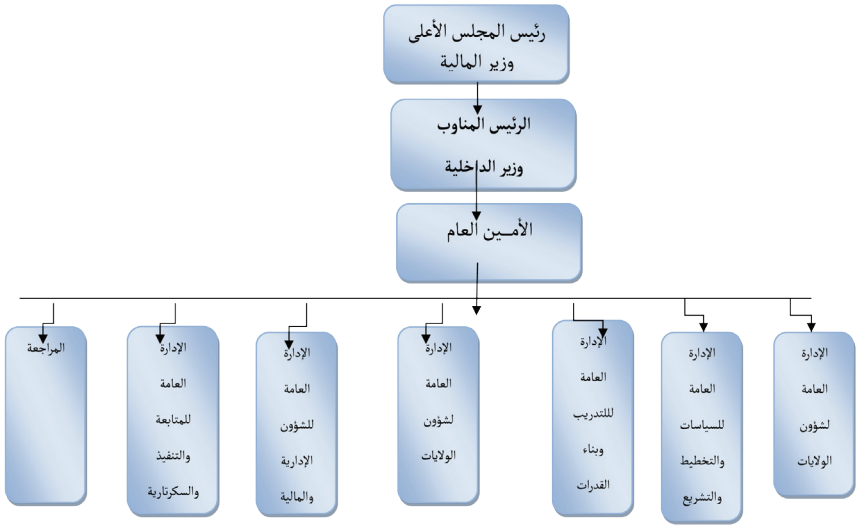

التعريفات:

المادة الأولى:

يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية، أينما وردت في هذا النظام، المعاني الموضحة أمام كل منها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك:

الاقتصاد الخفي: كل عمل أو إجراء يهدف إلى تحويل أو إخفاء أو نقل أو تغيير طبيعة وملكية ونوعية وهوية الأموال المحصلة من أنشطة أو أعمال دخولها مشروعة ولكن غير معلن عنها أو غير قانونية أو غير مشروعة بهدف التغطية أو التمويه على مصدرها ولكي تظهر في النهاية أنها من مصادر مشروعة.

النشاط: النشاط التجاري بكل صورة، أو المهني أو الحرفي أو أي نشاط آخر مشابه، يقصد منه تحقيق الربح ويشمل استخدام المال المنقول وغير المنقول.

الأفراد: الذين يعملون أو يمارسون أي نشاط في الاقتصاد الخفي بقصد الإخفاء والتهرُّب الزكوي والضريبي.

الضريبة: الضرائب المفروضة بمقتضى هذا النظام.

المتحصلات: أي مال مُستَمَد أو حُصِلَ عليه – بطريق مباشر أو غير مباشر– من أي عمل شرعي غير رسمي أو غير شرعي من المخالفات أو الجرائم التي يُعاقَب عليها وفقاً لأحكام هذا النظام.

العملية: كل تصرُّف في الأموال أو الممتلكات أو المتحصلات النقدية أو العينية ويشمل على **سبيل المثال:** الإيداع، السحب، التحويل، البيع، الشراء، الإقراض، المبادلة، أو استعمال خزائن الإيداع ونحوها مما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

النشاط غير الشرعي: أي نشاط يشكل مخالفة للقوانين والأنظمة التجارية والإقامةيُعَاقَبُ عليها وفق الدستور والقوانين واللوائح.

الحجز التحفظي: الحظر المؤقت على نقل الأموال والمتحصلات أو تحويلها أو تبديلها أو التصرُّف فيها أو تحريكها أو وضع اليد عليها أو حجزها بصورة مؤقتة استناداً إلى أمر صادر من محكمة أو سلطة مختصة بذلك.

المصادرة: التجريد والحرمان الدائمان من الوسائط المستخدمة في الجريمة بناء على حكم قضائي صادر من محكمة مختصة.

الجهة الرقابية: الجهة الحكومية المختصة بمنح التراخيص للمؤسسات التجارية وغيرها، والمختصة كذلك بالرقابة أو الإشراف على تلك المؤسسات بالتعاون مع الجهات الأخرى.

السلطة المختصة: كل جهاز حكومي منوط به مكافحة عمليات الاقتصاد الخفي وإدماجه وفق اختصاصه.

المقيم: الشخص الطبيعي، أو الشركة، ممن تنطبق عليهم شروط الإقامة المحددة في المادة الثالثة من هذا النظام، أو أي إدارة حكومية، أو وزارة، أو هيئة عامة، أو أي شخص اعتباري،

أو أي هيئة مؤسسة في السودان.

غير المقيم: كل شخص لا تنطبق عليه صفة المقيم.

المواطن السوداني: الشخص الذي يحمل الجنسية السودانية، ومن يعامل معاملته.

الدفاتر التجارية: مجموعة الدفاتر التجارية التي يحتفظ بها المكلف، والتي يجب أن تسجل بها جميع المعاملات التجارية.

المادة الثانية:

يعد مرتكباً لمخالفة الاقتصاد الخفي كل من فعل أياً من الأفعال الآتية:

أ) إجراء أي عملية تجارية بقصد إخفائها من الجهات الرسمية أو متحصلات، مع علمه بأنها ناتجة من نشاط غير رسمي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي.

ب) نقل أموال أو متحصلات أو اكتسابها أو استخدامها أو حفظها أو تلقيها أو تحويلها مع علمه بأنها ناتجة من نشاط الاقتصاد الخفي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي.

ت) إخفاء أو تمويه طبيعة الأنشطة أو المتحصلات أو مصدرها أو حركتها أو ملكيتها أو مكانها أو طريقة التصرُّف بها مع علمه بأنها ناتجة من نشاط خفي أو مصدر غير مشروع أو غير نظامي.

ج) الاشتراك بطريق البيع أو الشراء أو الاتفاق أو المساعدة أو التحفيز أو تقديم المشورة أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ أو التستر أو الشروع في ارتكاب أي فعل من الأفعال المنصوص عليها في هذه المادة.

ح) العمل في أي وظيفة في الاقتصاد الخفي أو الاستفاده منه بأي طريقة كانت.

المادة الثالثة:

يعد مرتكباً مخالفةالاقتصاد الخفي كل من فعل أياً من الأفعال الواردة في المادة (الثانية) من هذا النظام أو اشترك فيه من رؤساء إدارات المؤسسات التجارية أو أعضائها أو أصحابها أو موظفيها أو ممثليها المفوضين أو مدققي حساباتها أو مستخدميها ممن يتصرفون بمقتضى هذه الصفات مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجنائية للمؤسسات التجارية عن تلك الجريمة إذا ارتكبت باسمها أو لحسابها.

المادة الرابعة:

على المؤسسات التجارية والأفراد ألا تجري أي تعامل مالي أو تجاري أو غيره باسم مجهول أو وهمي، ويجب التحقق من هوية المتعاملين استناداً إلى وثائق رسمية وذلك عند بداية التعامل مع هؤلاء العملاء أو عند إجراء صفقات تجارية معهم بصفة مباشرة أو نيابة عنهم، وعلى تلك المؤسسات التحقق من الوثائق الرسمية للكيانات ذات الصفة الاعتبارية والتي توضح اسم المنشأة وعنوانها وأسماء المالكين لها والمديرين المفوضين بالتوقيع عنها ونحو ذلك مما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام.

المادة الخامسة:

على المؤسسات التجارية وغيرها الاحتفاظ – لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ انتهاء العملية أو قفل الحساب – بجميع السجلات والمستندات لإيضاح التعاملات المالية والصفقات التجارية والنقدية سواءً أكانت محلية أم خارجية وكذلك الاحتفاظ بملفات الحسابات والمراسلات التجارية وصور وثائق الهويات الشخصية.

المادة السادسة:

على المؤسسات التجارية وغيرها وضع إجراءات احترازية ورقابة داخلية على أيّ من المخالفات الخفيه المبينة في هذا النظام وإحباطها والالتزام بالتعليمات الصادرة من الجِهات الرقابية المختصة في هذا المجال.

المادة السابعة:

على المؤسسات التجارية وغيرها تقديم الوثائق والسجلات والمعلومات للسلطة القضائية أو السلطة المختصة عند طلبها.

المادة الثامنة:

على المؤسسات التجارية وغيرها والعاملين فيها وغيرهم من الملزمين بأحكام هذا النظام ألا يحذروا العملاء أو يسمحوا بتحذيرهم أو تحذير غيرهم من الأطراف ذات الصلة من وجود شبهات حول نشاطاتهم.

المادة التاسعة:

على المؤسسات التجارية أن تضع برامج لمكافحة الاقتصاد الخفي، على أن تشمل هذه البرامج كحد أدنى ما يأتي:

أ- تطوير وتطبيق السياسات والخطط والإجراءات والضوابط الداخلية بما في ذلك تعيين موظفين ذوي كفاية في مستوي الإدارة العليا لتطبيقيها.

ب- وضع نظم تدقيق ومراجعة داخلية تعني بمراقبة توافر المتطلبات الأساسية في مجال مكافحة الاقتصاد الخفي.

ت- إعداد برامج تدريبية مستمرة للموظفين المختصين لأحاطتهم بالمستجدات في مجال عمليات الاقتصاد الخفي، وبما يرفع من قدراتهم في التعرُّف على تلك العمليات وأنماطها وكيفية التصدي لها.

المادة العاشرة:

ينشأ مجلس يُسَمّى المجلس القومي لإدماج الاقتصاد الخفي في الرسمي ويكون من مسؤولياته تلقي البلاغات وتحليلها وإعداد التقارير عن المعاملات المشبوهة في جميع المؤسسات التجارية وغيرها، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا النظام مقر هذا المجلس وتشكيله واختصاصه وكيفية ممارسته مهامه ووظائفه.

المادة الحادية عشرة:

على وحدة تحريات الأعمال الخفية عند التأكد من قيام الشبهة أن تطلب من الجهة المختصة بالتحقيق القيام بالحجز التحفظي على الأموال والممتلكات والوسائط المرتبطة بمخالفةأو بجريمة الاقتصاد الخفي لمدة لا تزيد عن عشرين يوماً، وإذا اقتضى الأمر استمرار الحجز التحفظي لمدة أطول من ذلك، فيكون بأمر قضائي من المحكمة المختصة.

المادة الثانية عشرة:

يجوز تبادل المعلومات التي تكشف عنها المؤسسات التجارية وغيرها – وفقاً لأحكام هذا النظام – بين تلك المؤسسات والسلطات المختصة حين تكون تلك المعلومات متعلقة بمخالفة أحكام هذا النظام. وعلى السلطات المختصة الالتزام بسرية تلك المعلومات وعدم الكشف عنها إلا بالقدر الذي يكون ضرورياً لاستخدامها في التحقيقات أو الدعاوى المتعلقة بمخالفة أحكام هذا النظام.

المادة الثالثة عشرة:

تحدد اللائحة التنفيذية لهذا النظام قواعد وإجراءات الإفصاح عن المبالغ المالية النقدية والمعدنية الثمينة التي يسمح بدخولها للسودان وخروجها منه، وتحدد مقدار المبالغ والأوزان الواجب الإفصاح عنها.

المادة الرابعة عشرة:

إذا حكم بمصادرة أموال أو متحصلات أو وسائط وفقاً لأحكام هذا النظام وكانت غير واجبة الإتلاف، فللسلطة المختصة أن تتصرف بها وفقاً للقانون.

المادة الخامسة عشرة:

يعاقب كل من يرتكب مخالفة العمل في الاقتصاد الخفي المنصوص عليها في المادة (الثانية) من هذا النظام بالسجن مدة لا تزيد عن خمس سنوات وبغرامة مالية لا تزيد على خمسة ملايين جنيه سوداني، أو بإحدى هاتين العقوبتين، مع مصادرة الأموال والمتحصلات والوسائط محل الجريمة. وإذا اختلطت الأموال والمتحصلات بأموال اكتسبت من مصادر مشروعة كانت هذه الأموال خاضعة للمصادرة في حدود ما يعادل القيمة المقدرة للمتحصلات غير المشروعة. وللمحكمة المختصة أن تعفي من هذه العقوبات مالك الأموال أو المتحصلات موضوع التجريم أو حائزها أو مستخدمها إذا أبلغ السلطات –قبل علمها– بمصادر الأموال أو المتحصلات وهوية المشتركين، دون أن يستفيد من عائداتها.

المادة السادسة عشرة:

تكون عقوبة السجن مدة لا تزيد عن عشر سنوات وغرامة مالية لا تزيد عن سبعة ملايين جنيه إذا اقترنت عملية الاقتصاد الخفي بأي من الحالات الآتية:

أ– إذا ارتكب الجاني الجريمة من خلال عصابة منظمة.

ب– استخدام الجاني للعنف أو الأسلحة.

ت- شغل الجاني وظيفة عامة واتصال الجريمة بهذه الوظيفة، أو لارتكابه الجريمة مستغلاً سلطاته أو نفوذه.

ث- التغرير بالنساء أو القُصّر أو ذوي الاحتياجات الخاصة واستغلالهم.

ج- ارتكاب الجريمة من خلال مؤسسة إصلاحية أو خيرية أو تعليمية أو مرفق خدمة اجتماعية.

ح- صدور أحكام محلية أو أجنبية سابقة بالإدانة بحق الجاني، وبوجه خاص في جرائم مماثلة.

المادة السابعة عشرة:

دون الإخلال بالأنظمة الأخرى، يعاقَب بالسجن -مدة لا تزيد عن سنتين وبغرامة مالية لا تزيد عن خمسمائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين- كل من أخل من رؤساء إدارات المؤسسات التجارية وغيرها أو أعضائها أو أصحابها أو مديريها أو موظفيها أو ممثليها المفوضين عنها أو مستخدميها ممن يتصرفون بمقتضى هذه الصفات بأي من الالتزامات الواردة في المواد (الرابعة، والخامسة، والسادسة، والسابعة، والثامنة، والتاسعة، والعاشرة) من هذا النظام ويسري تطبيق العقوبة على من يزاول النشاط دون الحصول على التراخيص اللازمة.

المادة الثامنة عشرة:

يجوز -بناء على ما ترفعه الجهة المختصة- أن توقع على المؤسسات التجارية وغيرها التي تثبت مسؤولياتها وفقا لأحكام المادتين (الثانية) و(الثالثة) من هذا النظام، غرامة مالية لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد عن ما يعادل قيمة الأموال محل الجريمة.

المادة التاسعة عشرة:

فيما عدا العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام، يعاقب كل من يخالف أحكامه بالسجن مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة مالية لا تزيد عن مائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

المادة العشرون:

لا تطبق العقوبات الواردة في هذا النظام بحق من وقع في مخالفة بحسن نية.

المادة الحادية والعشرون:

يجوز تبادل المعلومات التي يتم الكشف عنها وغيرها بين تلك المؤسسات والسلطات المختصة في دول أخرى تربطها بالسودان اتفاقيات أو معاهدات سارية أو تبعاً للمعاملة بالمثل، وذلك وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة، دون أن يشكل ذلك إخلالاً بالأحكام والأعراف المتعلقة بسرية أعمال المؤسسات التجارية وغيرها.

المادة الثانية والعشرون:

للسلطة القضائية -بناء على طلب من محكمة أو سلطة مختصة بدولة أخرى تربطها بالسودان اتفاقية أو معاهدة سارية أو تبعاً للمعاملة بالمثل- أن تأمر بتعقُّب الأموال أو المتحصلات أو

الوسائط المرتبطة بالاقتصاد الخفي وفق الأنظمة المعمول بها في السودان.

المادة الثالثة والعشرون:

يجوز الاعتراف والتنفيذ لأي حكم قضائي بات ينص على مصادرة الأموال أو العائدات أو الوسائط المتعلقة بمعاملات الاقتصاد الخفي صادر من محكمة مختصة بدولة أخرى تربطها بالسودان اتفاقية أو معاهدة سارية أو تبعاً للمعاملة بالمثل، وذلك إذا كانت الأموال أو المتحصلات أو الوسائط التي نص عليها هذا الحكم يجوز إخضاعها للمصادرة وفقاً للنظام المعمول به في السودان.

المادة الرابعة والعشرون:

يعفى رؤساء الإدارات التجارية وغيرها وأعضائها أو أصحابها أو موظفيها أو مستخدميها أو ممثليها المفوضين عنها من المسؤولية الجنائية أو المدنية أو الإدارية التي يمكن أن تترتب على تنفيذ الواجبات المنصوص عليها في هذا النظام أو على الخروج على أي قيد مفروض لضمان سرية المعلومات ما لم يثبت أن من قاموا به قد كان بسوء نية لأجل الإضرار بصاحب العملية.

المادة الخامسة والعشرون:

تختص المحاكم العامة بالفصل في جميع المخالفات الواردة في هذا النظام.

المادة السادسة والعشرون:

تتولى هيئة التحقيق والادعاء العام التحقيق والادعاء أمام المحاكم العامة في الجرائم الواردة في هذا النظام.

المادة السابعة والعشرون:

يصدر وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير العمل اللائحة التنفيذية لهذا النظام خلال تسعين يوماً من تاريخ صدوره.

المادة الثامنة والعشرون:

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد مرور ستين يوماً من تاريخ نشره.

3-4 المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية

- أحمد احمد درويش(2010)، الفساد، مصادره نتائجه مكافحته، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى.
- أحمد صقر عاشور(2010م)، مؤشر الفساد في الأقطار العربية إشكاليات القياس المنهجية، منشورات المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، الطبعة الأولى.
- أحمد محمود نهار أبوسويلم(2010)، مكافحة الفساد، دار الفكر، عمان، الطبعة الأولى.
- إيهاب الموسوي، وكاظم البطاط وصفاء عبد الجبار(2016)، الاقتصاد الموازي، دار الأيام للنشر، الأردن، الطبعة الأولى.
- حمدي عبد العظيم(1997)، غسيل الأموال في مصر والعالم، القاهرة، الطبعة الأولى.
- حمدي عبد العظيم(2008)، عولمة الفساد وفساد العولمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى.
- خلف الله النمري(1999)، الجرائم الاقتصادية وأثرها على التنمية في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، الطبعة الأولى.
- راوية توفيق(2005م)، الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا دراسة تحليلية لمبادرة النيباد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، الطبعة الأولى.
- سعيد عبد الخالق(1998)، الاقتصاد الخفي وظاهرة غسيل الأموال، مركز الدراسات القانونية والاقتصادية بجامعة عين شمس، القاهرة، الطبعة الأولى.
- صفوت عبد السلام عوض الله (2003)، الاقتصاد السري دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى.
- طارق محمد الرشيد(2005م)، سلسلة الاقتصاد القياسي التطبيقي باستخدام برنامج Eviews، لا يوجد معلومات نشر.
- عادل عبد العزيز السن، غسل الأموال من منظور قانوني واقتصادي المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008م
- عاطف صدقي، مبادئ المالية العامة (1970) ، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى.
- عامر الكبيسي(2005م)، الفساد والعولمة تزامن لاتوأمة، المكتب الجامعي الحديث، الرياض، الطبعة الأولى.
- عباس أبو شامه(2007)م، عولمة الجريمة الاقتصادية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى.
- عبد الحكيم مصطفي الشرقاوي (2006م)، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، الدار

الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية.
- عبد الحميدمتولى(1992)،نظراتفيأنظمةالحكمفيالدولالنامية، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الأولى.
- عبد الله بن حاسن الجابري(2011م)، الفساد الاقتصادي أنواعه، أسبابه، آثاره وعلاجه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى.
- عبد المطلب عبد الحميد (2013)م، الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال والفساد العلاقة الجهمنية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى.
- عثمان السيد(2004)م، الاقتصاد السوداني، دار جامعة السودان المفتوحة للطباعة.
- فارس رشيد البياتي(2010)م،الفساد المالي والإداري في المؤسسات الإنتاجية والخدمية معالجة نظرية وتطبيقية، دار أيلة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
- فادية قاسم بيضون، من جرائم أصحاب الياقات البيضاء الرشوة وتبييض الأموال، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008م، ط1
- محمد إبراهيم طه، الاقتصاد الخفي في مصر(1996)، القاهرة، دار النهضة المصرية للنشر ، الطبعة الأولى.
- مسلم أحمد وأماني حسين(2013م)، تحديات إدارة السياسة النقدية في السودان في ظل تطبيق مبادئ النظام الإسلامي في القطاع المصرفي، مطابع السودان للعملة، الخرطوم، الطبعة الأولى.
- نابوليوني لوريتا، الاقتصاد العالمي الخفي، ترجمة :لبنى حامد عامر، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولي.
- نزيه عبد المقصود(2013م)، الفساد الاقتصادي، أسبابه وأشكاله وآثاره وآليات مكافحته، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى.
- نسرين عبد الحميد ، الاقتصاد الخفي(2008)، دار الوفاء للطباعه والنشر،الإسكندرية، الطبعة الأولى.
- د. محمود العضيمي، أ. محمد سيد أحمد، الاقتصاد غير الرسمي وأثره على القطاع الزراعي في مصر، المؤتمر العلمي السنوي الخامس والعشرون للجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي بعنوان "مستقبل الغذاء فى مصر –الواقع والمأمول"، القاهرة نوفمبر 2018م.
- د. إبراهيم الغيطاني، "مداخل الدمج الآمن للاقتصاد الخفي في مصر"، سلسلةدراسات سياساتفصلية محكمة مركز بدائل للدراسات الاقتصادية، 14 ديسمبر 2015.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Fiege. E ○ 1979] " How Big is the Irregular Economy? " Challenge . Nov./Dec. pp 315–.
- Abdulla. M.A. poverty and mequality in urban Sudan. African studies center. Leiden university lieden. (2008)
- TANZIv(uses and Abuses of of the Under Ground Economy) Th economic Journal.1999.p339.
- Friedrich Schneider (2013). "Size and Development of the Shadow Economy of 31 European and 5 other OECD Countries from 2003 to 2013: A Further Decline". Johannes Kepler Universität. Linz. pp. 5–7.
- Friedrich Schneider and Andreas Buehn (October 2012). HYPERLINK "ftp://ftp.iza.org/dp6891.pdf" "Shadow Economies in Highly Developed OECD Countries: What Are the Driving Forces?"
- Friedrich Schneider and A.T. Kearney (2011). HYPERLINK "http://www.atkearney.ch/download/pdf_shadow_economy_in_europe.pdf" "The Shadow Economy in Europe. 2011"
- Friedrich Schneider. Buehn. A. & Montenegro. C. 2010. Shadow Economies All Over the World: NewEstimates for 162 Countries from 1999 to 2007. World Bank. Policy Research WorkingPaper. No 5356.
- Friedrich Schneider (July 2007). HYPERLINK "ftp://ftp.iza.org/dp2315.pdf" "Shadow Economies and Corruption All Over the World: New Estimates for 145 Countries"
- Friedrich Schneider) 2005(. Shadow Economies Around the World: What do we Really Know?European Journal of Political Economy. 21(3): 598–642.
- Friedrich Schneider (2007). Shadow Economies and Corruption All Over the World: New Estimates for145

Countries. Economics – The Open–Access. Open–Assessment E–Journal. 1(9). 166–.

- Friedrich Schneider and Dominik H. Enste (March 2000). HYPERLINK "http://www.econ.jku.at/members/Schneider/files/publications/JEL.pdf" "Shadow Economies: Size. Causes. and Consequences"
- Gutmann. P. ○ 1977] " The Subtrerranean Economy " Financial Anlysts Journal. Nov./ Dec.
- Lippert. O. & Walker. M. 1997. The Underground Economy. Global Evidence of its Size andImpact. The Fraser Institute. British Colmbia. Canda.
- Tanzi. V. ○ 1982a] " Underground Ecomony and Tax Evasion in the United States: Estimates and Implications ". in Tanzi ○ 1982].
- (××) Freidrich Schneider. Johannes Kepler: Handbook on the shadow economy. Edward Elgar Publishing. Cheltenham. UK. 2011. p–p. 4044–

الأوراق:

- أيمان أحمد والأمين العوض(2010)، التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لبائعات الشاي، دراسة حالة ولاية الخرطوم، وزارة الضمان الاجتماعي وكلية العلوم الحضرية بجامعة الزعيم الأزهري.
- استعراض سياسة الاستثمار في السودان(2015)، ورقة مقدمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والاستثمار(الأونتكاد).
- عبد الرحيم أحمد بلال(2007)، من آداب المجتمع المدني ودورها في ترقية النزاهة والشفافية في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- عمران عباس، وموسي البر(2016)، أثر ترقية الصادرات مقابل إحلال الواردات على النشاط الاقتصادي في السودان (1992-2012)، ورقة منشورة بمجلة جامعة بخت الرضا ، مارس 2016م، العدد 16، السودان،
- فتحي السكري(2008م)، دراسة حول أسس وأساليب مكافحة الفساد الإداري، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- محمد علي إبراهيم الخصبة(2008)، الفساد المالي والإداري وسبل مكافحتة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.
- محمد علي الحسين(2011)، دور التمويل الأصغر في تطوير واستدامة تمويل الشرائح الضعيفة وتخفيف حدة الفقر، ورقة مقدمة لندوة التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي.
- هاجر الزبير عبد المجيد(2013)،عوامل انتشار القطاع الاقتصادي غير المنظم ودور المجتمع في تنميته،ورقة مقدمة بورشة الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير المنظم،منظمة العمل العربية، الخرطوم.
- وراق علي(2015)،أثر عرض النقود على عجز الموازنة في السودان(96-2014)، ورقة علمية منشورة ، مجلة الدراسات العليا/ جامعة النيلين، العدد 15.
- ورقة طرق وأساليب واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في السودان للعام2015

التقارير:

- تقارير المراجع العام (أعوام مختلفة).
- تقرير التقييم المشترك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الأرهاب في السودان 2012م، صادر عن مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص18، نوفبر 2012م
- التقرير السنوي بنك السودان المركزي،سنة 2015م.
- التقرير القطري رقم 324/16 البيان الصحفي، وتقريرالخبراء وبيان المديرالتنفيذي الممثل للسودان، الصادر عن صندوق النقد الدولي، منشور علي الشبكة العنكبوتية HYPERLINK"http://www.imf.org" http://www.imf.org ، أكتوبر 2016.
- تقرير حول معالجة البطالة في السودان(2014م) ، وزارة الموارد البشرية.
- تقرير عن دراسة منظومة مكافحة الفساد في السودان(2014)، إعداد ديوان المراجعة القومي.
- تقرير منظمة الشفافية العالمية 2010م
- تقرير نتيجة مراجعة أداء إدارة التعدين التقليدي للعام 2014 وزارة المعادن، السودان،
- لجنة العمل والشؤون الاجتماعيةالتابعةللاتحاد الإفريقي:تأثير الأزمةالعالمية علىالعمالةوسوق العمل في إفريقيا، متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حولال دراسة بشأن الاقتصاد غيرالرسمي في إفريقيا:البرنامج حول الاقتصاد غير الرسمي(2009)، وثيقة رقم 1553LSAC-EXP-5-SA أديس أبابا، إثيوبيا.
- منظمة العمل الدولية تقرير حول الاقتصاد غير المنظم : HYPERLINK "https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_371780.pdf" https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_371780.pdf
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، تقارير غير منشورة لعام 2016م
- صندوق النقد العربي، تقرير حول إحصاءات القطاع الخفي في الدول العربية، الاجتماع الرابع للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية، جامعة الدول العربية، في الفترة 8-9 نوفمبر 2017م.
- علي سواق، وآخرون : دراسة بعنوان New Estimates for the Shadow

Economies all over the World

- البنك المركزي الجزائري : ttps://www.bank-of-algeria.dz/html
- الموقع المتخصص في تحويل العملات https://www.xe.com
- مجلس الوزارء المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الموقعالرسمي HYPERLINK "http://www.idsc.gov.eg" http://www.idsc.gov.eg
- تقرير مدركات الفساد الصادرعن منظمة الشفافية الدولة، أعداد مختلفة للفترة 2013-2017 HYPERLINK "https://www.transparency.org/" /https://www.transparency.org
- قاعدة بيانات البنك الدولي.
- عابدين، يس الحاج. مؤتمؤ صحفي/ الجهاز المركزي للإحصاء، الخرطوم. 21 مايو 2009م.
- التقرير الاستراتيجي ولاية الخرطوم 2013م. مجلس التخطيط الاستراتيجي/ الخرطوم سبتمبر 2014م.

الرسائل:

- أحمد حسن الهيتي(2010)، ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسيل الأموال، المصادر والآثار، دراسة في مجموعة من البلدان المختارة (1998-2008)، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد 81، جامعة الموصل، العراق.
- أسامةالجيلاني على(2011)، الاقتصاد الخفي في ليبيا أسبابه، حجمه، آثارة الاقتصادية، باحث اقتصادي بإدارةالبحوث والإحصاء – مصرف ليبيا المركزي ، ليبيا.
- بودل العلي(2007)، الاقتصاد الخفي والنموفي البلدان النامية : حالة الجزائردراسة قياسية، جامعة أبي بكربلقايد جامعة تلمسان ، الجزائر.
- بورعدة حورية(2014)، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر دراسة سوق الصرف الموازي، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر
- جمال أدم عيسي(2007)، السياسات الجمركية وأثرها على التهريب الجمركي في السودان(1990-2007) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، السودان.
- رشيدة حمودة(2012)، استراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر، جامعة فرحات عباس

سطيف – الجزائر

- سارة بوسعيد(2013)، دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، بحث ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
- عائشة العطا(2008م)،جريمة التهريب الجمركي وآثارها السالبة على التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الرباط الوطني،السودان.
- قارة ملاك(2011)، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب (المكسيك، تونس، السنغال)، رسالة دكتوراة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- ليلي المطيري(2014)، أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، دراسة منشورة، جامعة الملك سعود.
- محمد إبراهيم طه، الضريبة الموحدة على الدخل نظرياً وتطبيقياً(1992)، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق جامعة عين شمس، القاهرة.
- نسرين عثمان أحمد(2016)، دور اقتصاد الظل في الدخل الولائي دراسة حالة محلية بورتسودان 2005–2016، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- فريديريكشنايدر،دومينيكإنستي: الاختباءوراءالظلال،" نموالاقتصاد الخفي"،سلسلةقضاياااقتصادية،العدد 31 ،مارس2012، موقع صندوق النقد الدولي: HYPERLINK "http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues30/ara/issue30a.pdf" http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues30/ara/issue30a.pdf
- سبيل، أحمد علي، أثرتفاعلات العولمة والهجرة الدولية على الفقر الحضري في الخرطوم الكبرى، رسالة دكتوراه، اشراف د عبد العظيم المهل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015م
-

4. الملاحق

ملحق (1) البيانات الواردة في النموذج في صورتها الخام من مصادرها

D1	$(DE)_t$	$(GDP)_{PC}$	R	$(W/Y)_t$	$(T/Y)_t$	$(C\,C/M_2)$	Years
0	0.41	0.0015	0.14	3.75	0.46	35.6	2001
0	0.086	0.0017	0.16	3.45	4.47	34.3	2002
0	0.087	0.0019	0.17	3.43	4.79	32.7	2003
0	0.143	0.0023	0.11	3.98	0.61	31.7	2004
0	0.143	0.0028	0.11	3.51	0.58	27.3	2005
0	0.16	0.0031	0.10	4.01	5.96	30	2006
0	0.17	0.0035	0.11	4.30	5.73	28.6	2007
0	0.03	0.0038	0.12	4.79	6.16	29.5	2008
0	0.36	0.0041	0.10	4.70	6.21	28.5	2009
0	0.18	0.0047	0.10	4.68	6.23	28.4	2010
0	0.80	0.0053	0.11	5.23	5.99	30.7	2011
1	0.36	0.0067	0.11	4.41	6.40	28.5	2012
1	1.13	0.0079	0.12	4.64	8.19	28.9	2013
1	2.58	0.0124	0.17	3.35	7.46	30	2014
1	6.59	0.0150	0.12	3.18	7.20	29.4	2015
1	12.49	0.0168	0.07	3.44	7.08	32	2016
1	20.10	0.0202	0.14	3.69	7.75	34.2	2017

ملحق (2) بيانات النموذج بعد تحويلها إلى بيانات ربع سنوية لزيادة عدد المشاهدات وتحسين جودة التحليل

D1	$(DE)_t$	$(GDP)_{PC}$	R	$(W/Y)_t$	$(T/Y)_t$	$(C\ C\ /M_2)$	Time
0	0.412	0.001454	0.14	3.752712	0.462387	35.6	2001Q4
0	0.3305	0.001506	0.145	3.677774	1.465495	35.275	2002Q1
0	0.249	0.001559	0.15	3.602837	2.468604	34.95	2002Q2
0	0.1675	0.001611	0.155	3.527899	3.471712	34.625	2002Q3
0	0.086	0.001664	0.16	3.452962	4.474821	34.3	2002Q4
0	0.08625	0.001721	0.1625	3.44737	4.552876	33.9	2003Q1
0	0.0865	0.001778	0.165	3.441778	4.630931	33.5	2003Q2
0	0.08675	0.001835	0.1675	3.436185	4.708986	33.1	2003Q3
0	0.087	0.001892	0.17	3.430593	4.787041	32.7	2003Q4
0	0.101075	0.001987	0.15425	3.567177	3.743181	32.45	2004Q1
0	0.11515	0.002083	0.1385	3.70376	2.699321	32.2	2004Q2
0	0.129225	0.002179	0.12275	3.840344	1.65546	31.95	2004Q3
0	0.1433	0.002274	0.107	3.976927	0.6116	31.7	2004Q4
0	0.143275	0.002398	0.10825	3.860977	0.60475	30.6	2005Q1
0	0.14325	0.002522	0.1095	3.745027	0.597899	29.5	2005Q2
0	0.143225	0.002646	0.11075	3.629078	0.591049	28.4	2005Q3
0	0.1432	0.002769	0.112	3.513128	0.584199	27.3	2005Q4
0	0.1462	0.002856	0.11	3.636935	1.927481	27.975	2006Q1

0	0.1492	0.002944	0.108	3.760741	3.270762	28.65	2006Q2
0	0.1522	0.003031	0.106	3.884548	4.614044	29.325	2006Q3
0	0.1552	0.003118	0.104	4.008355	5.957325	30	2006Q4
0	0.15775	0.003219	0.1065	4.080882	5.899792	29.65	2007Q1
0	0.1603	0.003321	0.109	4.153409	5.842258	29.3	2007Q2
0	0.16285	0.003422	0.1115	4.225936	5.784725	28.95	2007Q3
0	0.1654	0.003523	0.114	4.298463	5.727191	28.6	2007Q4
0	0.13055	0.003585	0.11425	4.421351	5.836271	28.825	2008Q1
0	0.0957	0.003646	0.1145	4.544239	5.94535	29.05	2008Q2
0	0.06085	0.003708	0.11475	4.667127	6.05443	29.275	2008Q3
0	0.026	0.003769	0.115	4.790016	6.16351	29.5	2008Q4
0	0.109175	0.003858	0.11175	4.768146	6.175114	29.25	2009Q1
0	0.19235	0.003947	0.1085	4.746276	6.186718	29	2009Q2
0	0.275525	0.004037	0.10525	4.724406	6.198323	28.75	2009Q3
0	0.3587	0.004126	0.102	4.702536	6.209927	28.5	2009Q4

0	0.313275	0.004257	0.10075	4.696551	6.214996	28.475	2010Q1
0	0.26785	0.004388	0.0995	4.690566	6.220064	28.45	2010Q2
0	0.222425	0.004519	0.09825	4.684581	6.225133	28.425	2010Q3
0	0.177	0.00465	0.097	4.678596	6.230201	28.4	2010Q4
0	0.3316	0.004807	0.0995	4.817399	6.1713	28.975	2011Q1
0	0.4862	0.004964	0.102	4.956202	6.112399	29.55	2011Q2
0	0.6408	0.005121	0.1045	5.095005	6.053499	30.125	2011Q3
0	0.7954	0.005277	0.107	5.233809	5.994598	30.7	2011Q4
0.25	0.687275	0.005639	0.1085	5.027538	6.094817	30.15	2012Q1
0.25	0.57915	0.006001	0.11	4.821267	6.195035	29.6	2012Q2
0.25	0.471025	0.006363	0.1115	4.614996	6.295254	29.05	2012Q3
0.25	0.3629	0.006725	0.113	4.408725	6.395473	28.5	2012Q4
0.25	0.554675	0.007031	0.11475	4.466512	6.844396	28.6	2013Q1
0.25	0.74645	0.007336	0.1165	4.524299	7.293318	28.7	2013Q2
0.25	0.938225	0.007642	0.11825	4.582086	7.742241	28.8	2013Q3
0.25	1.13	0.007947	0.12	4.639873	8.191164	28.9	2013Q4
0.25	1.492325	0.009063	0.13175	4.318042	8.009405	29.175	2014Q1
0.25	1.85465	0.010179	0.1435	3.99621	7.827646	29.45	2014Q2
0.25	2.216975	0.011294	0.15525	3.674378	7.645888	29.725	2014Q3
0.25	2.5793	0.01241	0.167	3.352547	7.464129	30	2014Q4
0.25	3.580975	0.013053	0.15625	3.308201	7.397747	29.85	2015Q1

0.25	4.58265	0.013697	0.1455	3.263856	7.331366	29.7	2015Q2
0.25	5.584325	0.014341	0.13475	3.21951	7.264985	29.55	2015Q3
0.25	6.586	0.014984	0.124	3.175165	7.198603	29.4	2015Q4
0.25	8.061725	0.015427	0.1105	3.241173	7.168697	30.05	2016Q1
0.25	9.53745	0.015869	0.097	3.307182	7.138791	30.7	2016Q2
0.25	11.01318	0.016311	0.0835	3.373191	7.108885	31.35	2016Q3
0.25	12.4889	0.016753	0.07	3.4392	7.078979	32	2016Q4
0.25	14.39168	0.017612	0.0865	3.502164	7.246546	32.55	2017Q1
0.25	16.29445	0.018471	0.103	3.565127	7.414114	33.1	2017Q2
0.25	18.19723	0.019329	0.1195	3.628091	7.581681	33.65	2017Q3
0.25	20.1	0.020188	0.136	3.691054	7.749248	34.2	2017Q4

ملحق (3) بيانات النموذج بعد تسكين السلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج من خلال اللوغاريتم الطبيعي والفروق

D1	(DE)t	(GDP)PC	R	(W/Y) t	(T/Y)t	(C C /M2)	Time
0	-0.28315	-0.00122	-0.00119	-0.00042	0.521459	-0.00008	2002Q2
0	-0.39647	-0.00114	-0.00111	-0.00043	0.340995	-0.00009	2002Q3
0	-0.66664	-0.00106	-0.00104	-0.00045	0.253818	-0.00009	2002Q4
0	0.002903	0.001623	-0.01624	0.01985	0.017293	-0.00230	2003Q1
0	0.002894	-0.0011	-0.00024	0.00000	0.016999	-0.00014	2003Q2
0	0.002886	-0.00103	-0.00023	0.00000	0.016715	-0.00014	2003Q3
0	0.002878	-0.00097	-0.00022	0.00000	0.01644	-0.00015	2003Q4
0	0.149955	0.018722	-0.11204	0.04067	-0.24598	0.00448	2004Q1
0	0.130373	-0.00232	-0.01048	-0.00147	-0.32694	-0.00006	2004Q2
0	0.115319	-0.00211	-0.01302	-0.00136	-0.48892	-0.00006	2004Q3
0	0.103385	-0.00193	-0.0166	-0.00127	-0.99576	-0.00006	2004Q4
0	-0.00017	0.009986	0.148935	-0.06454	-0.01126	-0.02746	2005Q1
0	-0.00017	-0.00266	-0.00013	-0.00090	-0.01139	-0.00129	2005Q2
0	-0.00017	-0.00241	-0.00013	-0.00096	-0.01152	-0.00139	2005Q3
0	-0.00017	-0.00219	-0.00013	-0.00102	-0.01166	-0.00150	2005Q4
0	0.020733	-0.01471	-0.02924	0.06711	1.193727	0.06393	2006Q1
0	0.020312	-0.00093	-0.00033	-0.00116	0.528809	-0.00058	2006Q2
0	0.019908	-0.00088	-0.00034	-0.00108	0.344082	-0.00056	2006Q3
0	0.019519	-0.00083	-0.00036	-0.00102	0.255517	-0.00053	2006Q4
0	0.016297	0.003637	0.042802	-0.01344	-0.0097	-0.03449	2007Q1
0	0.016036	-0.00099	-0.00055	-0.00032	-0.0098	-0.00014	2007Q2
0	0.015782	-0.00093	-0.00053	-0.00030	-0.0099	-0.00014	2007Q3
0	0.015537	-0.00088	-0.0005	-0.00029	-0.01	-0.00015	2007Q4
0	-0.23661	-0.0119	-0.01998	0.01117	0.018867	0.02000	2008Q1
0	-0.31054	-0.00029	-4.79E-06	-0.00077	0.018517	-0.00006	2008Q2
0	-0.45281	-0.00028	-4.77E-06	-0.00073	0.018181	-0.00006	2008Q3
0	-0.85032	-0.00027	-4.75E-06	-0.00069	0.017856	-0.00006	2008Q4
0	1.434856	0.006953	-0.03084	-0.03057	0.001881	-0.01617	2009Q1
0	0.566365	-0.00053	-0.00085	-0.00002	0.001877	-0.00007	2009Q2

0	0.359362	-0.00051	-0.0009	-0.00002	0.001874	-0.00007	2009Q3
0	0.263808	-0.00049	-0.00095	-0.00002	0.00187	-0.00008	2009Q4
0	-0.1354	0.009434	0.019035	0.00337	0.000816	0.00786	2010Q1
0	-0.15665	-0.00095	-0.00015	0.00000	0.000815	0.00000	2010Q2
0	-0.18584	-0.00089	-0.00016	0.00000	0.000815	0.00000	2010Q3
0	-0.22844	-0.00084	-0.00016	0.00000	0.000814	0.00000	2010Q4
0	0.62778	0.004554	0.038251	0.03051	-0.0095	0.02092	2011Q1
0	0.382691	-0.00106	-0.00063	-0.00083	-0.00959	-0.00039	2011Q2
0	0.276097	-0.001	-0.0006	-0.00078	-0.00968	-0.00038	2011Q3
0	0.216128	-0.00094	-0.00057	-0.00074	-0.00978	-0.00036	2011Q4
0.25	-0.14611	0.036178	-0.00972	-0.06709	0.01658	-0.03698	2012Q1
0.25	-0.17117	-0.00413	-0.00019	-0.00168	0.01631	-0.00033	2012Q2
0.25	-0.20665	-0.00364	-0.00019	-0.00183	0.016048	-0.00035	2012Q3
0.25	-0.26078	-0.00324	-0.00018	-0.00200	0.015794	-0.00036	2012Q4
0.25	0.424255	-0.01089	0.002005	0.05875	0.06784	0.02262	2013Q1
0.25	0.296946	-0.00189	-0.00023	-0.00017	0.063528	-0.00001	2013Q2
0.25	0.228661	-0.00174	-0.00023	-0.00016	0.059733	-0.00001	2013Q3
0.25	0.185983	-0.0016	-0.00022	-0.00016	0.056365	-0.00001	2013Q4
0.25	0.278118	0.092152	0.078724	-0.08442	-0.02244	0.00600	2014Q1
0.25	0.217361	-0.01527	-0.00799	-0.00557	-0.02295	-0.00009	2014Q2
0.25	0.178448	-0.01209	-0.00673	-0.00651	-0.02349	-0.00009	2014Q3
0.25	0.151374	-0.0098	-0.00574	-0.00770	-0.02406	-0.00009	2014Q4
0.25	0.328117	-0.04363	-0.13949	0.07835	-0.00893	-0.01422	2015Q1
0.25	0.246642	-0.00243	-0.00474	-0.00018	-0.00901	-0.00003	2015Q2
0.25	0.197686	-0.00221	-0.00547	-0.00018	-0.0091	-0.00003	2015Q3
0.25	0.164983	-0.00202	-0.00638	-0.00019	-0.00918	-0.00003	2015Q4
0.25	0.202181	-0.01482	-0.03213	0.03445	-0.00416	0.02696	2016Q1

0.25	0.168099	-0.00082	-0.01504	-0.00041	-0.00418	-0.00047	2016Q2
0.25	0.143866	-0.00078	-0.01956	-0.00040	-0.0042	-0.00045	2016Q3
0.25	0.125748	-0.00074	-0.02649	-0.00038	-0.00422	-0.00043	2016Q4
0.25	0.14181	0.023238	0.388001	-0.00124	0.023395	-0.00348	2017Q1
0.25	0.124175	-0.00238	-0.03706	-0.00032	0.02286	-0.00029	2017Q2
0.25	0.110445	-0.00216	-0.026	-0.00031	0.022349	-0.00028	2017Q3
0.25	0.099451	-0.00198	-0.01925	-0.00030	0.021861	-0.00027	2017Q4

فريق الدراسة:

أ.د. عبد العظيم سليمان المهل

د. صلاح عبد القادرعبد الماجد

د.إكرام حسن محمد

أ. محمد سيد احمد

د. نسرين عثمان أحمد